الجزء الخامس: البرامج المقترحة وفقاً للأهداف الاستراتيجية

ترد في الصفحات التالية البرامج المقترح تنفيذها في الفـــترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وهـــي عبارة عن ٣١ برنامجاً مرتباً وفقاً لخمسة أهداف استراتيجية، كل واحد منها مصحوب بمجالات أولوياته كما هو مبيّن في الإطار الاستراتيجي لعمل الويبو في الصفحة ٢١. وترد بيانات الميزانية المفصّلة عن كل برنامج من هذه البرامج المقترحة فـــي الجـــزء السابع.

- **البرنامج الأول: مخاطبة الجماهير والتواصل**

التحديات

لمّا كانت الويبو المنبر الرائد للمناقشات والحوارات المتزايدة حول قضايا الملكية الفكرية في العالم، فلا بد لها من أن تضاعف جهودها في مخاطبة الجماهير من أجل ضمان فهم أوسع نطاقاً للملكية الفكرية وعمل المنظمة لدى عامة الجمهور وبعض الأوساط المستهدفة المحدّدة.

ورغبةً منها في اكتساب دعم واسع النطاق من مختلف أصحاب المصالح للمنظمة وبرامجها، ستحرص الويبو على التعريف برسالتها باختلاف جوانبها الأساسية من خلال استراتيجية إعلامية مُحكمة تضمن حواراً فعالاً وشفافاً ومفتوحاً مع وسائل الإعلام لمواجهة ما قد يتبادر من فهم سلبي للملكية الفكرية وتعزيز التغطية الشاملة بضمان تدفق مطّرد للمعلومات الدقيقة والوافية في الوقت المناسب.

ولا بدّ من الحفاظ على صورة الويبو المؤسّسية العامة لبيان دورها في هذا النقاش والتطور الجاري في نظام الملكية الفكرية. ويقتضي ذلك إعداد مجموعة كبيرة من المواد الإعلامية وتعميمها على نطاق واسع باستخدام مختلف أدوات الاتصال، لشرح قيمة الملكية الفكرية وعمل الويبو. ولا بدّ من نقل هذه الرسالة الرئيسية إلى أوساط شتى، من الشباب إلى واضعي السياسات، وسيقتضي ذلك منتجات جديدة مبتكرة، منها المواد التعليمية الموجَّهة للمدارس والكتب المنشورة بالتعاون مع دور نشر خارجية. ولا بد أيضاً من منتجات إعلامية أخرى لإبراز دور الويبو باعتبارها مصدراً رائداً للمعلومات والدراسات المتعلقة بالملكية الفكرية ولشرح نظام الملكية الفكرية الدولي والترويج له في صفوف المنتفعين به الفعليين والمحتملين. ولا بد أيضاً من تعزيز التعاون مع الدول الأعضاء على استخدام تلك الأدوات وتنظيم حملات مصمّمة خصيصاً للبلدان المعنية من أجل مخاطبة جماهيرها.

ويحتل موقع الويبو على الإنترنت باعتباره المعبر الإلكتروني إلى المنظمة مكانة الصدارة في تبليغ المعلومات إلى الجمهور في مختلف أرجاء العالم، ولا بد إذاً من السهر على تطوير بنية الموقع ومظهره وتقنياته ومضمونه. ويكفل إنتاج الويبو التلفزيوني ومتعدد الوسائط أساساً ضرورياً للنهوض بأنشطة الويبو والترويج لها عبر الإنترنت والشبكات التلفزيونية الدولية والوطنية. وقد تزايد طلب الدول الأعضاء على شرائط الأفلام ومنتجات الوسائط المتعددة لدعم جهودها من أجل النهوض بالملكية الفكرية. ويأتي هذا الطلب المتزايد بموازاة مع احتياجات المنظمة نفسها إلى مخاطبة الجماهير ويقتضي جهوداً دؤوبة على إنتاج الأفلام والمواد الإعلامية متعددة الوسائط والموجَّه منها إلى الإنترنت.

وسيشمل البرنامج أيضاً مركز الويبو أو مكتبتها بشأن الملكية الفكرية وقاعدة بيانات بقوانين الملكية الفكرية (CLEA). ويحتوي هذا المركز على كل ما تقتنيه الأمانة في مجال الملكية الفكرية، أي مجموعة فريدة من المراجع المتعلقة بالملكية الفكرية والتي لا غنى عنها في مناقشات الملكية الفكرية إذا ما أُريد لها أن تكون وافية. وعلى المنظمة أن تتصدى لهذا التحدي الرئيسي بتمكين المركز من أداء خدمات متميزة بوضوح وتستجيب لمختلف الاستفسارات المعقدة. أما التحدي الرئيسي المتعلق بمجموعة قوانين الملكية الفكرية الإلكترونية فهو استكمالها باستمرار وتيسير الاطلاع من خلالها على مجموعة وافية بقوانين الملكية الفكرية السارية في كل أنحاء المعمورة.

الهدف

النهوض بفهم أفضل للويبو وقضايا الملكية الفكرية في العالم وتعزيز الدعم الذي تحظى به رسالة الويبو من خلال استراتيجية استباقية في مجال التواصل.

النتائج المرتقبة	مؤشرات الأداء
بروز الويبو وقضايا الملكية الفكرية عامة في الإعلام الدولي.	– زيادة بنسبة خمسة بالمائة على الأقل في المقالات الصحفية العالمية التي تبيّن بوضوح أنشطة الويبو وفهما لقضايا الملكية الفكرية. – وزيادة بنسبة ٢٠ بالمائة في الاتصالات مع وسائل الإعلام التي تتناول الملكية الفكرية بانتظام.
فهم أوسع لدور الملكية الفكرية والويبو وأنشطتها في صفوف واضعي السياسات وعامة الجمهور.	– انتشار رسالة المنظمة الرئيسية بشأن قيمة الملكية الفكرية في المطبوعات ومنتجات الإعلام متعدد الوسائط وموقع الويبو على الإنترنت لعامة الجمهور والأوساط المتخصّصة. – ومواد تثقيفية بشأن الملكية الفكرية لفائدة الشباب، تكون معدّة ومكيفة لتستخدمها الدول الأعضاء في مدارسها.
وعي أكبر بخدمات الويبو الدولية في مجال التسجيل.	– مواد ترويجية معدّة لخدمات الويبو الدولية في مجال التسجيل ومعمَّمة على أوساط معنية ومناطق محدَّدة وفقاً لاحتياجات كل دائرة تسجيل.
مجموعة مكتبية معزّزة بمراجع الملكية الفكرية وما يقترن بها من قضايا عالمية.	– عدد المقتنيات. – وإحصاءات القراء.
تواصل أفضل داخل الويبو ومع أوساط الملكية الفكرية عامة.	– إحصاءات بشأن استخدام فهرس المنشورات المتاح على الإنترانت والإنترنت. – وعدد الطلبات الواردة من موظفي الويبو والجمهور والمستجاب إليها.

العمل

سيبدأ تنفيذ استراتيجية شاملة جديدة بشأن التواصل مع وسائل الإعلام بهدف تعزيز اطلاع المتعاملين مع المنظمة لاستقطاب مزيد من الدعم لثقافة الملكية الفكرية ورسالة الويبو، والنهوض بفهم إيجابي للملكية الفكرية والويبو من خلال وسائل اتصال جديدة بأوساط الإعلام، وتعزيز العلاقات الحالية، وزيادة المعلومات المتوافرة لضمان استجابة فعّالة ودون تأخير لأي فهم أو تعبير خاطئ لقضايا الملكية الفكرية. وسيستمر أيضاً الاشتراك الفعّال في أعمال فريق الاتصالات التابع للأمم المتحدة وغيره من هيئات الإعلام الدولية.

وستعد منتجات إعلامية مبتكرة وجديدة لتلبية احتياجات أوساط آخذة في الاتساع وإطلاع المشاركين في النقاش الآخذ في الاتساع حول الملكية الفكرية. وسيستمر إبرام الاتفاقات مع دور النشر الخارجية لإعداد مجموعة من الدراسات المختلفة بشأن قضايا

الملكية الفكرية. وسيعمل البرنامج عن كثب مع القطاعات التي تقدم خدمات الملكية الفكرية لتصميم حملات ومنتجات ترويجية لتلك الخدمات مع أداء خدمات التصميم لمنشورات كل قطاعات المنظمة بما يضمن صورة مؤسّسية منسقة. ومن المعتزم تطوير الشراكات مع القطاع الخاص والهيئات الخارجية بهدف توسيع نطاق موارد الويبو في مجال تكوين الكفاءات ومخاطبة الجماهير.

وسيستمر تعزيز محتويات موقع الويبو على الإنترنت وبنيته ومظهره وتوسيع نطاقه ومراجعة سبل استخدامه بانتظام. ومن المعتزم إنتاج أشرطة تسجيلية قصيرة بشأن أحداث الويبو المستجدة لتبث عبر التلفزيون وموقع المنظمة على الإنترنت، وكذا الإعلانات الخاصة بالخدمات العامة عبر المحطات التلفزيونية في مختلف أرجاء العالم. ومن المعتزم إنتاج أفلام وأقرص مدمجة تفاعلية للترويج لخدمات الويبو في الندوات وغيرها من التظاهرات الترويجية. ومن المعتزم إنتاج أشرطة تسجيلية قصيرة لكبار مسؤولي الويبو واستعمالها في المناسبات الرئيسية.

وستطور الويبو نظاماً فعالاً ومؤتمتاً لأغراض المبيعات والتوزيع بهدف تعزيز مبيعاتها ومنتجاتها الشبكية والحدّ من تكاليف التوزيع مع زيادة إيراداتها.

وفي ما يتعلق بمركز الملكية الفكرية ومكتبتها، من المعتزم تعزيز إمكانية النفاذ إلى أدبيات الملكية الفكرية، بما فيها وثائق الويبو التاريخية، بانتهاج سياسة استباقية في مجال المشتريات وتصميم خدمات إعلامية تستهدف موظفي الويبو على وجه الخصوص واستئناف عملية فهرسة مجلات الملكية الفكرية الرئيسية واستحداث قاعدة جديدة مفهرسة بالمجلات والدراسات وتوسيع نطاق التغطية للمصادر الإلكترونية وإنشاء فهرس متاح عبر الإنترنت وتنفيذ نظام جديد لإدارة المكتبة يشمل قاعدة بيانات بالكتب والمقالات وتعزيز دعم البحوث من خلال تطبيق مكشف لإدارة المقتنيات.

علاقات البرنامج

سيتعاون هذا البرنامج عن كثب مع البرنامجين ٢ و٣ (للنهوض بفهم إيجابي للملكية الفكرية في صفوف الجمهور) ومع البرنامج ٢٧ (لتطوير الموقع على الإنترنت وغيرها من أدوات الاتصال وتعميم المعلومات) وأي برنامج آخر يحتاج إلى خدمات هذا البرنامج.

الموارد

2004/05	2006/07	Difference	
Revised Budget	Proposed Budget	Amount	%
	(in thousands of Swiss francs)		
11,886	13,280	1,394	11.7

• البرنامج ٢: التنسيق الخارجي

التحديات

تستكمل مكاتب الويبو للتنسيق في نيويورك وواشنطن وبروكسل أنشطة التنسيق الخارجي المباشرة في جنيف والرامية إلى تحسين فهم أهداف الويبو في منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية والمؤسسات الحكومية المعنية وقطاع الأعمال وجمعيات المستهلكين في الولايات المتحدة الأمريكية والجماعة الأوروبية. وتساهم تلك المكاتب أيضاً في تحسين فهم أهداف تلك الهيئات داخل الويبو. وقد أنشأت المنظمة مكتباً للتنسيق في سنغافورة سنة ٢٠٠٥ لمساعدتها على النهوض بثقافة الملكية الفكرية باتباع منهج إقليمي.

ومن التحديات الرئيسية التي تواجهها المنظمة في ما تنجزه من تنسيق خارجي النهوض بقضايا الملكية الفكرية كلما تناولتها هيئات دولية أخرى، مثل تنفيذ اتفاق تريبس في ظل منظمة التجارة العالمية. ودور هذا البرنامج تعزيز الاعتراف بعمل المبدعين والمخترعين وفهم دور حماية الملكية الفكرية وأهميتها وتمثيل أصحاب حقوق الملكية الفكرية والمنتفعين في أوساط الملكية الفكرية العالمية في مداولات المنظمات الأخرى. وعلاوة على ذلك، من المعتزم أيضاً تعزيز الفوائد التي تعود على المجتمع عامة بفضل الإقرار السليم بالملكية الفكرية والانتفاع الوجيه بها وتجلي تلك الفوائد في التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، بما في ذلك إسهامها في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وعلى الويبو أن تظل عضواً ملتزماً ومساهماً تماماً في منظومة الأمم المتحدة باشتراكها في أعمال مختلف الهيئات، مثل مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة ووحدة التفتيش المشتركة، مما يسمح للمنظمة بالوفاء بالتزاماتها في تحقيق الأهداف والغايات المشتركة للأمم المتحدة وأن تظل عضواً ناشطاً في المنظومة.

وأخيراً وفي هذا الوقت الذي يتزايد فيه الاهتمام بالملكية الفكرية في قائمة طويلة من مشروعات السياسات العامة ويتزايد الطلب على المعلومات بشأن دور الويبو وأنشطتها ونظام الملكية الفكرية وقضايا محدَّدة تتعلق بالملكية الفكرية، فقد أصبح التحدي الرئيسي تحديد سبل جديدة للتفاعل مع عدد واسع ومتنوع من المحاورين لمواكبة التطورات في المنابر التي تناقش السياسات العامة والاستحصال على المعلومات من التجمعات التي تؤثر في أعمال الويبو أو لها مصلحة فيها والتمكن من الإسهام إسهاماً مفيداً في تلك العمليات.

الهدف

النهوض بفهم أفضل لرؤية الويبو وأهدافها وتعزيز تعاون الويبو مع منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية والمؤسسات المعنية في الولايات المتحدة الأمريكية والجماعة الأوروبية ومنطقة رابطة أمم جنوب شرقي آسيا.

النتائج المرتقبة	مؤشرات الأداء
تحديد مزيد من فرص التعاون والتنسيق مع منظمات دولية أخرى، منها وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية والأوبوف، في مسائل الملكية الفكرية.	– عدد المبادرات أو المشروعات الجديدة المشتركة مع منظمات دولية أخرى.

النتائج المرتقبة	مؤشرات الأداء
تعاون وتنسيق أكبر بين وكالات منظومة الأمم المتحدة بشأن المسائل المشتركة والمضي بأهدافها وغاياتها.	– الاتفاقات والسياسات والمبادرات الخاصة بمجلس الرؤساء التنفيذيين والتي ساهمت فيها الويبو.

العمل

ستقيم مكاتب التنسيق اتصالات وتنجز أنشطة لمخاطبة الجماهير في نيويورك وواشنطن وبروكسل وسنغافورة، بما في ذلك تنظيم ندوات ومؤتمرات واجتماعات إعلامية عن قضايا الملكية الفكرية وأنشطة الويبو وبالاشتراك مع وكالات الأمم المتحدة ومؤسسات الاتحاد الأوروبي والوكالات الحكومية والسلك الدبلوماسي وغيرها من الهيئات الحكومية الدولية والهيئات غير الحكومية. وستمثّل تلك المكاتب الويبو في الاجتماعات الإعلامية وغير الإعلامية وستجمع المعلومات وتحللها وتعدّ تقارير بشأن القضايا والمشروعات المتعلقة بسياسات الملكية الفكرية. وستبدأ مشروعات مشتركة وتراقب وستنظم اجتماعات إعلامية لممثلي قطاع الأعمال والصناعة والجمعيات المهنية والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، بما في ذلك حلقات العمل والندوات بشأن الملكية الفكرية عامة وجوانب محدَّدة تعنيهم مباشرة ودور الويبو في النهوض بالملكية الفكرية وحمايتها والانتفاع بالملكية الفكرية لأغراض التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. وستقام اتصالات لتيسير جمع الموارد من خارج الميزانية لإنجاز أنشطة المنظمة.

ومن المعتزم تعزيز التعاون والتنسيق الوثيقين مع منظمات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية المعنية ولا سيما منظمة التجارة العالمية والأوبوف. وتمهيداً لتطوير ثقافة أقوى في مجال الملكية الفكرية والنهوض بالمصالح المؤسّسية في منظومة الأمم المتحدة، من المعتزم أيضاً تنظيم اتصالات جديدة والتعاون مع عدد أكبر من أصحاب المصالح على المستوى التنفيذي. وسيشارك البرنامج في ما يعنيه من الاجتماعات التي تنظمها الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية وسيقدم الدعم للمدير العام في اجتماعات مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة.

علاقات البرنامج

مع جميع البرامج.

الموارد

2004/05	2006/07	Difference	
Revised Budget	Proposed Budget	Amount	%
(in thousands of Swiss francs)			
7,606	10,743	3,137	41.2

- **البرنامج ٣: الانتفاع الاستراتيجي بالملكية الفكرية لأغراض التنمية**

التحديات

أثبتت الملكية الفكرية قدرتها في الاقتصاد القائم على المعرفة على خلق قيمة اقتصادية لمالكيها وللمجتمع برمته. ولكن من الضروري لمساعدة البلدان النامية على جني فوائد أصولها في مجال الملكية الفكرية المضي قدما في التصدي لاحتياجاتها الأساسية من بنية تحتية للملكية الفكرية لتمكينها من استغلال أصولها المتعلقة بالملكية الفكرية بفعّالية. وكما ورد في وثيقة منظور الويبو وتوجهها الاستراتيجي للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩، فإن نظاما فعّالا للملكية الفكرية مصحوبا بمنهج استباقي في وضع السياسات وتخطيط استراتيجي مُركّز من شأنه أن يساعد تلك الأمم على النهوض بأصولها الفكرية ودفع عجلة النمو الاقتصادي وتكوين الثروات. وينبغي لذلك النظام أيضا أن يفي بالمتطلبات الخاصة بالشركات الصغيرة والمتوسطة ويترجم مقدَّرات الملكية الفكرية إلى أصول اقتصادية (أصول الملكية الفكرية).

وفي هذا المنهج تركيز على أهمية فهم الفوائد الاقتصادية التي ينطوي عليها نظام الملكية الفكرية وضرورة توثيقها. ومن الضروري على المستوى الكلي النظر في العلاقة بين حماية الملكية الفكرية والنمو في المحيط الاقتصادي العالمي، من خلال بحوث وتحاليل اقتصادية. ومن المهم أيضا وضع الافتراضات المتعلقة بدور الملكية الفكرية على المحك للتأكد من جدواها في السياق الوطني والدولي. ولا بد أن يراعي المنهج المتبع المزايا المقارنة ومَواطن القوة المحدَّدة لأصول الملكية الفكرية في كل بلد إذا ما أريد إقناعه بالدليل الدامغ بقدرة تلك الأصول على النهوض بالنمو الاقتصادي بخلق فرص العمل وضمان قيمة مضافة وتيسير التجارة ولا سيما بالنظر إلى تفاوت مستويات النمو الاقتصادي بين البلدان النامية. ومن شأن البرامج السياسية والعملية الناجمة عن هذه الجهود أن تعزّز مصداقية نظام الملكية الفكرية وينبغي لها أن تأخذ بآراء جميع أصحاب المصالح وتوفّق بين مصالح أصحاب الحقوق والمجتمع برمته.

ومع أن جانباً كبيراً من الناتج الإجمالي المحلي في العالم يعزى إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة، فلم تتضح بعد كل المزايا المتاحة للشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال تطبيق نظام فعّال بشأن الملكية الفكرية. وقد سعى هذا البرنامج خلال الفترات المالية السابقة إلى تعزيز الوعي بفائدة الملكية الفكرية في صفوف الشركات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع المبادرات الرامية إلى تيسير النفاذ إلى نظام الملكية الفكرية والحدِّ من العقبات والتكاليف التي تتحملها تلك الشركات. ولا بد من الاستمرار في هذا الاتجاه لتمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة من تعزيز انتفاعها بنظام الملكية الفكرية فيزيد إسهامها في خلق فرص العمل والاستثمار والتصدير. ولا بد أيضا من تعزيز الجهود المبذولة من أجل "تدريب المدربين" وتصميم الأدلة الإرشادية والمواد التعليمية ودعم قدرات المؤسسات الداعمة للشركات الصغيرة والمتوسطة، مثل مراكز الابتكار والحاضنات وغرف التجارة ومؤسسات البحث والتطوير، لتقدِّم خدمات داعمة لأعضائها وزبائنها في مجال الملكية الفكرية.

وقد أصبح تطوير أصول الملكية الفكرية وإدارتها يحظى بأولوية أساسية في الشركات الخاصة ولا سيما في مجالات التكنولوجيا والقطاعات الثقافية التي تشهد نموا سريعا. وعلى مستوى الاقتصاد الكلي، يتزايد الإقرار بأن الأصول غير الملموسة، ومنها الملكية الفكرية، كثيراً ما تكون من أهم مقومات الاقتصاديات الوطنية والإقليمية نظراً للقيمة التي تضيفها إلى المنتجات والخدمات والتقنيات. ولذا، ينزع واضعو السياسات في الحكومات والجامعات ومؤسسات البحث إلى تطبيق سياسات واستراتيجيات استباقية في مجال الملكية الفكرية لتشجيع تطوير أصولها وجمع تلك الأصول وحمايتها والانتفاع بها كأداة رئيسية في السياسة الاقتصادية. ولتثمين الملكية الفكرية دور رئيسي في تحديد القيمة النقدية لمحفظة أصول الملكية الفكرية وهو ضروري لأغراض الترخيص وعمليات الشراء والدمج والتمويل والاستثمار والاقتراض. وتشمل التحديات الرئيسية الناشئة في هذا المجال تطوير إدارة أصول الملكية الفكرية

وتعزيزها في مجال البحث والتطوير وزيادة انتفاع الشركات بنظام الملكية الفكرية في البلدان النامية وتشجيع التمويل المخصّص لأنشطة البحث والتطوير وإدارة أصول الملكية الفكرية وتقييم الطاقات المهنية لإدارة أصول الملكية الفكرية وتحسينها ولا سيما في مجال الترخيص والتدريب المهني المتعلق بالبراءات واختبار السياسات الاستباقية الخاصة والعامة وتنفيذها للتصدي لكل التحديات الآنف ذكرها.

الهدف **مساعدة الدول الأعضاء على استخدام نظام الملكية الفكرية بفعّالية لأغراض التنمية ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز القدرات على إدارة أصول الملكية الفكرية.**

النتائج المرتقبة	مؤشرات الأداء
دليل معزّز وموثق على تأثير حماية الملكية الفكرية في التنمية الاقتصادية وفهم أكبر في صفوف واضعي السياسات للعلاقة بين الانتفاع بالملكية الفكرية واستراتيجيات التنمية.	– شراكات استراتيجية مستهلّة وأنشطة مشتركة وأبحاث منجزة في الدول الأعضاء على المستوى الكلي بالتعاون مع وكالات حكومية دولية وجامعات ومؤسسات عامة للبحث وشركات خاصة. – ودراسات إفرادية معدّة على المستوى الوطني في البلدان النامية والبلدان المنتقلة إلى نظام الاقتصاد الحرّ لتوثيق التجربة الوطنية. – ودراسات إفرادية معدّة على مستوى قطاع الأعمال لتوثيق الآثار في مجالات مثل نقل التكنولوجيا.
تبادل دولي معزّز لنتائج الأبحاث بشأن تأثير الملكية الفكرية في التنمية.	– تنظيم ندوات ونشر نتائج أبحاث الويبو. – وتوافر قاعدة بيانات للويبو مستوفاة بانتظام وغيرها من الأدوات العملية لواضعي السياسات. – وشراكات استراتيجية وأنشطة مشتركة مع منظمات ومؤسسات أخرى لجمع الموارد والاستفادة من الخبرات.
شراكات معزّزة مع جميع أصحاب المصالح في القطاع العام والخاص ودليل أكبر بالتالي على العلاقة القائمة بين حماية الملكية الفكرية والتنمية الاقتصادية.	– قرارات في الدول الأعضاء بشأن سياسات عامة تتجلى فيها نتائج أبحاث الويبو. – ومناقشات على المستوى الوطني بشأن حماية الملكية الفكرية مع إحالات صريحة إلى أبحاث الويبو.

النتائج المرتقبة	مؤشرات الأداء
وعي وقدرات معزّزة لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الداعمة لها بشأن الانتفاع بأدوات نظام الملكية الفكرية.	– زيادة ملموسة في عدد المطّلعين على موقع الشركات الصغيرة والمتوسطة على الإنترنت وعدد الصفحات المستنسخة في الشهر وعدد المشتركين في نشرة أخبار شعبة الشركات الصغيرة والمتوسطة. – ونشر أدلة الملكية الفكرية للشركات الصغيرة والمتوسطة معدّلةً لمراعاة الشروط الوطنية في عدد إضافي من البلدان.
قدرة محسَّنة لدى المؤسسات الداعمة للشركات الصغيرة والمتوسطة على تقديم خدمات بشأن الملكية الفكرية للمتعاملين معها.	– زيادة في الكمية والجودة للمعلومات والخدمات التي تقدمها المؤسسات الداعمة للشركات الصغيرة والمتوسطة كما هو مبيّن في الدراسات الاستقصائية أو الاستبيانات.
قدرة معزّزة لدى الدول الأعضاء ولا سيما الشركات الخاصة ومؤسسات البحث على استنباط أصول في مجال الملكية الفكرية وإدارتها.	– استراتيجيات وطنية بشأن الملكية الفكرية وبرامج لتنفيذ تلك الاستراتيجيات مستحدثة ومنفذة في الدول الأعضاء. – مراجعات وطنية لأصول الملكية الفكرية من إعداد الدول الأعضاء وتطوير لمزيد من أدوات المراجعة وإتاحتها للدول الأعضاء. – ومشروعات رائدة تبيّن وتحلّل الانتفاع بالاستراتيجيات الشبكية لتعزيز إدارة أصول الملكية الفكرية في الدول الأعضاء. – واستخدام قاعدة بيانات الويبو لاستراتيجيات الملكية الفكرية في الدول الأعضاء.
وعي أكبر ومعلومات متاحة بشأن الدعم الإداري لتطوير أصول الملكية الفكرية في المؤسسات الخاصة ومؤسسات البحث في الدول الأعضاء.	– وضع آليات للتمويل تحترم قيمة الملكية الفكرية واعتماد تلك الآليات.

العمل

سيركز مكتب الانتفاع الاستراتيجي بالملكية الفكرية لأغراض التنمية في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، عمله في ثلاثة مجالات رئيسية يرد وصفها أدناه. وسيستجيب لطلبات الدول الأعضاء بخصوص جدول أعمال الويبو المقترح بشأن التنمية.

الملكية الفكرية والتنمية الاقتصادية: سيستجيب البرنامج لضرورة فهم دينامية الملكية الفكرية وتحليل قدرة نظام الملكية الفكرية على النهوض بالنمو الاقتصادي من خلال دراسات أكاديمية ومشروعات ومنشورات توضيحية. وسيتم ذلك أيضاً بدراسة التجربة

الوطنية وتنظيم اجتماعات وطنية وإقليمية ودون إقليمية. وسيعد البرنامج مواد ترويجية لمخاطبة الجماهير تستهدف واضعي السياسات بشأن موضوعات مختارة من الملكية الفكرية لتمكينهم من الإلمام بملابسات النقاشات الجارية حول تلك المسائل. وسيضع البرنامج أُطر عمل نظرية ومنهجيات ومؤشرات واستبيانات لتقييم أوضاع الملكية الفكرية على الصعيد الوطني. ومن المعتزم أيضاً تنظيم برامج أقاليمية للنهوض بتبادل التجربة في مجال تسخير الملكية الفكرية لأغراض التنمية.

الملكية الفكرية والشركات الصغيرة والمتوسطة: من المعتزم إنجاز أنشطة ترمي إلى النهوض بالانتفاع بالملكية الفكرية في صفوف الشركات الصغيرة والمتوسطة بالاشتراك مع المؤسسات الداعمة لتلك الشركات على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. ومن المعتزم أيضاً تصميم أنشطة ومواد إعلامية تستهدف تلك الشركات في قطاعات محدّدة تكون قادرة على التصدير ويكثر فيها الطلب على خدمات الملكية الفكرية (مثل الحرَف اليدوية وقطاعات الإبداع والنسيج والصناعة). ومن المعتزم تقديم المساعدة إلَى جمعيات الشركات الصغيرة والمتوسطة وشبكات مراكز الابتكار وحاضنات الأعمال والجامعات ومؤسسات البحث والتطوير والجمعيات المهنية وغرف التجارة ومكاتب الملكية الفكرية، من أجل النهوض بخدمات الدعم المرتبطة بالملكية الفكرية والمقدمة إلى الأعضاء والمتعاملين مع تلك الجهات وتعزيز تلك الخدمات. ومن المعتزم أيضاً إعداد مبادئ توجيهية ونماذج من أفضل الممارسات ودراسات إفرادية للمخترعين والمبدعين والأوساط الأكاديمية والمقاولين والشركات الصغيرة والمتوسطة ونشر تلك المواد من خلال مختلف وسائل الإعلام. ومن المعتزم أيضاً إعداد مواد للتوعية والتدريس والتدريب وأدلة لها أيضاً تشمل برامج للتعليم الشبكي ومواد بشأن الملكية الفكرية معدّة خصيصاً للمقاولين والشركات الصغيرة والمتوسطة، وكذا برامج تدريبية لأهم المؤسسات والشركات التي تقدم خدمات بشأن الملكية الفكرية.

إدارة أصول الملكية الفكرية: من المعتزم إعداد مواد تدريبية وبرامج تعليمية وتنظيم حلقات عمل في الدول الأعضاء بشأن استراتيجيات الملكية الفكرية وتسويق أصولها والترخيص لها ونقل التكنولوجيا وصياغة سندات البراءات، بما في ذلك حلقات عمل إقليمية مخصّصة لتوفير التدريب في استراتيجيات الملكية الفكرية والمسائل المرتبطة بها، من أجل النهوض بالقدرات على إدارة الملكية الفكرية. ومن المعتزم بدء مشروعات شبكية لتشجيع الدول الأعضاء على تقييم استراتيجياتها الشبكية والانتفاع بها لتعزيز إدارة أصول الملكية الفكرية. وستعد دراسات قطاعية بشأن علاقة أصول الملكية الفكرية باستحداث قطاعات تكنولوجية وثقافية جديدة، وكذا مشروعات رائدة لاختبار دور أصول الملكية الفكرية في التنمية الاقتصادي والثقافية وإثبات أهميتها. ومن المعتزم أيضاً استحداث أدوات عملية، منها أداة مراجعة حسابات الملكية الفكرية وقاعدة بيانات باستراتيجيات الملكية الفكرية. وفي ما يخص تثمين الملكية الفكرية، من المعتزم إعداد دراسات إفرادية بشأن العلاقة بين أصول الملكية الفكرية وتمويل الإنجازات التكنولوجية، وتنظيم ندوات بشأن تمويل أنشطة البحث والتطوير وعلاقتها بتثمين الملكية الفكرية. وستركز جميع المشروعات على الاستعانة بالخبراء المحليين وتعزيز الخبرة المحلية والنهوض بتبادل الخبراء على الصعيد الدولي وما بين المجالات.

علاقات البرنامج

سيتعاون مكتب الانتفاع الاستراتيجي بالملكية الفكرية لأغراض التنمية عن كثب مع جميع قطاعات المنظمة المعنية بتنفيذ جدول أعمال الويبو بشأن التنمية. وستكون له علاقات خاصة مع البرنامج ٦ (البلدان الأفريقية والعربية وبلدان آسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية والكاريبي والبلدان الأقل نمواً) والبرنامج ٧ (بعض البلدان في أوروبا وآسيا) والبرنامج ١١ (أكاديمية الويبو العالمية) وجميع البرامج العاملة في إطار الهدف الاستراتيجي الثالث.

الموارد

2004/05	2006/07	Difference	
Revised Budget	Proposed Budget	Amount	%
(in thousands of Swiss francs)			
9,817	12,347	2,530	25.8

• البرنامج ٤: الانتفاع بحق المؤلف في المحيط الرقمي

التحديات

أحدثت الإنترنت والتقنيات الرقمية على مدى العقد الماضي ثورة في نشر الأفكار والمعلومات، بما في ذلك الأعمال المحمية بموجب حق المؤلف والحقوق المجاورة. وقد أفاد أحد المصادر في قطاع الترفيه بأن عدد مواقع الاستنساخ الإلكتروني القانوني قد زاد من ٥٠ في سنة ٢٠٠٣ إلى ٢٠٣ في سنة ٢٠٠٤. وفي الفترة ذاتها، زاد عدد حالات الاستنساخ الإلكتروني القانوني عشر مرات ليربو على ٢٠٠ مليون سنة ٢٠٠٤. وجاء في تقرير ذلك المصدر أيضاً أن حصة سوق الموسيقى الرقمية الراهنة ربما لا تقل عن ٢٥ بالمائة من إيرادات شركات التسجيل على مدى خمس سنوات. وللإنترنت والتقنيات الرقمية وقع ملموس على أساليب إبداع المواد المحمية بموجب حق المؤلف ونشرها والانتفاع بها، مع ما يترتب على ذلك من آثار جمّة في نظام حق المؤلف. ويضع البُعد العالمي للإنترنت قوانين حق المؤلف والحقوق المجاورة ذات التطبيق الإقليمي بطبيعتها على المحك، وتتعرض آليات الترخيص الفردي والجماعي المطوَّرة مع الزمن للانتفاع بمادة حق المؤلف في أراضٍ بعينها لضغوط نتيجة لتكاثر طلبات التصريحات الواردة من الأفراد والمؤسسات للانتفاع الرقمي في الخارج. ومع تسارع مشاطرة المواد الرقمية وسهولة تبادلها، بات انتشار ما يسمى بالبرمجيات المفتوحة والمجانية دليلاً واضحاً على قدرة تلك المشروعات التجارية الجديدة القائمة على الإبداع التعاوني على البقاء. ويشهد دورٍ وسطاء الإنترنت، مثل موردي الخدمات الشبكية وشركات "برمجيات الند للند" تطوّراً أيضاً بينما لا تزال معايير المسؤولية المطبَّقة في مجال حق المؤلف تتفاوت باختلاف الأنظمة القضائية الوطنية. ومع تزايد تطبيق تدابير الحماية التقنية لضمان انتقال المواد الرقمية المحمية بحق المؤلف والانتفاع بها بشكل مشروع، فقد تفاقم القلق من الشروط التي يُسمح في ظلها للمستفيدين من الاستثناءات والتقييدات بالنفاذ إلى المواد المحمية بموجب تلك التدابير بما في ذلك معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف ومعاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي. وتتضح باطراد الحاجة إلى التوفيق بين المادة المحمية بحق المؤلف في شكلها الرقمي والأدوات الرقمية، إذ بدأ وضع معايير في مجال إدارة الحقوق الرقمية، مما يؤثر في نظام حق المؤلف بشكل لا يفهمه الجميع. وبالمثل، فإن دور نظام حق المؤلف في التنمية واستدراك الهوة الرقمية يثير تحديات وفرصاً تستحق مزيداً من الاهتمام والموارد وتتزايد الطلبات الواردة من الدول الأعضاء لتعزيز إطلاعها على تلك القضايا ومناقشتها ودراستها على الصعيد الدولي.

الهدف

تعزيز الوعي بالتحديات والفرص أمام حق المؤلف في المحيط الرقمي.

النتائج المرتقبة	مؤشرات الأداء
فهم عملي معزّز لفرص الاستغلال التجاري لحق المؤلف في المحيط الرقمي.	– إقرار صريح بدعم الويبو وإسهامها في تطوير مشروعات تجارية شبكية جديدة لضمان نقل مشروع للمواد الرقمية المحمية بموجب حق المؤلف في عشر دول أعضاء. – و٥٠٠٠ زيارة لموقع الويبو المخصّص لحق المؤلف أو استنساخ من ذلك الموقع في العالم كل شهر.

النتائج المرتقبة	مؤشرات الأداء
وعي أكبر بإسهام حق المؤلف في تضييق الهوة الرقمية.	– ٣٠٠٠ مشترك من مختلف أرجاء العالم في نشرة الأخبار الإلكترونية بشأن حق المؤلف والتجارة الإلكترونية.
فهم أكبر لوقع التقنيات المستجدّة على الإبداع والنفاذ إلى المواد المحمية بحق المؤلف والانتفاع بها.	– مناقشات وطنية عامة بشأن حق المؤلف والتقنيات الرقمية في خمس دول أعضاء حظيت بمساعدة الويبو. – واجتماعات منتظمة للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة تحدّد القضايا التي تحظى باهتمام عالمي مشترك في مجال العلاقة بين حق المؤلف والتقنيات المستجدة والوصول إلى نتائج متفق عليها بصياغة رئيس الاجتماع.

العمل

سيتوجه البرنامج إلى جميع أصحاب المصالح، من حكومات ومبدعين وقطاعات ومجتمع مدني ومستهلكين، وسيساهم معهم في إتاحة منبر لإجراء مناقشات ودراسات واسعة ومعمَّقة لمواجهة التحديات واغتنام الفرص الناشئة نتيجة لظهور التقنيات الرقمية لفائدة نظام حق المؤلف. وسيواصل البرنامج اتصالاته مع الأوساط الدولية المعنية بحق المؤلف لجمع المعلومات عن قضايا الساعة في مجال حق المؤلف باعتباراتها القانونية والتجارية وسيطرح النتائج من خلال دراسات وندوات وأنشطة في مجال التوعية منجزة في مختلف الدول الأعضاء. وسيعمل البرنامج عن كثب مع منظمات دولية أخرى والقطاع الخاص لتوسيع نطاق خدمات الويبو المقدَّمة إلى أوساط الملكية الفكرية في البلدان النامية والبلدان المنتقلة إلى نظام الاقتصاد الحرّ على وجه الخصوص. وفي هذا السياق، سيعدّ البرنامج دراسة بشأن إسهام حق المؤلف في تضييق الهوة الرقمية بالتعاون مع مجالي الأولوية (١–ب) و(٢–أ).

ومن المعتزم أيضاً إنجاز أنشطة لزيادة فهم القضايا المستجدّة في مجال حق المؤلف في العالم بهدف تيسير الاستغلال التجاري لحق المؤلف في المحيط الرقمي وتقييم تقنيات الإنترنت وإدارة الحقوق المستجدّة بمزيد من الإمعان. ومن المعتزم أيضاً إجراء أبحاث ومشاورات وإصدار دراسات تشمل وقع الإنترنت على الإدارة الجماعية لحق المؤلف وسبل تناول المصالح الأمنية في سياق حق المؤلف والتطورات الأخيرة في استحداث أدوات لإدارة الحقوق الرقمية والانتفاع بتلك الأدوات ودور وسطاء الإنترنت الآخذ في التطور. ومن المعتزم أيضاً تقديم خدمات لمساعدة مبدعي المواد المحمية بحق المؤلف ومالكي ذلك الحق على الانتفاع بنظام حق المؤلف بأفضل الطرق واستحداث أدوات إعلامية بشأن حق المؤلف وتنظيم حلقات عمل للمبدعين في مختلف القطاعات (من منتجي الأفلام والموسيقيين والكتّاب والمصورين) وإعداد دراسات وتنظيم حلقات عمل بشأن إدارة الحقوق الرقمية وإجراءات وضع القواعد بشأنها والأنماط الجديدة في السوق والممارسات المستجدّة في صفوف المنتفعين، بما فيها الممارسات المتعلقة بالإبداع التعاوني وأنظمة "الند للند" لمشاطرة الملفات.

وسيحرص البرنامج أيضاً على تحسين مخاطبته للجماهير من خلال موقع الويبو بشأن حق المؤلف والاستمرار في تحسين مضمونه وشكله واختبار أدوات ومصادر جديدة من المعلومات لفائدة أصحاب المصالح وإصدار نشرة أخبار حق المؤلف الإلكترونية لتوعية عامة الجمهور في العالم بأنشطة الويبو المنجزة في مجال حق المؤلف. وسينظم البرنامج زيارات وندوات ومؤتمرات صحفية واجتماعات إعلامية للمندوبين بشأن حق المؤلف في مقرّ الويبو في جنيف وفي أماكن أخرى، بالتعاون مع مجالي الأولوية (١-أ) و(٢-أ) وباستخدام شبكة اتصالات الويبو. وسترفع نتائج هذه الأنشطة إلى اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة وغيرها من هيئات الويبو للنظر فيها والبت في إمكانية مواصلة العمل، حسب ما يكون مناسباً.

علاقات البرنامج

سيتعاون البرنامج مع البرنامج الأول (لتحسين فهم دور حق المؤلف في تضييق الهوة الرقمية وتيسير الاستغلال التكنولوجي لحق المؤلف في صفوف المبدعين وأصحاب حقوق الملكية الفكرية) والبرنامجين ٦ و٧ (لمساعدة الحكومات على تصميم أُطر تشريعية مناسبة وتنفيذها في مجال حق المؤلف والتجارة الإلكترونية وتعزيز الوعي في البلدان النامية والبلدان المنتقلة إلى نظام الاقتصاد الحرّ بالفرص والتحديات الناجمة عن التقنيات الرقمية بالنسبة إلى نظام حق المؤلف) والبرنامج ١٥ (لزيادة فهم دور حق المؤلف في حماية التراث الوطني والنهوض به والعلاقة بين حق المؤلف والمعارف التقليدية والفولكلور).

الموارد

2004/05	2006/07	Difference	
Revised Budget	Proposed Budget	Amount	%
	(in thousands of Swiss francs)		
1,617	2,608	991	61.3

• البرنامج ٥: الملكية الفكرية والسياسة العامة

التحديات

لقد هيمن مؤخراً على مفهوم الملكية الفكرية في سياق إقامة ثقافة تحترم هذا المفهوم قلق عام من الآثار السلبية والاجتماعية الواسعة التي قد تترتب على التقنيات الجديدة، مثل علوم الحياة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وسياسات الملكية الفكرية المطبَّقة على نتائج الابتكار في تلك المجالات التقنية. وينبغي للسياسات العامة أن تأخذ في الحسبان الحاجة إلى دراسة المشاغل العامة والتوفيق بين مصالح أصحاب الملكية الفكرية وعامة الجمهور، مع ضمان استمرار الانسجام بين السياسات الوطنية ونظام الملكية الفكرية من جهة وقوانين الملكية الفكرية واتفاقاتها الدولية من جهة أخرى. ومن الضروري بمكان إقامة علاقة متفاعلة مع المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وشراكات مع القطاع الخاص لضمان مراعاة جميع المصالح على النحو المناسب وفهم طريقة تطبيق أنظمة الملكية الفكرية فهماً جيداً.

وسيركز هذا البرنامج الجديد في فترة السنتين المقبلة، على مجال تقنيات علوم الحياة. وهو أحد المجالات التي أخذت مؤخراً تشهد مشادات بين سياسات الملكية الفكرية وسياسات عامة أخرى. وأصبح دور الملكية الفكرية في علوم الحياة محل تدقيق وتمحيص من جوانب شتى، منها الأساس الأخلاقي لحقوق الملكية الفكرية في هذا المجال ودور الحقوق الخاصة في تحقيق النتائج التي تخدم المصلحة العامة والانتفاع المناسب بالملكية الفكرية لضمان عائد من استثمار الأموال العامة في البحث على رفاهة المجتمع والعلاقة بين تطبيق شروط الأهلية للحماية بموجب البراءة في هذه المجالات التكنولوجية المستجدة والمصلحة العامة وإمكانية إقامة بُنَى وأنماط ابتكارية إضافية محدّدة للتكنولوجيا الطبية والبيوتكنولوجيا الزراعية والحاجة إلى أدوات جديدة لتحليل أنماط البراءات وفهمها في تلك القطاعات المحدّدة.

ومن أهم التحديات توفير معلومات موضوعية وموثوقة بشأن تطبيق أنظمة الملكية الفكرية على أرض الواقع والخيارات المتاحة لتسليح واضعي السياسات بأساس ثري ينطلقون منه عند التصدي لقضايا السياسة العامة الراهنة.

الهدف

ضمان إيلاء الاعتبار المناسب في السياسات العامة لقضايا الملكية الفكرية من أجل تحقيق نتائج تعود بالفائدة على رفاهة المجتمع.

النتائج المرتقبة	مؤشرات الأداء
فهم معزّز في صفوف واضعي السياسات وعامة الجمهور للعلاقة بين الملكية الفكرية والسياسات العامة.	– دراسات وطنية بشأن سياسات الملكية الفكرية والسياسة العامة تقف على النقاش الدولي الذي تساهم فيه الويبو. – وإقرار بمساهمة الويبو في النقاشات والمشروعات الدولية بشأن الملكية الفكرية والسياسة العامة.

العمل

سيشجع هذا البرنامج التحليل الموضوعي والإعلام الأساسي لمواصلة دعم النقاش وإتاحة خيارات مستنيرة على مستوى السياسات العامة في قضايا تتعلق بالملكية الفكرية والسياسات العامة. ومن المعتزم استنباط قاعدة معزّزة من المعلومات العملية والدراسات القانونية والخيارات السياسية والمناهج الاستراتيجية الوطنية الموثّقة

للانتفاع بالملكية الفكرية بما يعزّز الفائدة العائدة على رفاهة المجتمع، وذلك بالتعاون مع المنظمات الدولية المعنية حسب ما يكون مناسباً. وعلى وجه الخصوص، من المعتزم إعداد دراسات أساسية وموضوعية لمساعدة واضعي السياسات الدولية والوكالات الحكومية والمشرّعين على تقييم الخيارات السياسية وصياغة التوصيات على المستوى الوطني مع ضمان فهم كامل لمختلف جوانب المرونة السياسية وعواقبها في الإطار الدولي القائم.

ومن المعتزم إسداء المشورة التقنية والقانونية وإقامة لقاءات إعلامية وحلقات عمل تشاورية لمجموعة واسعة من أصحاب المصالح، بمَنْ فيهم المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية لإتاحة فرصة من أجل تبادل المعلومات بشأن الانتفاع بنظام الملكية الفكرية في السياسات العامة ولا سيما علوم الحياة. ومن المعتزم أيضاً استنباط آليات مناسبة تسمح بتعزيز التعاون مع القطاع الخاص في مشروعات مختارة.

علاقات البرنامج

ستكون للبرنامج علاقات وثيقة مع البرامج ١ و٢ و٣ و٦ و٧ و١١ ومع جميع البرامج التي تعمل في ظل الهدف الاستراتيجي الثالث.

المـــوارد

2004/05	2006/07	Difference	
Revised Budget	Proposed Budget	Amount	%
	(in thousands of Swiss francs)		
994	1,608	614	61.8

- **البرنامج ٦: البلدان الأفريقية والعربية وبلدان آسيا والمحيط الهادئ وأمريكيا اللاتينية والكاريبي والبلدان الأقل نمواً**

التحديات

من التحديات الرئيسية للبلدان النامية، في سياق أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية، إدراج الملكية الفكرية بكل جوانبها في السياسات الوطنية الإنمائية ورسم استراتيجيات مناسبة وخطط عمل لاستغلال الملكية الفكرية بما يكفل النفاذ إلى المعرفة وإتاحة فرص العمل وضمان القيمة المضافة وتعزيز الاستثمار وتشجيع التجارة، مما يساهم في تنمية اقتصادية وثقافية واجتماعية مستدامة.

وتحقيقاً لذلك الغرض، سيستمر البرنامج في مساعدة البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً على اكتساب حقوق الملكية الفكرية وتطويرها ليتيسّر تحويلها إلى أصول من شأنها أن تساهم في التنمية الاقتصادية الوطنية. وعلاوة على ذلك، لا بد للبرنامج من أن يستمر في تشجيع اشتراك جميع الفئات المعنية والمبدعين وأصحاب حقوق الملكية الفكرية والجامعات ومؤسسات البحث والتطوير والشركات الخاصة والمستهلكين وعامة الجمهور مشاركة كاملة من أجل تحقيق أكبر قدر ممكنٍ من الفوائد المستمدة من نظام الملكية الفكرية، من خلال مساعدة البلدان النامية مثلاً على تنفيذ سياسات عامة مناسبة تتعلق بالملكية الفكرية. ومن التحديات الناشئة، تناول قضايا السياسة العامة في أنشطة البرنامج والتوعية بمواطن المرونة المتاحة في معاهدات الملكية الفكرية الدولية.

ولا بد من الاستمرار في تحديث أنظمة الملكية الفكرية الوطنية والإقليمية وتنسيقها بما يراعي نظام الملكية الفكرية الدولي وإنشاء المؤسسات وتطوير الموارد البشرية لتوفير ظروفٍ مؤاتية للانتفاع بالملكية الفكرية كأداة تساهم في النمو الاقتصادي. وينبغي أيضاً التصدي لإساءة فهم الملكية الفكرية وتصويرها في البلدان النامية وتسليط الأضواء على دورها الإيجابي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المستدامة. وتحقيقاً لأكبر قدر من التنسيق والترشيد، لا بد من تحسين العلاقة بين برامج التنمية التي تنفذها الويبو لمصلحة البلدان النامية مع منظمات دولية وهيئات ثنائية أو متعددة الأطراف تكون معنية بقضايا الملكية الفكرية والتنمية الاقتصادية.

وفي المقام الأخير، سيستمر إيلاء عناية خاصة للبلدان الأقل نمواً وما تواجهه من تحديات محدّدة كثيرة في إقامة بناها التحتية للملكية الفكرية وتحديثها. وستولى أهمية خاصة للمساعدة المقدَّمة من أجل صياغة سياسات الملكية الفكرية الوطنية واستراتيجياتها وتعزيز القدرات على إدارة أصول الملكية الفكرية واستغلالها والإدارة العامة والقدرات الإدارية والتقنية والبنى التحتية المادية والموارد العينية وتحسين فهم دور الملكية الفكرية في التنمية.

الأهداف

مساعدة البلدان النامية، بما فيها البلدان الأقل نمواً، على إدراج اعتبارات الملكية الفكرية في سياساتها واستراتيجياتها وخطط عملها الإنمائية الوطنية والإقليمية وتعزيز بناها التحتية المتعلقة بالملكية الفكرية لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المستدامة.

النتائج المرتقبة	مؤشرات الأداء
وجود معزّز للملكية الفكرية في السياسات الإنمائية.	– إقرار صريح بدور الويبو وإسهامها في المبادرات المتخذة لصياغة سياسات تأخذ باعتبارات الملكية الفكرية في الاستراتيجيات الوطنية الإنمائية.
وعي معزّز في صفوف واضعي السياسات وفئات المنتفعين في البلدان الأقل نمواً وفي المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية بالملكية الفكرية وإسهامها في التنمية.	– ثمانية بلدان تجري مراجعة وطنية للحسابات المرتبطة بالملكية الفكرية وتبدأ برامج توعية أو سياسات إنمائية وطنية تتدرج فيها الملكية الفكرية. – وإدراج اعتبارات الملكية الفكرية في برامج عمل ثماني منظمات دولية وإقليمية ودون إقليمية.
قوانين مستوفاة بشأن الملكية الفكرية تدعم الأهداف الإنمائية.	– قوانين محدَّثة بشأن الملكية الفكرية في عشرة بلدان نامية تتماشى مع المعاهدات الدولية المعنية وتراعي مشورة الويبو.
فعّالية إضافية في البنى التحتية الخاصة بالملكية الفكرية في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً.	– ثمانية مكاتب للملكية الفكرية تكون قد نفذت مشروعات تعديل إداري بالاستناد إلى مشورة الويبو. – وقدرة إدارية معزّزة على حماية حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها في عشرة بلدان على الأقل.
استغلال مُحسّن لنظام الملكية الفكرية في البلدان النامية.	– خطط عمل وآليات وبرامج دعم مستهلّة في البلدان النامية. – واستحداث مؤشرات لتقييم أداء نظام الملكية الفكرية في البلدان النامية.
تطوير الملكية الفكرية وإدارتها والانتفاع بها لأغراض الاستثمار وتوفير فرص العمل وتوليد الإيرادات على المستوى الوطني.	– زيادة في عدد طلبات البراءات والعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية المحلية ونسبة الطلبات الإجمالية في فئة المبدعين والمؤسسات الخاصة مؤسسات البحث والتطوير على الصعيد المحلي في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً.
تحوّل المعارف والمزايا المقارنة، بما فيها المعارف التقليدية والفولكلور، إلى منتجات وخدمات في الأسواق المحلية والدولية.	– تحديد المزايا المقارنة في المنتجات القائمة على الملكية الفكرية.

العمـــل

سيسدي البرنامج مشورته إلى البلدان النامية بناء على طلبها بشـــأن ضبـــط قوانينـــها الوطنية وفقاً للاتفاقات الدولية ولا سيما مواطن المرونة في معاهدات الملكية الفكريـــة الدولية. وسيستمر البرنامج أيضاً في مساعدة البلدان النامية على إقامـــة بنـــى تحتيـــة وطنية للملكية الفكرية وإنشاء مؤسسات لها وتعزيزها. وبالاشتراك مـــع البرنـــامج ٨، سيساعد هذا البرنامج البلدان النامية على تحديث مكاتبها الوطنيـــة المعنيـــة بالملكيـــة الفكرية ولا سيما من خلال الأتمتة. وسيساعد البرنامج أيضاً البلدان النامية على تعزيز بنيتها التحتية الوطنية لتشجيع الابتكار.

وسيتعاون البرنامج مع غيره من برامج الويبو المعنية لتوفـــير التدريـــب المســـتهدف والمتخصّص على الصعيد الوطني لمصلحة متخذي القرارات والمحترفين وغيرهم مـــن المنتفعين بنظام الملكية الفكرية. وسيقدّم مشورته القانونية والعمليـــة بشـــأن الانتفـــاع الاستراتيجي بالملكية الفكرية ودعم الأبحاث المتعلقة بالمناهج القائمـــة علـــى الملكيـــة الفكرية وتنفيذ تلك المناهج على أرض الواقع وسيقدّم البرنامج مساعدته التقنية من أجل تعزيز البنى التحتية الخاصة بالملكية الفكرية وسينظم أنشطة تجمع ما بين القطاع العـــام والقطاع الخاص والمجتمع المدني وسينهض بالتعاون بين الوكالات.

وفي ما يتعلق بالبلدان الأقل نمواً، ستتخذ مساعدته شكل مراجعة حسابية وطنيـــة فـــي مجال الملكية الفكرية ورسم سياسات واستراتيجيات وطنية بشـــأن الملكيـــة الفكريـــة لأغراض التنمية الاقتصادية وحوسبة إجراءات مكـــاتب الملكيـــة الفكريـــة وتعزيـــز القطاعات الثقافية القائمة على حق المؤلف من خلال إنشاء جمعيات للإدارة الجماعيـــة وتثقيف المبدعين وفناني الأداء في مجال الملكية الفكرية وتنفيذ إعلان سيول الوزاري بشأن البلدان الأقل نموا.

علاقات البرنامج

سيُنفَّذ البرنامج بالتعاون الوثيق مع البرامج ١ و٣ و١١ ومع جميع البرامج التي تعمل في ظل الهدفين الاستراتيجيين الثالث والرابع.

المـــوارد

2004/05	2006/07	Difference	
Revised Budget	Proposed Budget	Amount	%
	(in thousands of Swiss francs)		
43,234	37,649	(5,585)	(12.9)

• البرنامج ٧: بعض البلدان في أوروبا وآسيا

التحديات

لا يزال تعزيز تعاون الويبو مع الحكومات والمؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص أحد التحديات الرئيسية لتعزيز أنظمة الملكية الفكرية الوطنية في البلدان المنتقلة إلى نظام الاقتصاد الحرّ. ويشمل ذلك الدعم الضروري لتكوين القدرات وإنشاء البنى التحتية المناسبة وتطوير الموارد البشرية. وينهض البرنامج بتعريف حقوق الملكية الفكرية وحمايتها والانتفاع بها من خلال تحسين الشروط المؤاتية لحشد الطاقات الإبداعية والابتكارية المحلية لتعزيز فرص الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا. وسيعمل البرنامج بطريقة فعّالة من حيث التكلفة واضعاً نصب عينيه نتائج ملموسة تستجيب لطلب البلدان المنتقلة إلى نظام الاقتصاد الحرّ والمجتمع القائم على المعرفة، أي ما مجموعه ٣٠ بلداً، ولا سيما بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق والقوقاز وآسيا الوسطى وأوروبا الشرقية وبعض بلدان حوض المتوسط. ويرمي البرنامج إلى تقديم مساعدة متوازنة ومضبوطة تراعي تفاوت مستويات التنمية والمطالب والتوجهات السياسية في تلك الدول الأعضاء. ونظراً إلى المستويات التي وصلت إليها مختلف البلدان في عملية انتقالها، من المعتزم تطبيق منهج يأخذ بالبُعد دون الإقليمي ويراعي اختلاف ظروف البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أو المرشحة للانضمام إليه وبلدان غربي البلقان وبلدان أسرة الدول المستقلة. وقد تحظى المساعدة التعاونية بتمويل مشترك وتنفيذ مشترك أحياناً مع الحكومات المعنية والمنظمات الحكومية الدولية، ولا سيما الاتحاد الأوروبي والمكتب الأوروبي للبراءات والمكتب الأوروبي الآسيوي للبراءات ومصارف التنمية أو صناديق الاستئمان.

الهدف

تعزيز قدرة بعض البلدان في أوروبا وآسيا على الانتفاع على أكمل وجه بنظام الملكية الفكرية لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الوطنية.

النتائج المرتقبة	مؤشرات الأداء
دور معزّز للملكية الفكرية في صياغة السياسات الوطنية بتحسين الانتفاع بنظام الملكية الفكرية لدعم أهداف السياسة الوطنية.	– إقرار صريح بدعم الويبو ومساهمتها في صياغة استراتيجيات الملكية الفكرية الوطنية وسياساتها في عدد من البلدان.
امتثال معزّز في القوانين الوطنية للمعايير والاتجاهات الدولية وانضمام أكبر إلى المعاهدات التي تديرها الويبو وتنفيذها.	– إقرار صريح بإسهام الويبو في صياغة القوانين واللوائح الوطنية بشأن الملكية الفكرية أو مراجعتها في عدد من البلدان.
فعّالية معزّزة في إدارات الملكية الفكرية الوطنية.	– فعّالية أكبر في إصدار سندات الملكية الفكرية من خلال أتمتة الإجراءات الإدارية في خمس إدارات للملكية الفكرية على الأقل. – وقدرة مُحسّنة على أداء الخدمات العامة في عشر إدارات وطنية للملكية الفكرية.

النتائج المرتقبة	مؤشرات الأداء
قدرة معزّزة لدى منظمات البحث والتطوير والمؤسسات الأكاديمية والجامعات وغرف التجارة والصناعة على تحديد حقوقها في مجال الملكية الفكرية والانتفاع بها وإدارتها.	– عدد دوائر الخدمات الجديدة بشأن الملكية الفكرية في منظمات البحث والتطوير والمؤسسات الأكاديمية وغرف التجارة والصناعة المحلية. – ومبادئ توجيهية بشأن سياسات الملكية الفكرية صادرة عن ثلاث جامعات وثلاث منظمات للبحث والتطوير.
إدارة جماعية معزّزة لحق المؤلف والحقوق المجاورة.	– إقرار صريح بإسهام الويبو في إنشاء منظمات جديدة للإدارة الجماعية أو تحديث المنظمات القائمة.
إدراك إيجابي معزّز لدى الجمهور بالملكية الفكرية.	– ٢٠ منشوراً ودراسة وبرنامجاً دراسياً يراعي الاعتبارات الوطنية ويأخذ بمشورة الويبو ومضمون منشوراتها.

العمل

سيعمل البرنامج على تحليل المعلومات والدراسات الأساسية والمواد المرجعية لتطوير سياسات الملكية الفكرية وإعداد تلك المواد وتوزيعها. وسيشرف أيضاً على تنظيم اجتماعات وطنية وإقليمية ودون إقليمية لواضعي السياسات بهدف بحث قضايا سياسية حاسمة ودعم المشاورات مع الويبو من أجل توفيق الآراء حول الأبعاد الدولية للملكية الفكرية. وسيتعاون البرنامج مع برامج أخرى للويبو لتقديم مساعدته أيضاً بشأن بحث دور الملكية الفكرية في تعزيز قدرة قطاع الأعمال (ولا سيما الشركات الصغيرة والمتوسطة) على المنافسة والنهوض بذلك الدور وإنشاء مؤسسات الملكية الفكرية وشبكاتها وتطوير نظامها، بما في ذلك المنظمات الداعمة للنشاط الابتكاري، تيسيراً لإدارة أصول الملكية الفكرية وتثمين نتائج الأبحاث التي تجريها مؤسسات البحوث والجامعات والمؤسسات الخاصة وتسويقها. وستحظى الجهود الوطنية الرامية إلى تحسين قدرات المحترفين في مجال الملكية الفكرية وتعزيزها وإنشاء مختلف دوائر خدمات الملكية الفكرية بالدعم والمشورة المتعلقة بتمشي القوانين السارية مع المعاهدات الدولية المعنية وإعداد قوانين جديدة. وستقدَّم المساعدة عند الضرورة في مختلف مراحل الانضمام إلى المعاهدات التي تديرها الويبو وتنفيذها، بما في ذلك إقامة أنظمة للإيداع الإلكتروني والإدارة المؤتمتة. وسيساعد البرنامج أيضاً على إنشاء جمعيات الإدارة الجماعية لحق المؤلف والحقوق المجاورة وتطويرها وتعزيز القدرات على إنفاذ حقوق الملكية الفكرية.

علاقات البرنامج

سيتعاون هذا البرنامج عن كثب مع البرامج ١ و٢ و٣ و٤ و٥ و٨ و٩ و١٠ و١١ ومع جميع البرامج التي تعمل في ظل الهدفين الاستراتيجيين الثالث والرابع.

المـوارد

2004/05	2006/07	Difference	
Revised Budget	Proposed Budget	Amount	%
(in thousands of Swiss francs)			
4,813	4,530	(283)	(5.9)

• البرنامج ٨: تحديث أعمال مؤسسات الملكية الفكرية

التحديات

شهدت السنوات الأخيرة زيادة ملموسة في الطلبات الواردة من البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً والبلدان المنتقل إلى نظام الاقتصاد الحرّ للحصول على المساعدة من أجل تحديث مؤسساتها المعنية بالملكية الفكرية، ولا سيما مكاتب الملكية الفكرية ومنظمات الإدارة الجماعية. ولعل ذلك يعزى إلى عدد من الأسباب. إذ اقتضى نمو أنشطة تسجيل سندات الملكية الفكرية في العديد من البلدان وارتفاع طلب المنتفعين بنظام الملكية الفكرية على اختصار المُهل لمنح حقوق الملكية الفكرية والحدِّ من تكاليفها تعزيز الفعّالية في معالجة طلبات الملكية الفكرية. وتزايد الوعي أيضاً بأهمية الانتفاع بنظام الملكية الفكرية للمضي قدماً في الأهداف الإنمائية، مما يتطلب إيجاد الوسائل الفعالة لاستغلال أصول الملكية الفكرية. وقد انطلق تغيير شامل نتيجة التطورات المتسارعة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونجاح تطبيقها في العديد من البلدان من أجل أتمتة الإجراءات المتعلقة بالملكية الفكرية.

وتتسم مهمة صياغة استراتيجية للمساعدة على تحديث مؤسسات الملكية الفكرية بدراجات متفاوتة من الطاقات والموارد وحجم الأعمال والتطور بطبيعة معقدة تنطوي على عدد من العوامل المختلفة. ويتطلب تحديث الإجراءات المتعلقة بالملكية الفكرية عامة إعادة النظر في خطة أتمتة المؤسسات واحتياجاتها وتحليل تلك الخطة وتقييم أعباء العمل وترشيد الإجراءات وتبسيطها وإيجاد حلول محدّدة لأتمتة الإجراءات من بدايتها إلى نهايتها ورقمنة ملفات الملكية الفكرية الورقية وتوفير التدريب العملي ودعم عملية توزيع الوظائف. ويناهز عدد البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً والبلدان المنتقلة إلى نظام الاقتصاد الحرّ التي قد تستفيد من المساعدة في مجال التحديث ١٦٠ بلداً، وستشمل المساعدة تقييماً تقنياً ومشورة تقنية ومادية من أجل تحسين البنى التحتية وإيجاد حول شاملة للأتمتة. ومن المرتقب أن تتحمَّل الجهات المستفيدة من المساعدة كامل مسؤولية النظام بعد تحديثه من حيث إمكانية استمراره، فمن الأهمية بمكان أن تواصل الويبو تقديم دعمها التقني وتوفير التدريب وإجراء التقييم المنتظم لضمان تحقيق الأهداف الأصلية. ومن المعتزم تقديم هذه المساعدة المتواصلة إلى أكثر من ٤٠ بلداً خلال فترة السنتين. ونظراً إلى تطور متطلبات الأعمال وتسارع التغيرات في التكنولوجيا، ستظل عملية تحديث الإجراءات المتعلقة بالملكية الفكرية تشهد تغييرات ملموسة. ويقوم التحدي على مواكبة تلك الظروف المتغيّرة والاستجابة بفعّالية لطلبات الدول الأعضاء على المساعدة.

الهدف

تعزيز فعّالية أنشطة تسجيل سندات الملكية الفكرية بتبسيط الإجراءات وأتمتتها.

النتائج المرتقبة	مؤشرات الأداء
فعّالية معزّزة في تنفيذ الإجراءات بزيادة اعتماد مؤسسات الملكية الفكرية على تكنولوجيا المعلومات.	– تخفيف حجم الطلبات المتأخرة وإلغاء التأخير في ٣٤ مكتباً للملكية الصناعية. – وإدارة مُحسّنة لسندات الملكية الفكرية والسجلات المتعلقة بها وضمان فعّالية استرجاعها بالأدوات الإلكترونية في ٣٤ مكتباً للملكية الصناعية. – وإنشاء قواعد بيانات إلكترونية ومسح السجلات السابقة في ٣٤ مؤسسة للملكية الفكرية. – واختصار الزمن وتعزيز الدقة في توزيع الإتاوات في ثماني منظمات للإدارة الجماعية.
نفاذ إلى مجموعات جديدة من البيانات المتعلقة بالملكية الفكرية بفضل إنشاء سجل إلكتروني لأصول الملكية الفكرية في بلدان نامية.	– ٣٤ مؤسسة للملكية الفكرية تسهم ببياناتها لإدراجها في سجل مركزي على شبكة الويبو. – و٣٤ مؤسسة للملكية الفكرية تستخدم سجل أصول الملكية الفكرية لتحسين فحص طلباتها.
استخدام وسائل الاتصال الإلكترونية للأعمال المتعلقة بمعاهدات الويبو في مجال التسجيل.	– المزيد من مكاتب الملكية الصناعية يعتمد على الاتصال الإلكتروني مع الويبو بشأن اتفاق مدريد والمزيد من مكاتب تسلم الطلبات بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات يعتمد على الاتصال الإلكتروني مع الويبو.
استخدام معزّز لشبكة الويبو.	– زيادة في عدد مؤسسات الملكية الفكرية التي تبث مواقعها عبر شبكة الويبو. – وزيادة في استعانة مؤسسات الملكية الفكرية بخدمات شبكة الويبو في مجال الملكية الفكرية تحديداً.

العمل

سيستجيب البرنامج إلى طلبات المساعدة الواردة من الدول الأعضاء لأتمتة مكاتبها للملكية الفكرية ومنظمات الإدارة الجماعية لحق المؤلف والحقوق المجاورة. ومن المعتزم تنفيذ البرنامج بالاستناد إلى استراتيجية مُحكمة التصميم لضبط المساعدة المقدَّمة بفضل تطبيق مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات والحلول التي أثبتت نجاحها في الماضي وسيستمر تطويرها. وسيعتمد البرنامج على ما اكتسبته المنظمة وشركاؤها من دراية وخبرة. ومن المعتزم تطوير المنهج القائم على تشجيع مكاتب

الملكية الفكرية التي استكملت مشروع الأتمتة على الإسهام بخبرتها التقنية في مساعي الويبو الرامية إلى مساعدة مكاتب أخرى للملكية الفكرية. ومن المعتزم تعزيز بُنى الدعم التقني من خلال الاستعانة بخبراء محليين للويبو لمساعدة بلدان أخرى في الإقليم ذاته.

وضماناً للاستمرارية والفعّالية من حيث التكلفة، سيعزّز البرنامج اعتماده إلى أقصى حدّ على الخبرة المحلية وما يتوفر في الأسواق المحلية. وقد أثبت حضور خبراء الويبو في أقاليم جغرافية مختلفة فعّالية كبيرة للغاية في تقديم المساعدة الأولية وتنفيذ أنشطة المتابعة في مواعيد مناسبة وبفعّالية عالية. وعليه سيواصل البرنامج تعزيز حضوره الإقليمي.

وقد سمح استكمال مشروع شبكة الويبو بإقامة إطار ممتاز للخدمات التي تعتمد على الإنترنت. ومن المعتزم استغلال كامل مقدرات شبكة الويبو وتوفير حلول مضبوطة لمكاتب الملكية الفكرية الراغبة في استخدام تقنيات الإنترنت لتعزيز حضورها الشبكي. ومن المعتزم أيضاً تشجيع المكاتب على نشر قواعد بياناتها عبر شبكة الويبو.

وسيستمر دعم الاتصالات الإلكترونية المتعلقة بأنشطة الويبو الأخرى بفضل مواصلة تطوير ما تملكه الويبو من برامج حاسوبية تتعلق بالملكية الفكرية. ومن المعتزم التركيز بصفة خاصة على تكوين الطاقات في مكاتب الملكية الفكرية من خلال التدريب الشبكي وفي موقع العمل على أساس منتظم وتبادل الخبرات بتنظيم اللقاءات وإجراء تقييم لوقع المساعدة بعد تقديمها. وسيتعاون البرنامج عن كثب مع منظمات الملكية الفكرية الإقليمية والوطنية، ولا سيما المكتب الأوروبي للبراءات والمنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية والمنظمة الأفريقية للملكية الفكرية والمنظمة الأوروبية الآسيوية للبراءات والمكتب الياباني للبراءات والمكتب الكوري للملكية الفكرية والمكتب الأسترالي للملكية الفكرية.

علاقات البرنامج

سيتعاون هذا البرنامج عن كثب مع البرنامجين ٦ و٧ (لتنسيق الأنشطة القطرية ومشاطرة النفقات) والبرنامج ١٠ (بشأن المعايير والممارسات الدولية في هذا المجال) والبرنامج ١٦ (بشأن أنظمة الإيداع الإلكتروني وتسلّم الطلبات بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات والإجراءات المرتبطة بذلك) والبرنامج ١٨ (بشأن أنظمة مدريد ولشبونة ولاهاي لضبط المعايير والإجراءات بشأن التبادل الإلكتروني) والبرنامجين ١٩ و٢٠ (بشأن التصنيف الدولي للبراءات والتصنيفات الدولية في مجال العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية لإدراجها في منتجات الويبو المؤتمتة) والبرنامج ٢٧ (بشأن تكنولوجيا المعلومات ومعايير الويبو وعلاقاتها بأنظمة الويبو الإلكترونية).

الموارد(*)

2004/05	2006/07	Difference	
Revised Budget	Proposed Budget	Amount	%
	(in thousands of Swiss francs)		
8,076	4,843	(3,233)	(40.0)

(*) شمل هذا البرنامج في فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ الموارد الضرورية لمشروع شبكة الإنترنت.

• البرنامج ٩: الإدارة الجماعية لحق المؤلف والحقوق المجاورة

التحديات

تقوم إدارة الحقوق اليوم على ممارسات ومعايير تقنية عالمية جديدة ترمي إلى تسهيل الإسهام في الاتجار بالمنتجات الثقافية ولا سيما الموسيقى والأفلام، على الصعيد الدولي. ولا بد من تمكين أنظمة إدارة الحقوق المكيّفة لفائدة البلدان عامة ولا سيما البلدان المنتقلة إلى نظام الاقتصاد الحرّ من العمل في ظل الأنظمة الدولية التي تقوم على تلك الممارسات والمعايير المستجدة. وينطبق ذلك سواء كان البلد النامي قد اعتمد تشريعاً حديثاً بشأن الملكية الفكرية أو لم يعتمد وسواء كان يمتثل للمعاهدات الدولية التي تعتبر شرطاً أساسياً وإطاراً أمنياً لا غنى عنه لبقاء السوق الدولية للمنتجات الثقافية.

ولا بد للويبو أن تدعم البلدان النامية والبلدان المنتقلة إلى نظام الاقتصاد الحرّ في استجابتها لمطالب جميع أصحاب المصالح المتغيرة. وتحقيقاً لنتائج ملموسة وقيمة مضافة لأصحاب الحقوق، لا بد أن يؤدي الدعم إلى الجمع بين الجوانب القانونية في المعاهدات والقوانين مع ما تستدعي إليه الحاجة من عناصر عملية (تنظيم جمعيات الإدارة الجماعية وتدبير أمورها) وبنى تحتية تكنولوجية (من أنظمة توثيقية ومنافذ إلى قواعد بيانات دولية) والامتثال للمعايير الدولية (بشأن أنظمة الترخيص والرصد المؤتمتة وأدوات مكافحة القرصنة وما إلى ذلك). وتكتسي المساعدة أهمية خاصة بالنسبة إلى البلدان التي يعتبر فيها المنفذ إلى الأسواق الأجنبية مصدراً محتملاً مهماً للإيرادات العائدة على الفنانين والمبدعين الوطنيين.

وعلى الويبو أن تستمر في العمل من أجل إيجاد مكان للمصنفات الصادرة من البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً والبلدان المنتقلة إلى نظام الاقتصاد الحرّ. وتحقيقاً لهذا الغرض، على المنظمة أن تواصل مساعدتها في مجال إنشاء جمعيات الإدارة الجماعية وتعزيزها في البلدان النامية في سياق حق المؤلف إجمالاً وفي سياق السياسات والأهداف الإنمائية الوطنية سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية.

الهدف

تعزيز بنى الإدارة الجماعية لحق المؤلف والحقوق المجاورة.

النتائج المرتقبة	مؤشرات الأداء
تنفيذ استراتيجيات عالمية تكفل إلماماً مُحسّناً بإدارة حق المؤلف والحقوق المجاورة.	– ١٢ مبادرة مشتركة متخذة بالتعاون مع الاتحاد الدولي لجمعيات المؤلفين والملحنين (CISAC) والاتحاد الدولي للمنظمات المعنية بحقوق الاستنساخ (IFRRO) لمديري منظمات إدارة الحقوق وأعضاء هيئات الإدارة.
تحسين في منظمات الإدارة الجماعية لحق المؤلف والحقوق المجاورة القائمة، بما في ذلك رقمنة عملياتها.	– عشر قواعد بيانات أو أنظمة وطنية وإقليمية موضوعة ومطبّقة لتعزيز فعّالية إدارة الحقوق.
تيسير إنشاء منظمات الإدارة الجماعية لحق المؤلف والحقوق المجاورة.	– ست منظمات جديدة لإدارة حق المؤلف والحقوق المجاورة في العالم.

العمـــل

سيقف البرنامج على حقوق المؤلفين وفناني الأداء والفنانين في مجال المرئيات وكـــذا قطاع النشر والتسجيل والاستنساخ. وسينظم حلقات عمل وطنيـــة وإقليميـــة وتدريبـــاً متخصّصاً للموظفين العاملين في مجال إدارة الحقوق والترخيص والتفـــاوض بشـــأن التعريفات والأسعار. وسيُعد دراسات لتوضيح التحديات الراهنـــة فـــي مجـــال إدارة الحقوق مع صياغة حلول محتملة لتلك التحديات.

وسيُعد البرنامج عقوداً نموذجية ومبادئ توجيهية ودراسات ومـــواد مرجعيـــة أخـــرى بشأن إدارة الحقوق (مثل النظام الأساسي النموذجـــي) ولا سـيما بشـــأن الـــترخيص والتفاوض بخصوص التعريفات والأسعار. ومن المعتزم أيضاً وضع مـــواد مرجعيـــة بشأن صياغة السياسات وتنفيذ برامج للتوعية من شأنها أن تعـــزّز إلمـــام الجمـــهور ومتخذي القرارات وسلطات الإنفاذ بمختلف جوانب أنظمة إدارة حق المؤلف والحقـــوق المجاورة. ومن المعتزم أيضاً النهوض بتعاون معزّز بيـــن منظمـــات إدارة الحقـــوق والشركات الخاصة العاملة في قطاع الإنتاج الثقافي.

وسيسهر البرنامج ٩ على تطوير أنظمة مؤتمتة لأعمال منظمات إدارة حـــق المؤلـــف والحقوق المجاورة. وسيستمر البرنامج في تعزيز تعاونه مع المنظمات غير الحكومية وسينظر في اتفاقات مشتركة جديدة للتعاون.

وفي الختام، من المعتزم تصميم أنشطة مشتركة على الصعيد الوطني والإقليمـــي فـــي إطار اتفاقات التعاون المبرمة مع الاتحاد الدولي لجمعيات المؤلفين والملحنين والاتحـــاد الدولي للمنظمات المعنية بحقوق الاستنساخ، بما في ذلك إصدار منشورات مشتركة.

علاقات البرنامج

سيتعاون هذا البرنامج عن كثب مع البرامج ٤ و٦ و٧ و٨ و١٤.

المـــوارد

2004/05	2006/07	Difference	
Revised Budget	Proposed Budget	Amount	%
(in thousands of Swiss francs)			
2,008	2,114	106	5.3

- **البرنامج ١٠: إنفاذ حقوق الملكية الفكرية**

التحديات

نظراً إلى التطورات التقنية والقانونية السريعة، أصبح إنفاذ حقوق الملكية الفكرية مجالاً حيوياً يكتسي أهمية خاصة في نظر الحكومات وأصحاب الحقوق والمستهلكين. ولما أصبحت الأوضاع التكنولوجية تيسّر الانتهاكات المتعمدة لحقوق الملكية الفكرية وتضمن للمعتدين أرباحاً هائلة على حساب أصحاب الحقوق والمستهلكين، دخلت الحاجة إلى إقامة آليات للإنفاذ ذات فعّالية مُحسّنة باستمرار، ولا سيما في المحيط الشبكي، في صميم النقاشات والمبادرات السياسية في العديد من البلدان والأقاليم في العالم. وبالرغم من الجهود الحثيثة المبذولة على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني لزيادة فعّالية إنفاذ حقوق الملكية الفكرية، فقد شهدت السنوات الأخيرة تفاقماً كبيراً لجرائم التزوير والقرصنة التي تفشى وقعها الاقتصادي السلبي وأثار أخطاراً جمّة على صحة المستهلكين وأمنهم.

وقد استطاعت الويبو في فترة السنتين السابقة أن تَبرز في حلبة إنفاذ حقوق الملكية الفكرية إذ عقدت اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ التي أنشئت سنة ٢٠٠٢ دوراتها الأولى سنة ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ وأصبحت تؤدي دور المنبر والمنتدى للمناقشات الدولية الجارية بشأن قضايا الساعة في مجال الإنفاذ. وتزايد الطلب على خبرة الويبو باعتبارها منظمة ذات بُعد دولي للمساعدة على تلبية احتياجات شتى في مجال إنفاذ حقوق الملكية الفكرية وفي النقاش العالمي الجاري بشأن السياسات العامة. ويتجلى ذلك في تزايد عدد الطلبات الواردة إلى الويبو بشأن مشورتها ومساعدتها في مجال إنفاذ حقوق الملكية الفكرية سواء كان ذلك من الدول الأعضاء أو من الشركاء المتعاونين مع المنظمة.

وسيستجيب هذا البرنامج للطلب المتزايد من الدول الأعضاء على إسداء المشورة بشأن تحديث أحكام الإنفاذ في القوانين الوطنية. وسيستمر البرنامج في أداء دور ريادي في تحسين التنسيق والتعاون بين المنظمات الشريكة ذات الخبرة في مجال إنفاذ الملكية الفكرية وتشجيع احترام حقوق الملكية الفكرية. وسيركز البرنامج بصفة خاصة على رسم استراتيجيات لزيادة فعّالية الإنفاذ والحدّ من تكاليفه واختصار المُهل وتيسير نقاش مستنير ومتوازن على الصعيد الدولي بشأن ما يناسب من الردود على التحديات التي يواجهها المسؤولون عن إنفاذ حقوق الملكية الفكرية من جراء أفعال التزوير والقرصنة والعواقب الاقتصادية المترتبة على ضعف فعّالية الحماية والإنفاذ.

الهدف

مساعدة الدول الأعضاء على تعزيز أنظمتها وبناها التحتية لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية ودعم نقاش مستنير للسياسات العامة على الصعيد الدولي والنهوض بذلك النقاش.

النتائج المرتقبة	مؤشرات الأداء
الاعتراف بالملكية الفكرية كمصدر اهتمام عالمي مشترك وبأهمية وضعها على بساط حوار مكثف ومتوازن بشأن السياسات العامة على الصعيد الدولي.	– تحديد القضايا ذات الاهتمام العالمي المشترك في مجال إنفاذ حقوق الملكية الفكرية في الدورات السنوية للجنة الاستشارية والوصول إلى نتائج متفق عليها برعاية رئيس الدورات. – وشراكات استراتيجية وأنشطة مشتركة جديدة مع منظمات حكومية دولية أخرى ومنظمات غير حكومية لجمع الموارد والخبرات وتعزيز التنسيق والفعّالية في مجال إنفاذ حقوق الملكية الفكرية.
إدراج قضايا الملكية الفكرية في الاتفاقات الدولية والإقليمية المعنية والصكوك غير المُلزِمة.	– إقرار صريح بدعم الويبو وإسهامها في وكالة أو عملية جديدة دولية أو إقليمية واحدة على الأقل.
تنفيذ أنظمة إنفاذ فعالة على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو دون الإقليمي.	– إقرار صريح بدعم الويبو وإسهامها في صياغة استراتيجيات منسَّقة لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية في أربع دول أعضاء أو شبه أقاليم على الأقل.
إلمام معزّز وخبرة في صفوف مأموري الإنفاذ بشأن تناول قضايا الإنفاذ.	– إقرار صريح بدعم الويبو وإسهامها في وضع تدابير حدودية فعالة لفائدة رجال الجمارك والشرطة في المزيد من البلدان.

العمل

سيرعى البرنامج تطوير حلول مضبوطة لتحديث أنظمة إنفاذ الملكية الفكرية بناء على الطلب. وستراعي الحلول الأُطر القانونية المتعدّدة القائمة والاحتياجات والمشاغل الخاصة بالدول الأعضاء وستتناول بناء على الطلب أيضاً مسألة آليات الإنفاذ المنسَّقة بين عدة بلدان في الإقليم الواحد أو شبه الإقليم بالتعاون مع المنظمات الإقليمية أو دون الإقليمية. وستنظم مشاورات وطنية وإقليمية وبرامج رائدة وأنشطة تعاونية قانونية وتقنية واجتماعات للتوعية تركز على وضع آليات لإنفاذ الملكية الفكرية وتعزيز الانتفاع بها.

وسيتيح البرنامج أيضاً محفلاً عالمياً للحوار بشأن سياسات إنفاذ حقوق الملكية الفكرية بتنظيم اجتماعات منتظمة للجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ. وسيكون هذا الحوار مدعوماً بمعلومات مفصّلة وتحاليل قانونية تستند إلى خبرة البلدان والأقاليم المختلفة، تيسيراً لفهم شامل للعمل المقبل. وستنفذ النتائج التي تخلص إليها اللجنة المذكورة. ومن المعتزم أيضاً تيسير مشاطرة المعلومات والمناقشات من خلال فتح باب التبادل عبر المنتدى الإلكتروني عن قضايا إنفاذ الملكية الفكرية واستراتيجياته (IPEIS) وتعميم المعلومات بشأن الأنماط والتطورات المستجدة في هذا المجال عبر موقع المنتدى بانتظام.

وسيُساعد البرنامج الدول الأعضاء على زيادة خبرة متخذي القرارات ورجال القضاء ومأموري الإنفاذ في تناول مسائل إنفاذ الملكية الفكرية بفعّالية. وسيحظى تطوير الطاقات القضائية لتيسير تسوية منازعات الملكية الفكرية بفعّالية بالتشجيع والدعم، ولا سيما من خلال توفير مجموعات أحكام المحاكم كمادة مرجعية للأجهزة القضائية ولا سيما في البلدان النامية والبلدان المنتقلة إلى نظام الاقتصاد الحرّ. وستتاح معلومات مدروسة وبرامج تدريبية للسلطات القضائية والمسؤولين عن الإنفاذ، مثل النيابة العامة والجمارك والشرطة. وفي هذا السياق، من المعتزم تعزيز التعاون مع منظمات أخرى.

وسينهض البرنامج بالتعاون مع منظمات مُحنكة في مجالات محدّدة تتعلق بإنفاذ الملكية الفكرية، مثل منظمة الجمارك العالمية ومنظمة التجارة العالمية والإنتربول والمفوضية الأوروبية. وسيشمل ذلك تبادل المعلومات وعقد اجتماعات منتظمة وتزويد تلك المنظمات بالمعلومات والمواد التدريبية وعقد أنشطة مشتركة. وسيشترك البرنامج بنشاط في تحديد الاتجاهات المقبلة للمؤتمر العالمي بشأن مكافحة التزوير. وسيقدم تعليقات موضوعية بناء على الطلب في إطار مشروعات خاصة ترمي إلى مساعدة المنظمات الشريكة في جهودها الرامية إلى إبرام معاهدات أو اتفاقات دولية أو إصدار توصيات بشأن إنفاذ الملكية الفكرية.

علاقات البرنامج

سيتعاون هذا البرنامج عن كثب مع جميع البرامج التي تعمل في ظل الهدفين الاستراتيجيين الأول (النهوض بثقافة الملكية الفكرية) والثاني (إدراج الملكية الفكرية في السياسات الوطنية).

الموارد

2004/05	2006/07	Difference	
Revised Budget	Proposed Budget	Amount	%
	(in thousands of Swiss francs)		
2,384	2,966	582	24.4

• البرنامج ١١: أكاديمية الويبو العالمية

التحديات

يقتضي الانتفاع الفعّال بأنظمة الملكية الفكرية كأداة تسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية ما يكفي من الطاقات البشرية على الصعيد الوطني. وقد أُعيد ضبط برامج الويبو في مجال تنمية الموارد البشرية في سنة ١٩٩٨ عند إنشاء أكاديمية الويبو العالمية لتصبح مؤسسة تثقيفية دولية متميزة في مجال التدريب والتدريس والبحث وأداء دور آلية التنسيق والتنفيذ في أمانة الويبو لتكوين القدرات في مجال الملكية الفكرية وتنمية الموارد البشرية. ومنذ ذلك الحين لم ينقطع الطلب على برامج الأكاديمية عن الزيادة بل زاد تنوعاً وتعقيداً. ومن التحديات الرئيسية التي تواجهها فترة السنتين المقبلة مواصلة ضبط برامج الأكاديمية بما يستجيب لاحتياجات مختلف فئات المنتفعين المتنوعة، ومنهم محترفو الملكية الفكرية والمدربون في مجال الملكية الفكرية والمستشارون السياسيون ومتخذو القرارات والعاملون في المجال الأكاديمي والمبدعون والمبتكرون وغيرهم من المنتفعين بالملكية الفكرية والمستفيدين منها. ومن التحديات الأخرى مواصلة تنفيذ برامج مُحكمة ومضبوطة على أن تكون معزّزة الفعالية من حيث التكلفة وأقدر على الاستجابة لاحتياجات الدول الأعضاء المتنوعة، وإتاحة مجموعة أوسع من البرامج الخاصة وتوفير المواد التثقيفية بشأن الملكية الفكرية وتعميمها بفعّالية. ويجب أن يستمر أيضاً تعزيز تدريس الملكية الفكرية في المؤسسات التربوية في العالم.

الهدف

تعزيز طاقات الموارد البشرية الوطنية في مجال الملكية الفكرية وإمكانية الإلمام به.

النتائج المرتقبة	مؤشرات الأداء
إلمام معزّز بالملكية الفكرية.	– ٣٠٠٠ مشارك إضافي (١٥ ٠٠٠ في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥). – و٧٠ بالمائة من الدورات مستكمل في سياق التعليم عن بُعد.
مهارات معزّزة في مجال الملكية الفكرية لدى المسؤولين الحكوميين في الدول الأعضاء.	– ٩٠ بالمائة يعبرون عن الرضا بالدورات التدريبية المهنية المتاحة في الأكاديمية.
قدرة معزّزة لدى متخذي القرارات المتعلقة بالملكية الفكرية على صياغة سياسات مناسبة واتخاذ قرارات مستنيرة لحماية حقوق الملكية الفكرية وإداراتها وإنفاذها.	– ٩٠ بالمائة يعبرون عن الرضا بدورات الأكاديمية بشأن وضع السياسات.
تعزيز تدريس قانون الملكية الفكرية على الصعيد العالي (الجامعات) في العالم.	– ثلاث مؤسسات أكاديمية إضافية تدرج قانون الملكية الفكرية في برامجها التعليمية بالاستناد إلى مشورة الويبو.
اتصالات معزّزة مع المؤسسات الشريكة المعنية.	– زيادة في عدد المؤسسات المعنية المشاركة في برامج الأكاديمية أو المتعاونة معها.
اشتراك معزّز للأكاديمية في أبحاث الملكية الفكرية.	– ١٠٠٠ نسخة مأخوذة من كتب تمارين الأكاديمية على الإنترنت.

العمـــل

سيستمر تحديث البرامج الثمانية المعمول بها حالياً وتحسينها واســـتحداث برنـــامجين جديدين إضافيين. ومن المعتزم تحسين برنامج التعليم عن بُعد وتخصيص المزيد مـــن الدورات لفئات مختلفة من المنتفعين بنظام الملكية الفكرية فضلاً عن الـــدورة العامـــة. ومن المعتزم أيضاً إعادة النظر في مضمون الدورات المتقدمة والسياســـات المتعلقـــة برسوم التسجيل. وسيُدعى المزيد من المؤسسات إلى إقامة شراكات مـــع الأكاديميـــة للإشراف على دورات التعليم عن بُعد (وفي نهاية سنة ٢٠٠٤ كـــان مـــا مجموعـــه ســـبع مؤسسات تربوية قد أدرج دورات الأكاديمية للتعليم عن بُعد في برامجه).

وسيستمر تدريب المسؤولين الحكوميين عن الملكية الفكرية في برنامج التدريب المهني واتباع منهج متعدد المجالات وأساليب نظرية وعملية جديدة في الـــدورات المتوســـطة والمتقدمة من خلال تعزيز العلاقات مع برنامج التعليم عن بُعد. وسيستمر توفـــير دورة مستوفاة بأحدث المعلومات عن الملكية الفكرية في بعض البلدان لفـــائدة المستشـــارين السياسيين ومتخذي القرارات وأجهزة إنفاذ القوانين، بما فيها الأجـــهزة القضائيـــة، بتطبيق أسلوب النقاش المكثف والمتفاعل بشأن السياسات العامة في إطار برنامج وضـــع السياسات. وسيستمر تنظيم ندوة الملكية الفكرية في سياق التجارة والتنمية وغيرها مـــن السياسات بالتعاون مع مؤسسات حكومية دولية مثل منظمة التجارة العالمية.

ومن المعتزم توسيع نطاق برنامج تدريس الملكية الفكريـــة باتبـــاع منـــهج "تدريـــب المدربين". وسيستمر تنفيذ البرامج المشتركة لتدريس الملكية الفكرية التي تنتهي بمنـــح الشهادات والشروع في برامج جديدة. ومن المعتزم تعزيز برنامج التعاون والاتصالات الذي يقوم على الوصل بين المؤسسات التربوية والأكاديمية الدولية من خلال شـــراكات استراتيجية مع المؤسسات الأكاديمية التي أثبتت امتيازها، وكذا المنظمـــات الحكوميـــة الدولية والمنظمات غير الحكومية.

ومن المعتزم أيضاً تعزيز برنامج أبحاث الملكية الفكرية الذي يشمل تطويـــر المـــواد التدريسية والتدريبية وبرامج تدريس الملكية الفكرية بإنشـــاء قـــاعدة للبيانـــات تجمـــع مختلف برامج تدريس الملكية الفكرية في مختلف الجامعات ونشر أبحـــاث ودراســـات على موقع الأكاديمية الإلكتروني. ومن المعتزم الشروع في برنامج جديـــد يســـتهدف أوساط الأعمال والعلماء لتلبية احتياجات المنتفعين الناشطين بنظام الملكيـــة الفكريـــة ومديري الأعمال والأوساط العلمية.

وسيستمر توفير برنامج الدراسات الصيفية للطلاب والمهنيين من الشباب الراغبين فـــي الإلمام بأسس الملكية الفكرية. وسيبدأ تنفيذ برنامج للطلاب الزائرين لإتاحـــة فرصـــة للطلاب المتخصّصين في مجال الملكية الفكرية بالتفاعل مع موظفي الويبو والاشتراك في اجتماعاتها وبرامجها التدريبية. وسيستمر تنظيم الزيارات لطلاب مختلف الجامعات (برنامج الطلاب الجامعيين الزائرين) لتزويدهم بإلمام عملي بالملكية الفكرية وتحســـين فهمهم لرسالة الويبو وأهدافها. وسيستمر تحسين موقع الأكاديمية على الإنترنت ليصبح بوابة تعليمية بشأن الملكية الفكرية مزودة بمواد تدريبية معياريـــة وقوائـــم بـــالمراجع ومعلومات عامة في مجال تعليم الملكية الفكرية.

علاقات البرنامج

سيتعاون هذا البرنامج مع البرنامجين ٦ و٧ (ولا سيما المكـــاتب الإقليميـــة وبعـــض البلدان في أوروبا وآسيا لتنظيم برامجه وتنفيذها في الأقاليم المعنيـــة) والـــبرامج ١٢ و١٣ و١٤ و١٥ (لتطوير برامج دورات التعليم عن بُعد في المجالات المعنية).

المـــوارد

2004/05	2006/07	Difference	
Revised Budget	Proposed Budget	Amount	%
(in thousands of Swiss francs)			
14,264	14,327	63	0.4

• البرنامج ١٢: قانون البراءات

التحديات

في محيط متغيّر يتعرض فيه قانون البراءات لتمحيص الجمهور بشكل متزايد، ستستمر الويبو في الوقوف على القضايا المتعلقة بالجوانب الدولية لنظام البراءات ولا سيما القضايا الراهنة والمستجدة، كما ستستمر في بحث التحسينات الممكنة للمبادئ والممارسات العملية في مجال قانون البراءات. وسيتجه العمل المعتزم إنجازه نحو تحقيق عدد من الإنجازات، وهي تحسين فهم دور المبادئ التي ينطوي عليها نظام البراءات وتوضيح ذلك الدور والسهر على مراعاة جميع المصالح المعنية عند تطوير نظام البراءات، ولا سيما مصالح عامة الجمهور، والوقوف على القضايا المتعلقة بالبراءات بطريقة تتماشى وصياغة الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية والدولية للتنمية الاقتصادية والوقوف على القضايا الراهنة والمستجدة بشأن البراءات وتوضيحها وتوفير المعلومات بشأن السياسات والقوانين والممارسات المرتبطة بتلك القضايا. وستستمر الأمانة في دعم اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات في تناولها للقضايا المرتبطة بالبراءات.

وستقف الويبو أيضاً على القضايا المتعلقة بدور معاهدة بودابست بشأن الاعتراف الدولي بإيداع الكائنات الدقيقة لأغراض الإجراءات الخاصة بالبراءات وتطبيق تلك المعاهدة ومواصلة تطويرها.

الهدف

تحسين دور الويبو كمنتدى لمناقشة القضايا المرتبطة بالبراءات ومواصلة تطوير نظام البراءات الدولي وفقاً لمصالح جميع الدول وسياساتها وبما يُلبي احتياجات المنتفعين والمجتمع برمته.

النتائج المرتقبة	مؤشرات الأداء
تعاون معزّز بين الدول الأعضاء في مجال تطوير نظام البراءات الدولي.	– اتفاق في اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات على خطة عمل ونتائج خطة العمل.
فهم أكبر لدور نظام البراءات، ولا سيما في وضع استراتيجيات وطنية للسياسة العامة وأهمية تطبيق المبادئ المعنية من قانون البراءات.	– بيانات تُدلي بها الدول الأعضاء في منتديات الويبو المعنية.
تعاون دولي مستمر بشأن معاهدة بودابست وإمكانية تطويرها.	– الدول الأعضاء تقرّر النظر في مواصلة تطوير معاهدة بودابست وتحسينها.

العمل

ستظل اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات المنتدى الرئيسي الذي ينظر في القضايا الراهنة المرتبطة بقانون البراءات ويبحث بوجه خاص المزيد من التحسينات التي يمكن إدخالها على نظام البراءات الدولي ويسهّل التنسيق والنظر في القضايا الراهنة المرتبطة بالبراءات. ومن المرتقب عقد أربعة اجتماعات للجنة الدائمة على أكثر تقدير خلال فترة السنتين. وبالإضافة إلى دعم اللجنة الدائمة، ستعد الأمانة دراسات حول القضايا الراهنة المرتبطة بالبراءات لاستخدامها عند صياغة السياسات العامة وتنفيذها وستعد أدوات عملية بشأن الانتفاع بنظام البراءات والمعلومات المتعلقة بالبراءات.

وستسعى الويبو من خلال إشرافها على المعاهدات التي تديرها في مجال البراءات (ولا سيما اتفاقية باريس ومعاهدة بودابست ومعاهدة قانون البراءات) إلى تحسين فهم المبادئ الدولية المرتبطة بقانون البراءات وإسداء النصح والمشورة للحكومات الوطنية.

وسيستمر النظر في جدوى المضي في تطوير معاهدة بودابست بشأن الاعتراف الدولي بإيداع الكائنات الدقيقة لأغراض الإجراءات الخاصة بالبراءات (وقد يشمل ذلك تنسيق قواعد نفاذ عامة الجمهور إلى المواد البيولوجية المودعة وتضمين المعاهدة أحكاماً بشأن موعد إيداع الكائنات الدقيقة.

وسيتولى البرنامج أيضاً صياغة قوانين ولوائح بناء على طلب الدول الأعضاء، وإعداد تعليقات قانونية كتابية. وسترسَل تلك المشروعات والتعليقات إلى البلدان المعنية عن طريق البرنامج ٦ (للبلدان النامية) والبرنامج ٧ (للبلدان المنتقلة إلى نظام الاقتصاد الحرّ).

وبالإضافة إلى ذلك، ستقدّم الأمانة المساعدة والمعلومات إلى المنظمات الحكومية الدولية وهيئات الأمم المتحدة وجهات أخرى بشأن القضايا المرتبطة بقانون البراءات وستشارك في الاجتماعات المعنية.

علاقات البرنامج

سيتعاون هذا البرنامج على وجه الخصوص مع البرنامج ١٦ (إدارة نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات) والبرنامج ١٧ (إصلاح معاهدة التعاون بشأن البراءات) والبرنامجين ٦ و٧.

المـــوارد

2004/05	2006/07	Difference	
Revised Budget	Proposed Budget	Amount	%
(in thousands of Swiss francs)			
2,103	2,996	893	42.5

• البرنامج ١٣: قانون العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية

التحديات

يعمد الناشطون في الأسواق التي تحتدم فيها المنافسة إلى الانتفاع بالعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية من أجل الوصول إلى المستهلك وزيادة قيمة منتجاتهم وخدماتهم. ويكتسي توفير حماية قانونية مناسبة وإجراءات إدارية فعالة للتسجيل أهمية حاسمة لضمان حُسن سير نظام الملكية الفكرية في ذلك المجال. ويعزى تفاقم التعقيد السائد في عمليات اكتساب الحقوق المتنافسة في كثير من الأحيان والحفاظ على تلك الحقوق وممارساتها إلى التفاوت في القوانين والممارسات الإدارية في البلدان المختلفة. ويثير تطور تكنولوجيا الاتصالات، مثل الإنترنت، تحديات إضافية أمام المبادئ القانونية التي يقوم عليها قانون الملكية الصناعية والإجراءات المرتبطة بهذا المجال. ومن الممكن بفضل التطوير التدريجي للقانون الدولي الإسهام في الحدِّ من ذلك التفاوت والاستجابة لتلك التحديات ودفع اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية إلى مواصلة سبر السبل الممكنة لتطوير القانون الدولي في هذا المجال، بما في ذلك القواعد والمعايير الرامية إلى مكافحة المنافسة غير المشروعة. وفي السنوات الأخيرة، اعتمدت الجمعية العامة وجمعية اتحاد باريس عدة توصيات مشتركة بشأن العلامات. وقد ترغب اللجنة الدائمة في صياغة قواعد إضافية بشأن قانون العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية. ومن الممكن إحراز بعض التقدم في هذا المجال باللجوء إلى محافل أخرى، مثل الندوات الدولية، التي من شأنها أن تكفل منبراً لتبادل وجهات النظر بين الدول الأعضاء والإدارات ومجموعات المنتفعين والأوساط الأكاديمية.

ومنذ اعتماد معاهدة قانون العلامات سنة ١٩٩٤، وهي تتناول أساساً إجراءات المكاتب الإدارية، فقد تزايد اعتماد مكاتب العلامات التجارية على الوسائل الإلكترونية لإيداع طلبات العلامات التجارية والاتصالات المرتبطة بها، مما أصبح يقتضي مراجعة المعاهدة وتحديثها. وعليه، لا بد من إنشاء جمعية للأطراف المتعاقدة تكون مخوّلة لتعديل اللائحة التنفيذية للمعاهدة. ويعني ذلك أن الوقت قد حان لإقامة مؤتمر دبلوماسي خلال فترة السنتين الجارية للنظر في مراجعة المعاهدة بهدف إنشاء جمعية لها وتعديلها لمراعاة مقتضيات الاتصالات الإلكترونية ومراجعة بعض الإجراءات الأخرى التي تنص عليها المعاهدة.

ويتزايد لجوء الدول الأطراف في اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية والمنظمات الحكومية الدولية إلى تطبيق المادة ٦(ثالثاً) من الاتفاقية المذكورة. وتيسيراً للنفاذ إلى المعلومات في هذا الصدد، لا بد من استنباط أدوات حديثة للاتصالات الإلكترونية والنشر غير الشبكي وتعميم تلك الأدوات. وينبغي بصفة خاصة اختصار المُهلة ما بين توزيع الصيغ المستكملة لقاعدة بيانات المادة ٦(ثالثاً) على الأقراص المدمجة التي تبلغ حالياً سنتين.

الهدف

تحديث الإطار القانوني الدولي لإجراءات مكاتب العلامات التجارية الإدارية والتوفيق بين المنهاج الوطنية والإقليمية المتفاوتة في مجال قانون العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية، بما في ذلك قانون مكافحة المنافسة غير المشروعة.

النتائج المرتقبة	مؤشرات الأداء
الانتهاء من مراجعة معاهدة قانون العلامات.	– اعتماد النص المعدّل للمعاهدة في مؤتمر دبلوماسي.
التوفيق بين قوانين الدول الأعضاء في مجال العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية.	– موافقة اللجنة الدائمة على تناول موضوعين محدّدين جديدين على الأقل.
إدارة فعّالة للمادة ٦(ثالثاً) من اتفاقية باريس.	– معالجة ٢٤ تبليغاً بناء على المادة ٦(ثالثاً) في غضون ٣ أسابيع من تاريخ تسلم طلب التبليغ. – ومتابعة معالجة كل طلب تبليغ والتحديث الفوري لقاعدة البيانات الإلكترونية الخاصة بالمادة ٦(ثالثاً) والتحديث السنوي لقاعدة البيانات على الدعامة الصلبة.

العمل

من المرتقب عقد مؤتمر دبلوماسي لاعتماد صيغة معدّلة لمعاهدة قانون العلامات في فترة السنتين. ومن المعتزم تنظيم اجتماعات إضافية منتظمة للجنة الدائمة كي تبحث مسائل شتى، بما فيها مواصلة تطوير القانون الدولي بشأن العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية وقانون مكافحة المنافسة غير المشروعة.

وستستمر الأمانة في ضمان الإدارة الفعّالة للإجراءات الخاصة بالمادة ٦(ثالثاً) وإصدار المنشورات في مجال العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية والمنافسة غير المشروعة. وستنظم ندوتين عالميتين بالتعاون مع حكومات الدول الأعضاء المعنية، إحداهما بشأن الرسوم والنماذج الصناعية والأخرى بشأن حماية البيانات الجغرافية. وسيعد البرنامج أيضاً مشروعات القوانين والمشورة الكتابية والتعليقات على القوانين السارية أو المقترحة. وسترسَل تلك المشروعات والتعليقات إلى الدول الأعضاء التي طلبتها عن طريق البرنامج ٧ أو ٨، حسب ما تقتضيه الحاجة.

علاقات البرنامج

سيتعاون البرنامج عن كثب مع البرنامج ١٨ (لدعم توسيع نطاق أنظمة التسجيل الدولية) والبرنامجين ٦ و٧ (لتشجيع الانضمام إلى الصيغة المعدّلة لمعاهدة قانون العلامات والتنفيذ الفعّال للقواعد والمعايير الدولية في المجال قيد النظر) والبرنامج الأول والبرنامج ٢ (لتقديم المساعدة بشأن كل أنشطة التبليغ المعنية في إطار البرنامجين المذكورين).

الموارد

2004/05	2006/07	Difference	
Revised Budget	Proposed Budget	Amount	%
(in thousands of Swiss francs)			
4,147	4,954	807	19.5

• البرنامج ١٤: قانون حق المؤلف والحقوق المجاورة

التحديات

دخلت معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف ومعاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي اللتان تقيمان نظاماً دولياً لحق المؤلف في العصر الرقمي، حيز التنفيذ في سنة ٢٠٠٢. وفي ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٤، كانت ٥٠ دولة قد أصبحت طرفاً في المعاهدة الأولى و٤٨ دولة في المعاهدة الثانية. على أن من الضروري أن ينضم المزيد من البلدان لكي تكتسي المعاهدتان طابعاً عالمياً حقاً ولا بد من تعزيز فعالية تنفيذ المعاهدتين على الصعيد الوطني. ومع أن المعاهدتين تحققان تقدّماً ملموساً في تحديث قانون حق المؤلف والحقوق المجاورة الدولي ليواكب واقع مجتمع المعلومات، فإنهما لا يتناولان قضايا الأداء السمعي البصري وحقوق هيئات الإذاعة وقواعد البيانات غير الأصلية. وقد عجز مؤتمر دبلوماسي بشأن حماية الأداء السمعي البصري في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٠ عن الوصول إلى اتفاق على جميع المواد التي كانت مقترحة في مشروع معاهدة ترمي إلى تعزيز حقوق فناني الأداء في أدائهم السمعي البصري. وقرّرت الجمعية العامة للويبو، في دورتيها اللتين انعقدت في سبتمبر/أيلول من سنة ٢٠٠٣ ثم سنة ٢٠٠٤، الاحتفاظ بمسألة حماية الأداء السمعي البصري في جدول أعمال الجمعية في دورتها المنعقدة في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥. وقد بحثت اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة حماية هيئات الإذاعة منذ سنة ١٩٩٧. وفي دورة نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٤، خلص رئيس اللجنة إلى ضرورة إجراء مشاورات إقليمية كما طلبت الدول الأعضاء ثم عقد مؤتمر دبلوماسي في هذا الشأن. وقد تتخذ الجمعية العامة للويبو قراراً في ذلك الصدد سنة ٢٠٠٥. وتشمل خطة عمل اللجنة الدائمة أيضاً القانون المطبّق في شؤون حق المؤلف الدولية والإدارة الجماعية لحق المؤلف والاستثناءات والتقييدات لحق المؤلف والحقوق المجاورة وتدابير الحماية التكنولوجية وإدارة الحقوق الرقمية واقتصاديات حق المؤلف وحقوق إعادة البيع وملكية المصنفات متعددة الوسائط وأنظمة القيد الطوعي وحماية أشكال التعبير الثقافي التقليدي (الفولكلور) ومسؤولية موردي الخدمات على الإنترنت.

الهدف

تحسين حماية حق المؤلف والحقوق المجاورة وإحراز تقدّم في توفيق الآراء حول قانون حق المؤلف الدولي وتطوراته.

النتائج المرتقبة	مؤشرات الأداء
انضمام إلى المعاهدتين وتنفيذ موسّع لهما.	– المزيد من حالات الانضمام إلى المعاهدة الأولى. – والمزيد من حالات الانضمام إلى المعاهدة الثانية. – والمزيد من الدول التي تعتمد سياسات فعّالة لتنفيذ المعاهدتين.
توضيح الحماية الدولية للأداء السمعي البصري وهيئات الإذاعة.	– قرارات متخذة بشأن مستقبل الحماية الدولية لهيئات الإذاعة. – وقرارات متخذة بشأن مستقبل العمل على حماية الأداء السمعي البصري.

النتائج المرتقبة	مؤشرات الأداء
فهم محُسّن لقواعد البيانات غير الأصلية.	– قرارات متخذة بشأن مستقبل العمل على حماية قواعد البيانات غير الأصلية.
تقدّم ملموس في قضايا حق المؤلف المستجدة.	– قضايا مستجدة تبحثها اللجنة الدائمة.

العمل

سيعتمد هذا البرنامج منهج إشراك جميع الأطراف المعنية – من حكومات ومبدعين وقطاع أعمال ومجتمع مدني ومستهلكين – وسيستمر في الترويج للمعاهدتين ويقدّم المساعدة القانونية من أجل تنفيذهما. وستتيح الويبو أيضاً منبراً مهمّاً للمناقشات وتيسير توافق الآراء على الصعيد الدولي بشأن المفاوضات المتعلقة بحماية حقوق هيئات الإذاعة والأداء السمعي البصري. وستستمر اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة في أداء دور المنبر الرئيسي لاستعراض قضايا الساعة في مجال حق المؤلف والحقوق المجاورة ومناقشتها على الصعيد الدولي وتطوير القوانين الدولية. وستجتمع اللجنة الدائمة بانتظام خلال فترة السنتين. وستواصل عملها الجاري متيحة في الوقت ذاته منبراً لمناقشة السياسات العامة وتبادل المعلومات بشأن الاتجاهات الرئيسية في مجال حق المؤلف والحقوق المجاورة الناشئة في مجالات مستجدة. وستدرس الويبو تلك القضايا وتحلّلها وترفعها إلى اللجنة الدائمة في شكل دراسات ومواد إعلامية ووثائق للبحث. وسيعد البرنامج أيضاً مشروعات القوانين والمشورة الكتابية والتعليقات على القوانين السارية والمقترحة بناء على طلب البلدان النامية والبلدان المنتقلة إلى نظام الاقتصاد الحرّ. وسترسَل تلك المشروعات والتعليقات إلى الدول الأعضاء التي طلبتها عن طريقة البرنامج ٦ أو ٧ حسب ما تقتضيه الحاجة.

علاقات البرنامج

سيتعاون هذا البرنامج عن كثب مع البرنامجين ٦ و٧ (لتشجيع الانضمام إلى معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف ومعاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي وضمان التنفيذ الفعّال لهما والانتفاع بهما على الصعيد الوطني) والبرنامج ١٥ (بشأن حماية أشكال التعبير الثقافي التقليدي (الفولكلور)). وسيتعاون أيضاً مع أكاديمية الويبو العالمية (البرنامج ١١).

الموارد

2004/05	2006/07	Difference	
Revised Budget	Proposed Budget	Amount	%
(in thousands of Swiss francs)			
6,496	5,683	(813)	(12.5)

• البرنامج ١٥: المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية

التحديات

وصل عمل الويبو بشأن المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي (الفولكلور) والموارد الوراثية إلى مرحلة النضج بعد أن أسّس إطاراً للسياسات العامة يجري حالياً ضبطه في شكل أهداف مشتركة ومبادئ رئيسية لحماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي في ظل لجنة الويبو الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور. وتواجه المنظمة في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ تحدياً رئيسياً هو الاستفادة من ذلك الإطار للوقوف على مواطن القلق الشديد التي لا يزال العديد من الدول الأعضاء وممثلي المجتمعات الأصلية والمحلية يعبر عنه بخصوص سوء الانتفاع بالمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية وتملّكها بطرق غير مشروعة والاستجابة لمطالبتها بتطوير حماية دولية معزّزة لاستدراك ذلك الوضع.

وتحقيقاً لذلك، فقد شدّدت الجمعية العامة للويبو على الحاجة إلى التركيز على البُعد الدولي للحماية وأثارت إمكانية صياغة صك دولي واحد أو أكثر. وسيتطلب ذلك تمهيد الطريق إلى توافق سياسي في آراء الدول الأعضاء وصياغة حلول تقنية تراعي وتحترم تنوع القوانين والأعراف الوطنية العديدة المتبعة حالياً لحماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي ورعايتها. وسيتطلب هذا العمل اتخاذ مبادرات تكون منسّقة ومتماشية مع عدد كبير من الأنظمة القانونية الدولية والمشروعات السياسية الأخرى وضمان إسهام معزّز من ممثلي المجتمعات المحلية والأصلية وتوفير توضيح لعدد من القضايا الأساسية مثل طبيعة الحماية المنشودة وأهلية المستفيدين والمذاهب القانونية الأساسية والآليات القانونية لإعمال الحقوق في الخارج.

ومن المتطلبات الرئيسية أيضاً أن تعود تلك الحماية بفائدة فعلية على المجتمعات التقليدية. وسيستدعي ذلك إجراء حوار على مستوى القاعدة وتنظيم حملات موقوتة للتوعية وتكوين الكفاءات وتعزيز الخبرات في الانتفاع الفعلي بأدوات الملكية الفكرية الراهنة وتبادل تلك الخبرات وضبط آليات الملكية الفكرية وتوسيع نطاقها ومراعاة تطلعات الفاعلين الدوليين الراغبين في التعامل مع الويبو والذين يلتمسون المعلومات التقنية والدراسات وضمان فائدة المبادرات المتخذة في مجال تكوين الكفاءات ومشاطرة المعلومات وحُسن وقعها وتعزيز الشراكات مع وكالات دولية أخرى وممثلين عن المجتمعات التقليدية وغيرهم من أصحاب المصالح.

الهدف

تعزيز الحماية المناسبة والفعّالة للمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والجوانب المرتبطة بالملكية الفكرية من الموارد الوراثية بما يعود بالفائدة على المجتمعات التقليدية وتنميتها المستدامة.

النتائج المرتقبة	مؤشرات الأداء
توطيد الإطار القانوني والسياسي لحماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي.	– إعداد صك دولي واحد أو أكثر. – واستخدام وثائق الويبو ونتائج اجتماعاتها بشأن المبادئ في إطار واحد على الأقل من الأمور التالية: – مبادرة تعاون إقليمية أو دون إقليمية؛ – ومشروع وطني لصياغة سياسة عامة أو تكوين الكفاءات في مجال لم يكن مشمولاً في السابق؛ – ومشروع على مستوى المجتمع المحلي أو المجتمع المدني يشارك فيه عدد من أصحاب المصالح غير المشمولين في السابق.
تعاون وتنسيق معزّزان بين الويبو ومنتديات ومشروعات دولية وإقليمية أخرى.	– إقرار صريح بدعم الويبو وإسهامها في وكالة إضافية أو مشروع إضافي على الأقل من المستوى الدولي أو الإقليمي.
قدرة معزّزة لدى الدول الأعضاء على دعم حماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي بالملكية الفكرية وإدارة الجوانب المتعلقة بالملكية الفكرية من الموارد الوراثية لفائدة مالكي تلك المعارف وأشكال التعبير وأمناء الموارد الوراثية.	– مشروعان إضافيان على الأقل جاريان في الدول الأعضاء لتكييف سياسات وأدوات عملية محدّدة وتطبيقها. – وأدلة على فائدة محدّدة مستمدة من الانتفاع بأدوات الملكية الفكرية في صفوف أصحاب المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليد وأمناء الموارد الوراثية.
آليات قانونية فعّالة في الدول الأعضاء لحماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والجوانب المتعلقة بالملكية الفكرية من الموارد الوراثية لفائدة مالكي المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي وأمناء الموارد الوراثية.	– آليات قانونية مكيّفة أو جديدة في الدول الأعضاء في إقليم واحد على الأقل وتتجلى فيها مساعدة الويبو القانونية. – وأدلة على فائدة محدّدة عائدة على مالكي المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي وأمناء الموارد الوراثية من زيادة فعّالية الآليات القانونية.

العمل

ستُنظَّم اجتماعات عمل للخبراء وواضعي السياسات على المستوى الدولي والإقليمي، بما في ذلك المؤتمرات الدبلوماسية والمؤتمرات السياسية رفيعة المستوى، وستحظى

تلك اللقاءات بالدعم. وستُجرى مشاورات بشأن مقوّمات صك دولي واحد أو أكثر بشأن حماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والجوانب المرتبطة بالملكية الفكرية من الموارد الوراثية وستصاغ تلك المقوّمات. وستجرى مشاورات إقليمية ووطنية وحوارات وترسم السياسات وتوضع البرامج العملية والرائدة وتعد الدراسات التقنية ويُباشر التعاون القانوني والتقني وتنفذ حملات التوعية، وستحظى تلك الأنشطة بالدعم وسيُعزّز إسهام المجتمعات الأصلية والمحلية فيها وسيُضمن البرنامج التنسيق مع مبادرات دولية ومحلية أخرى وضبط أدوات عملية بعد استحداثها بما يراعي متطلبات مجتمعات محلية محدّدة وأنظمة وطنية معيّنة. وسيستمر التعاون مع وكالات دولية معنية أخرى لإعداد الدراسات والمشاورات بشأن الانتفاع بأنظمة الملكية الفكرية الراهنة والقوانين الخاصة وتعزيز التعاون الدولي من أجل الاعتراف بالمعارف التقليدية والموارد الوراثية المكشوف عنها لأغراض الإجراءات الخاصة بالبراءات وسيستمر رصد الأنماط والتطورات المتعلقة بالبراءات في سياق المعارف التقليدية والموارد الوراثية. وستقدَّم المساعدة والمعلومات التقنية والقانونية لمنظمات أخرى وهيئات الأمم المتحدة والجهات المعنية بالمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية. ومن المعتزم إعداد مواد إعلامية ومراجع لتكوين الكفاءات بالتعاون مع وكالات ومنظمات أخرى وبعض المنظمات المعنية غير الحكومية. ومن المعتزم الاستمرار في استحداث أنظمة المعلومات المشتركة بشأن الجوانب المتعلقة بالملكية الفكرية من المعارف التقليدية والموارد الوراثية بالتعاون مع منظمات أخرى وأصحاب المصالح والدول الأعضاء. وسيتولى البرنامج إعداد دراسات تقنية وقانونية وسياسية وإسداء المشورة داخل الويبو وأثناء الحوار الجاري مع منظمات دولية أخرى، وسينظم البرنامج ما تقتضيه الضرورة من اجتماعات إعلامية ولقاءات لأفرقة الخبراء بشأن القضايا العالمية المتعلقة بموضوع هذا البرنامج. وفي الختام، سيحظى التعاون الدولي بشأن قضايا المجتمعات الأصلية بالدعم ولا سيما من خلال التعاون مع المنتدى الدائم المعني بقضايا السكان الأصليين والتابع للأمم المتحدة.

علاقات البرنامج

ستكون للبرنامج علاقات وثيقة مع البرامج ٣ و٦ و٧ (بشأن التعاون لأغراض التنمية والتحليل الاقتصادي لقضايا الملكية الفكرية) والبرنامجين ١٩ و٢٠ (الأنظمة الدولية لتصنيف الملكية الفكرية وتسجيلها) والبرنامج الأول (مخاطبة الجماهير) والبرنامج ٢ (التنسيق بين الوكالات والعلاقات الخارجية) والبرنامج ١١ (للتدريب) وجميع البرامج المسؤولة عن إسداء المشورة للدول الأعضاء وغيرها من الجهات في القضايا القانونية والتقنية.

الموارد

2004/05	2006/07	Difference	
Revised Budget	Proposed Budget	Amount	%
	(in thousands of Swiss francs)		
4,010	4,649	639	15.9

• البرنامج ١٦: إدارة نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات

التحديات

في عالم اليوم المتغيّر، تكثر التحديات التي تواجهها الويبو في إدارة نظام المعاهدة وتتنوع. وعلى المكتب الدولي أن يستمر في أداء خدمات عالية الجودة لفائدة المنتفعين بالنظام على أساس يومي وفي محيط اقتصادي عالمي متغيّر ويواصل الاستجابة لاحتياجات الدول الأعضاء ومكاتب الملكية الفكرية، مع مراعاة تنوع متطلباتها انطلاقاً من حجمها ومستوى تطورها. وتحقيقاً لتلك الغاية، على المكتب الدولي أن يقدم خدمات معزّزة القيمة للمنتفعين بنظام البراءات عامة وليس للمنتفعين بنظام المعاهدة فقط، وعليه أن يزيد من جودة المعلومات المتعلقة بالبراءات ومنتجات الإدارة القانونية المستقاة من نظام المعاهدة وتعزيز الفوائد بفضل محيط محوسب والنهوض بالإدارة الداخلية للنظام بانتقاله نحو إجراءات مؤتمتة بالكامل. وعلى البرنامج أيضاً أن يضمن مستوى مرضياً من الخدمات للمنتفعين الداخليين والخارجيين بنظام المعلومات الخاص بالمعاهدة وتنفيذ التعديلات الضرورية في أنظمة المعلومات على أساس ما تم من إصلاح في التصنيف الدولي للبراءات. وعلى البرنامج أن يستنبط ويطبّق مؤشرات للأداء ترمي إلى مساعدة المكتب الدولي والمكاتب العاملة في ظل المعاهدات وإداراتها على تحسين جودة أعمالها واحترام المُهل وتطبيق سياسات وممارسات لإدارة المخاطر والسهر على مراعاة التطورات الطارئة على مستوى العمل الداخلي وفي أوساط الملكية الفكرية في العالم في الإطار القانوني الخاص بالمعاهدة، ولا سيما من خلال علاقتها بمعاهدة قانون البراءات. وعلى البرنامج أن يقيم علاقات متميّزة مع الزبائن المنتفعين بالنظام ويعزّز تلك العلاقات ويضمن تبادلاً مكثفاً للآراء حول فوائد نظام المعاهدة ويعمل باستمرار على وضع برامج تثقيفية متنوعة لمخاطبة الجماهير بشأن نظام المعاهدة وتقديمها لمختلف الأوساط.

الهدف

ترسيخ نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات بحيث يكون أيسر الوسائل وأكثرها ثقة وأقلّها تكلفة للحصول على حماية البراءات في العالم.

النتائج المرتقبة	مؤشرات الأداء
انتفاع معزّز بنظام المعاهدة.	– ١٢٦ ٠٠٠ إلى ١٢٨ ٠٠٠ طلب دولي متسلّم ومعالج في موعده في سنة ٢٠٠٦. – و١٣٢ ٠٠٠ طلب دولي متسلّم ومعالج في موعده في سنة ٢٠٠٧.
إنتاجية معزّزة.	– تسلّم العدد المتزايد من الطلبات الدولية كما هو مشار إليه أعلاه من غير زيادة العدد الإجمالي للموظفين (من ثابتين وغير ثابتين) بحيث تقتصر زيادة الموظفين على المجالات التي يستحيل فيها استيعاب زيادة العمل بتعزيز الإنتاجية، مثل الترجمة.
جودة معزّزة في الخدمة.	– صدور إخطارات وتبليغات ونشر الطلبات وإصدار المنتجات الضرورية في المواعيد المفروضة بناء على المعاهدة واللائحة التنفيذية

النتائج المرتقبة	مؤشرات الأداء
	مع ارتفاع عدد الطلبات الدولية التي يتعيّن معالجتها. – والحفاظ على عدد الحالات السنوية التي يثير فيها المكتب الدولي مشكلات دون ٠,١ بالمائة من مجموع عدد الطلبات الدولية (وكان عددها ١٢٢ حالة سنة ٢٠٠٤). – والحفاظ على عدد الاستفسارات السنوية لتوضيح الإخطارات والتبليغات دون ٢٠ بالمائة من مجموع الطلبات الدولية (وقد بلغت نحو ٢٤ ٤٠٠ استفسار سنة ٢٠٠٤، أي ألا يستدعي ٨٠ بالمائة من الحالات عامة أي شرح، مقابل ٢٠ بالمائة يستدعي شرحاً).
تبسيط للعلاقة مع مودعي الطلبات.	– حذف استمارة واحدة على الأقل (من ٧ استمارات بالمتوسط) في عدد الإخطارات والتبليغات الموجَّهة إلى المودعين في متوسط الحالات. – وتوفير خدمة واحدة على الأقل عبر الإنترنت لمودعي الطلبات للاطلاع على معلومات سرية بشأن طلباتهم الدولية. – وتوفير خدمة واحدة على الأقل على الإنترنت لجهات أخرى ترغب في الاطلاع على معلومات علانية عن جميع الطلبات الدولية.
التقدّم في الانتقال من معالجة مزدوجة ورقية وحاسوبية إلى أتمتة كاملة للإجراءات الأساسية.	– ١٠ إجراءات إضافية مؤتمتة بالكامل. – و١٠ إجراءات إضافية مؤتمتة جزئياً.
الاستمرار في تصريف الأعمال اليومية لأنظمة المعلومات الخاصة بالمعاهدة.	– استجابة بنسبة ٩٨ بالمائة لجميع أنظمة التشغيل أثناء ساعات العمل الرئيسية (ما عدا الصيانة المنظمة). – و٩٥ بالمائة من مُهل النشر محترمة.
وعي معزّز بتوافر المشورة القانونية المقدّمة إلى مودعي الطلبات ووكلائهم في ظل المعاهدة بشأن مشكلات محدّدة.	– ٥٠ التماس مشورة قانونية متسلّمة من مودعي الطلبات. – و١٠ مقالات ومراجع ومقتبسات تشير إلى مشورة قانونية مقدَّمة في ظل المعاهدة.

النتائج المرتقبة	مؤشرات الأداء
وعي معزّز بتوافر المشورة القانونية والتفسير بشأن النصوص القانونية لفائدة الدول الأعضاء ومكاتب الملكية الفكرية في مسائل عامة بشأن المعاهدة.	– ٥٠ طلب مشورة قانونية أو تفسير بشأن نصوص قانونية متسلّمة من الدول الأعضاء ومكاتب الملكية الفكرية.
توافر معزّز لمجموعات مستكملة من جميع النصوص القانونية والإعلامية بشأن المعاهدة في نُسُق جديدة مُيسّرة.	– توافر نصوص مستكملة للمعاهدة ولائحتها التنفيذية وبعض النصوص القانونية الأخرى: – بالإنكليزية والفرنسية وفي وقت مبكر بما فيه الكفاية قبل دخولها حيز النفاذ؛ – وبالصينية والألمانية واليابانية والروسية والإسبانية قبل دخولها حيز النفاذ؛ – وبلغات أخرى ولا سيما العربية ما أن تدخل حيز النفاذ. – واعتماد نَسَق جديد واحد على الأقل لنشر النصوص القانونية والإعلامية الرئيسية للمعاهدة على الأقل.
فهم مُحسّن لدى المكتب الدولي لاحتياجات كبار مودعي الطلبات الدولية في العالم واستراتيجياتهم المتعلقة بالملكية الفكرية.	– اتصالات منتظمة مع مودعي الطلبات الدولية الخمسين الأهم على مستوى السياسات.
سياسات حديثة للإدارة الداخلية وممارساتها.	– ٥ سياسات أو ممارسات جديدة معتمدة.

العمل

أعمال المعاهدة. يعالج المكتب الدولي كل الطلبات المودعة بناء على المعاهدة والمتسلّمة من مكاتب تسلم الطلبات من مختلف أرجاء العالم. ويشمل ذلك الفحص الشكلي للطلبات وترجمة أسماء الاختراعات وتلخيصها إلى الفرنسية أو الإنكليزية وترجمة تقارير البحث الدولي وتقارير الفحص التمهيدي الدولي بشأن أهلية الاختراع للبراءة إلى الإنكليزية وتنسيق الأعمال التي تنجزها الإدارات الدولية في مجال البحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي. ويشمل ذلك أيضاً نشر الطلبات الذي يكتسي أهمية حاسمة. وفي الحالات التي يتصرف فيها المكتب الدولي كمكتب لتسلم الطلبات الواردة من مودعين من أي دولة متعاقدة بموجب المعاهدة، فعليه أن يؤدي الوظائف التي يؤديها أي مكتب لتسلم الطلبات بناء على المعاهدة، بالإضافة إلى الأعمال المذكورة أعلاه. ولما كان عدد الطلبات المودعة سنوياً يتجاوز مائة طلب جديد، فسيستمر المكتب الدولي في أداء خدمة عالية الجودة لفائدة جميع المنتفعين (من مودعين ووكلاء وعامة الجمهور ومكاتب الملكية الفكرية في تصريف أعمالها اليومية المرتبطة بالمعاهدة). وسيستمر المكتب الدولي في ضبط أساليب عمله وأنظمة الأتمتة بما يضمن معالجة فعّالة لجميع الطلبات والوثائق المرتبطة بها في الموعد المناسب. وسيستمر على وجه الخصوص في ضبط عمله وإجراءاته الداخلية لمواكبة تزايد نسبة الطلبات

الدولية المودعة في شكل إلكتروني كلياً أو جزئياً. وفي الختام، يسهر المكتب الدولي على تبليغ المكاتب والإدارات العاملة في ظل المعاهدة كل ما تحتاج إليه من بيانات ومعلومات لأداء مختلف الوظائف المُسندة إليها في ظل النظام ويكفل توافر أفضل الوسائل لتبادل البيانات ولا سيما في الشكل الإلكتروني أو بالوسائل الإلكترونية. ويحرص المكتب الدولي على إتاحة بيانات إحصائية بشأن المعاهدة للمنتفعين ومكاتب الملكية الفكرية وإداراتها بطريقة مُيسّرة.

تطوير الإطار القانوني للمعاهدة. يسهر المكتب الدولي يومياً على تطوير الإطار القانوني للمعاهدة وتطبيقه وتنفيذه. ويقدّم أيضاً للمنتفعين بها معلومات قانونية مناسبة وقواعد إرشادية بشأن طريقة إعداد الطلبات بشكل عام أو وفقاً لظروف حال المنتفع. ويسهر أيضاً على تقديم المشورة القانونية داخل المكتب الدولي وخارجه للمنتفعين ومكاتب الملكية الفكرية. ويضع نفسه تحت التصرف للرّد على أي استفسار من أي شخص في العالم بشأن سير نظام المعاهدة عامة أو أي مسألة محدّدة، وهو يفعل ذلك بالإنكليزية والفرنسية والألمانية والإسبانية. ومن وظائف المكتب الدولي الرئيسية أيضاً إسداء المشورة للسلطات المعنية في الدول المتعاقدة بموجب المعاهدة والدول المتعاقدة التي تعتزم الانضمام إليها ومكاتبها المعنية بالملكية الفكرية في أي مسألة تتعلق بإجراءات دخول المعاهدة حيز النفاذ لديها وتنفيذها لاحقاً وتعديل قوانينها الوطنية وإجراءاتها الداخلية، مع التركيز بصفة خاصة على احتياجات البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. ويبقى المكتب الدولي يومياً رهن إشارة موظفي كل مكاتب الملكية الفكرية بخصوص سائر وظائف المعاهدة لمساعدتهم على اختيار خير السبل المتاحة للانتفاع بنظام المعاهدة عندهم ويسعى إلى تكثيف ذلك النوع من التبادل وتنوّع المسائل التي يستطيع أن يقدم مساعدته بشأنها.

مخاطبة الجماهير وتطوير نظام المعاهدة. يسعى المكتب الدولي إلى إقامة علاقات ممتازة مع المنتفعين بالنظام، مراعياً في ذلك تنوّع مواصفات المنتفع واحتياجاته ومركزاً على أهمية التبادل المنتظم للآراء والانطباعات الواردة من المنتفعين. ويسهر المكتب الدولي على وضع برامج تثقيفية متواصلة لفائدة جميع فئات المنتفعين وإدارة تلك البرامج وتنفيذها بنفسه أو إنشاء الشبكة المحلية الضرورية لأداء تلك المهام. ويسعى المكتب الدولي أيضاً إلى إعداد برنامج محدّد واحد على الأقل ومجموعة من المواد التي تستهدف مجموعات مختارة من المنتفعين في كل إقليم (أوروبا وآسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية). وفي الختام، يستعين المكتب الدولي بالبيانات الإحصائية المتعلقة بالمعاهدة لاستطلاع أنماط الإيداع المتبعة في صفوف المنتفعين وإعداد برامج تدريبية وإسداء مشورة محدّدة بشأن استراتيجيات الإيداع لفائدة هؤلاء المنتفعين.

وسيغطي البرنامج أيضاً تكاليف مشاركة مندوب من كل بلد عضو في نظام المعاهدة في الدورات العادية لجمعية اتحاد المعاهدة (هما دورتان في فترة السنتين).

علاقات البرنامج

ستكون لهذا البرنامج علاقات وثيقة مع البرنامجين ١٧ و١٩ وجميع البرامج التي تعمل في ظل مجال الأولوية (٢-أ).

الموارد

2004/05	2006/07	Difference	
Revised Budget	Proposed Budget	Amount	%
	(in thousands of Swiss francs)		
141,751	144,445	2,694	1.9

- **البرنامج ١٧: إصلاح معاهدة التعاون بشأن البراءات**

التحديات

قرّرت جمعية اتحاد المعاهدة، في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٠، أن تنشئ هيئة خاصة لتنظر في الاقتراحات الرامية إلى إصلاح المعاهدة. وقد أُنشئت اللجنة المعنية بإصلاح المعاهدة واتفقت الجمعية على أهداف اللجنة العامة وبرنامج عملها المقترح. وقد سهرت اللجنة إلى جانب الفريق العمل المعني بإصلاح المعاهدة والذي أُنشئ لاحقاً على صياغة عدد من الاقتراحات لتعديل اللائحة التنفيذية للمعاهدة، واعتمدت الجمعية تلك الاقتراحات في سنة ٢٠٠٢ وسنة ٢٠٠٣ وسنة ٢٠٠٤. وترمي تلك التغييرات إلى تسهيل إيداع الطلبات الدولية وترشيد نظام البحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي. ولا بد من مواصلة إصلاح نظام المعاهدة ليستمر النظام في تلبية احتياجات مودعي الطلبات ومكاتب البراءات باختلاف أحجامها واحتياجات الجهات الأخرى، بتحسين جودة الخدمات المقدّمة في إطار النظام وقدرته على ضمان الامتثال للمُهل وزيادة الخدمات ذات القيمة المضافة المتاحة للمودعين والمكاتب. ومن شأن ذلك أن يعزّز إقبال المودعين والمكاتب والجهات الأخرى على المنتجات المتعلقة بإجراءات المعاهدة والحدّ بالتالي من ازدواجية العمل تمشياً مع أهداف عملية الإصلاح التي وافقت عليها الجمعية ومع صياغة الاستراتيجيات والقوانين الوطنية والإقليمية والدولية للانتفاع بنظام البراءات كأداة من أدوات السياسة العامة التي تعود بالفائدة على البلدان المعنية.

الهدف

مواصلة تحديث نظام المعاهدة وتحسينه وتعزيزه ليستمر في تلبية احتياجات مودعي الطلبات وجميع المكاتب باختلاف أحجامها واحتياجات الجهات الأخرى، وتعزيز الإقبال على النظام والحدّ من ازدواجية العمل بفضل ذلك.

النتائج المرتقبة	مؤشرات الأداء
إجراءات مبسطة ومُحسّنة لإيداع الطلبات الدولية ومعالجتها.	– اعتماد جمعية اتحاد المعاهدة للتعديلات المقترحة للائحة التنفيذية بشأن ردّ حق الأولوية والحلول الممكنة في حال عدم توفر بعض الأجزاء وتصحيح الأخطاء السافرة. – وانطباع المودعين. – وانطباع المكاتب.
خدمات جديدة ذات قيمة مضافة ومنتجات ذات فائدة معزّزة متاحة في إطار نظام المعاهدة.	– اعتماد جمعية اتحاد المعاهدة لتعديلات مقترحة للائحة التنفيذية بشأن البحث الدولي الإضافي والقيد المركزي للتغييرات وشروط التوقيع والنشر الدولي بلغات عدة. – وانطباع المودعين. – وانطباع المكاتب.

العمل

ستُعقد أربعة اجتماعات على الأقل للجنة المعنية بإصلاح المعاهدة أو الفريق العامل المعني بالإصلاح أو كلا الهيئتين لبحث اقتراحات إصلاح النظام ولا سيما من خلال تعديل اللائحة التنفيذية للمعاهدة. وتشمل تلك الاقتراحات تحسين الإجراءات الحالية (ردّ حق الأولوية وإتاحة حلول في حال عدم توفر بعض الأجزاء وتصحيح الأخطاء

السافرة) وتبسيط معالجة الطلبات الدولية (الإيداع الإلكتروني والمعالجة الإلكترونية وشروط التوقيع وترشيد العمل) وإضافة خدمات جديدة إلى النظام (البحث الدولي الإضافي والقيد المركزي للتغييرات والنشر الدولي بلغات عدة). وسيُنظم البرنامج أيضاً اجتماعات للمنتفعين بالنظام (المكاتب والإدارات العاملة في ظل المعاهدة ومودعي الطلبات) وسيُشارك البرنامج في تلك الاجتماعات التي ستتناول عملية الإصلاح. وسينهض بأنشطة الإصلاح ونتائجه وسيستحصل من المنتفعين بالنظام (المودعين والمكاتب) على انطباعاتهم بانتظام للتأكد من مدى فائدة عملية الإصلاح بالنسبة إلى جميع المنتفعين.

علاقات البرنامج

سيتعاون هذا البرنامج عن كثب مع البرنامجين ٦ و٧ (إمكانية الانتفاع بالمعاهدة كأداة لإدراج الملكية الفكرية في عملية التنمية الوطنية) والبرنامج ١٦ (إدارة نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات) والبرنامج ١٢ (مواصلة المناقشات بشأن الموضوعات الجوهرية والمبادئ المُنسّقة والجوانب الإجرائية لقانون الملكية الفكرية الدولي) والبرنامج ١٥ (مواصلة المناقشات بشأن البُعد الدولي للملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور).

الموارد

2004/05	2006/07	Difference	
Revised Budget	Proposed Budget	Amount	%
(in thousands of Swiss francs)			
2,242	2,301	59	2.6

- **البرنامج ١٨: أنظمة مدريد ولاهاي ولشبونة بشأن التسجيل**

التحديات

نظام مدريد: يُسهّل نظام مدريد (الذي يرعاه اتفاق مدريد وبروتوكوله بشأن التسجيل الدولي للعلامات) اكتساب الحماية والحفاظ عليها في مجال العلامات التجارية وعلامات الخدمة على الصعيد الدولي بإيداع طلب واحد وإدارة تسجيل واحد. وفي ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٤، كانت ٧٦ دولة ومنظمة حكومية دولية واحدة أعضاء في نظام مدريد. ويتولى المكتب الدولي معالجة الطلبات الدولية والتجديدات والتعيينات والتغييرات اللاحقة بشأن التسجيلات الدولية للعلامات التجارية، بالإضافة إلى حالات رفض الحماية وغير ذلك من الإخطارات. وقد طرح تزايد عدد الأطراف المتعاقدة تحديات من حيث حجم العمل الذي على المكتب الدولي أن يضطلع به وضرورة أن يجد المكتب الدولي السُبل والوسائل الكفيلة بإقامة أيسر الإجراءات لتبليغ الإخطارات بين مكاتب الأطراف المتعاقدة، وذلك بالتعاون مع تلك المكاتب. وفي سنة ٢٠٠٤، تسلّم المكتب الدولي ما مجموعه ٠٠٠ ٢٩ طلب دولي، ومن المرتقب أن يتسلّم ما يقارب ٠٠٠ ٣٢ طلب دولي في سنة ٢٠٠٥. ونظراً إلى تغيير مُدخل على مدة التجديد التي أصبحت عشر سنوات بدلاً من ٢٠، فمن المرتقب أن يرتفع عدد التجديدات اعتباراً من سنة ٢٠٠٦.

نظام لاهاي: يُسهّل نظام لاهاي بشأن التسجيل الدولي للرسوم والنماذج الصناعية اكتساب الحماية والحفاظ عليها في مجال الرسوم والنماذج الصناعية على الصعيد الدولي بإيداع طلب واحد وإدارة تسجيل واحد. ويعمل النظام في ظل وثيقة سنة ١٩٣٤ وسنة ١٩٦٠ وسنة ١٩٩٩ لاتفاق لاهاي. وفي ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٤، كانت ٤٠ دولة طرفاً في وثيقة واحدة أو أكثر من تلك الوثائق. وفي سنة ٢٠٠٤، تسلّم المكتب الدولي ما مجموعه ١٤٠٠ طلب دولي، ومن المرتقب أن يتسلّم ما يقارب ١٣٠٠ طلب دولي في سنة ٢٠٠٥. ومن المرجّح أن ينضم المزيد من الدول أو المنظمات الحكومية الدولية إلى وثيقة سنة ١٩٩٩ خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

نظام لشبونة: يُسهّل نظام لشبونة بشأن التسجيل الدولي لتسميات المنشأ حماية تسميات المنشأ على الصعيد الدولي بإيداع طلب واحد للتسجيل. ويعمل النظام في ظل اتفاق لشبونة لسنة ١٩٥٨. وفي ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٤، كان ٢٢ بلداً عضواً فيه. وليس عدد التسجيلات الدولية بناء على اتفاق لشبونة بالكبير نسبياً، وما من تقديرات للتسجيلات الجديدة خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ نظراً إلى وقعها المحدود على إجمالي الأعمال في ظل هذا البرنامج.

تطوير أنظمة التسجيل الدولية والنهوض بها: من المعتزم مواصلة أتمتة الإجراءات المعنية واعتبار ذلك ضمن الأولويات. وتشمل التحديات الجارية أيضاً توسيع التغطية الجغرافية لبروتوكول مدريد ووثيقة سنة ١٩٩٩ لاتفاق لاهاي اللذين لا يستفيد منهما إلا المودعون من الأطراف المتعاقدة وفي حدود أراضي تلك الأطراف. ولا يزال توسيع نطاق الانتفاع بأنظمة التسجيل الدولية ضمن التحديات ويقتضي أن يظل النظامان قادرين على استقطاب المنتفعين والاستجابة لاحتياجاتهم. وتحقيقاً لذلك الغرض، يتعين تكييف الإطار القانوني لمراعاة الأوضاع الجديدة واحتياجات المنتفعين المستجدة. وعلاوة على التعديلات التي قد تنجم عن المراجعات المنصوص عليها صراحة في بروتوكول مدريد، فقد يستدعي الأمر النظر في تغييرات أخرى للإجراءات المعمول بها في ظل أنظمة التسجيل الدولية.

الهـــدف **الحفاظ على إدارة فعّالة من حيث التكلفـــة لأنظمـــة التســـجيل الدوليـــة والنـــهوض بتطويرها والانتفاع بها.**

النتائج المرتقبة	مؤشرات الأداء
انتفاع معزّز بنظام مدريد.	– طلبات التسجيل الدولـــي للعلامـــات وتجديدها، المتسلّمة والمعالجة كما يلي: ٢٠٠٦ ٢٠٠٧ الطلبات ٣٤ ٤٠٠ ٣٥ ٤٠٠ التجديدات ١٣ ٧٠٠ ١٤ ٢٠٠ المجموع ٤٨ ١٠٠ ٤٩ ٦٠٠ التعيينات اللاحقة ١١ ٠٠٠ ١١ ٥٠٠ تغييرات أخرى ٦٨ ٧٠٠ ٧٢ ١٠٠ حالات الرفض والإخطارات المتعلقة بها ١٦٦ ٢٠٠ ١٧٤ ٥٠٠
انتفاع معزّز بنظام لاهاي.	– طلبات التسجيل الدولـــي للرســوم والنمـــاذج الصناعيـــة وتجديدهـــا، المتسلّمة والمعالجة كما يلي: الطلبات ١ ٥٠٠ ١ ٦٠٠ التجديدات ٣ ٦٠٠ ٣ ٨٠٠ المجموع ٥ ٢٠٠ ٥ ٤٠٠ مجموع عدد الرسوم والنماذج الواردة في الطلبات ٩ ٥٠٠ ١٠ ٠٠٠ - التغييرات ٢ ٨٠٠ ٣ ٠٠٠
معالجة سريعة وموثوقة وفعّالة مـــن حيث التكلفة للإجراءات بنـــاء علـــى أنظمة التسجيل الدولي.	– احترام المواعيد لتسجيل العلامـــات وقيد المعلومات الأخرى. – ومكاسب في الفعّالية لدى معالجـــة طلبات مدريد ولاهاي.
تغطية دولية معزّزة لنظـــامي مدريـــد ولاهاي.	– المزيد مـــن الأطـــراف المتعـــاقدة بموجب بروتوكول مدريد. – والمزيد من الأطـــراف المتعـــاقدة بوثيقة سنة ١٩٩٩ لاتفاق لاهاي.
إطار قانوني مُحسّن للحصـــول علـــى حماية الحقوق المســـجَّلة بنـــاء علـــى أنظمة التسجيل الدولية.	– اعتماد جمعية اتحاد مدريد لأحكـــام معدّلة في اللائحة التنفيذية المشتركة وبروتوكول مدريد.

العمـــل يتولى المكتب الدولي معالجة طلبات التسجيل الدولي وتجديد التســـجيلات والتعيينـــات اللاحقة والتغييرات في التسجيلات وحالات الرفض الصادرة عن الأطراف المتعـــاقدة

باختلاف مراحل تلك الإجراءات وحتى قيدها، بالإضافة إلى توفير مستخرجات موثّقة أو غير موثّقة ونسخ موثّقة. وضماناً لجودة عمله، سيُعيد المكتب الدولي النظر في الممارسات والإجراءات الداخلية ويُحسّنها، بما في ذلك توسيع نطاق الاتصالات الإلكترونية وإتاحة الإيداع الإلكتروني. ومن شأن ذلك أن يعزّز الاتصالات الإلكترونية بين مكاتب الأطراف المتعاقدة من خلال استنباط معايير للاتصالات الإلكترونية بين المكتب الدولي والأطراف المتعاقدة. ومن المعتزم أيضاً تطوير الاتصالات الإلكترونية مع المنتفعين واستخدام قواعد البيانات المعنية عبر الإنترنت. وسيرسل المكتب الدولي أيضاً التبليغات والإخطارات إلى مكاتب الأطراف المتعاقدة والمودعين وأصحاب الحقوق وينشر جريدة الويبو للعلامات الدولية والنشرة الدولية للرسوم والنماذج الصناعية وتسميات المنشأ، بعد ترجمتها إلى لغات عمل النظام المعني، على الورق أو دعامة إلكترونية أو الاثنتين معاً. وسيستمر مسك قواعد البيانات المعنية (مثل نظام ROMARIN) وتحسينها.

وسيستمر إسداء المشورة للحكومات ومكاتب الأطراف المتعاقدة بشأن المسائل القانونية والإجرائية المترتبة على تطبيق أنظمة التسجيل الدولية وللمنتفعين عن أسئلة مشابهة قد تنجم عن الانتفاع بالأنظمة. وسيوفَّر التدريب لموظفي المكاتب المعنية والمنتفعين الفعليين والمحتملين. وستُعد مواد إعلامية وتدريبية ودراسات بشأن أنظمة التسجيل الدولي مع التركيز على المنافسة والتنمية التجارية.

وستُعقد لقاءات مع ممثلي الحكومات بشكل مستمر لبحث قضايا السياسة العامة وتبادل الآراء بشأنها في مجال تطوير أنظمة تسجيل العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية. ومن المعتزم أيضاً تشجيع قبول أحدث الوثائق لمعاهدات التسجيل الدولية من جانب أطراف متعاقدة جديدة وتقديم المساعدة إلى تلك الأطراف عند تنفيذ أحكام تلك الوثائق في قوانينها المحلية. ومن المعتزم إعداد اقتراحات ترمي إلى تحسين الإجراءات المطبّقة في ظل أنظمة التسجيل الدولية بمعونة أفرقة عاملة يدعوها المدير العام إلى الانعقاد، لتنظر جمعيات اتحادات مدريد ولاهاي ولشبونة في تلك الاقتراحات وتعقد عند الضرورة دورات استثنائية (بالإضافة إلى دوراتها العادية) كي تبحث المسائل التي تستدعي تعديل اللائحة التنفيذية للمعاهدة المعنية، كأن يكون ذلك نتيجة إعادة الفحص المنصوص عليها في بروتوكول مدريد بشأن إجراءات الرفض بناء على المادة ٥(٢)(ب) و(ج) أو بشأن بند الحفاظ على اتفاق مدريد في المادة ٩(سادساً) من البروتوكول. وسيغطي البرنامج أيضاً تكلفة مشاركة مندوب واحد من كل بلد عضو في نظام مدريد إلى دورات جمعية اتحاد مدريد العادية (دورتان في فترة السنتين).

علاقات البرنامج

سيتعاون هذا البرنامج مع البرنامج ١٣ (لإعداد دراسات في مسائل تتعلق بقانون العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية) والبرنامج ٢٠ (لضمان حسن تصنيف العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية) والبرنامج الأول والبرنامج ٢ (لتعزيز الانضمام إلى بروتوكول مدريد ووثيقة سنة ١٩٩٩ لاتفاق لاهاي).

الموارد

2004/05	2006/07	Difference	
Revised Budget	Proposed Budget	Amount	%
(in thousands of Swiss francs)			
36,386	41,949	5,563	15.3

• البرنامج ١٩: المعلومات المتعلقة بالبراءات والتصنيف ومعايير الملكية الفكرية

التحديات

إن التحدي الرئيسي في مجال المعلومات المتعلقة بالبراءات هو تعزيز الوعي بالمعلومات المتوافرة في قواعد بيانات الملكية الفكرية ووضع قواعد معيارية لها وتوثيقها لضمان فعّالية النفاذ إلى المعلومات المتعلقة بالملكية الصناعية الواردة في مكتبات الملكية الفكرية الرقمية. ولا بد من نظام للإرشاد في مجال البحث بصفة خاصة للسماح بتحسين النفاذ إلى قواعد البيانات وتنسيقه.

ولا بد أيضاً من الترويج للتصنيف الدولي للبراءات بعد إصلاحه بعزم ونشاط لضمان انتقال مكاتب الملكية الفكرية إلى التصنيف في صيغته المُحسّنة. وستحتاج مكاتب البراءات الصغيرة والمتوسطة إلى مساعدة خاصة في هذا الشأن. ويتعين أيضاً ضمان النشر الإلكتروني للصيغة المتقدمة من التصنيف بعد إصلاحه بلغتيه الأصليتين (الإنكليزية والفرنسية) دون تأخير.

وفي الختام، من المرتقب الانتهاء من المناقشات الجارية بشأن مستقبل تطورات التقارير التقنية السنوية المتعلقة بما تنجزه مكاتب الملكية الفكرية في العالم من أنشطة في مجال المعلومات المرتبطة بالبراءات والعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية، خلال فترة السنتين.

الهدف

زيادة فعّالية الانتفاع بالمعلومات المتعلقة بالملكية الفكرية وتوثيقها لدى مكاتب الملكية الفكرية وفي صفوف المودعين وعامة الجمهور في العالم.

النتائج المرتقبة	مؤشرات الأداء
تيسير معزّز للانتفاع بقواعد بيانات المكتبات الرقمية.	– اعتماد المعايير المُوصى بها لمضمون المكتبات وشكلها.
نفاذ مُحسّن ومتناسق إلى قواعد البيانات التي تحتوي على نصوص علمية وتقنية.	– كل إدارات البحث الدولي العاملة في ظل معاهدة التعاون بشأن البراءات تنتفع بانتظام بقواعد البيانات المذكورة.
انتفاع موسّع بالتصنيف الدولي للبراءات بعد إصلاحه في مكاتب الملكية الفكرية.	– كل المكاتب التي تنتفع بالطبعة الراهنة للتصنيف (نحو مائة في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٤) تطبق التصنيف الجديد.
فعّالية الإجراءات الجديدة لمراجعة التصنيف.	– زيادة في عدد البيانات والتعديلات المُدخلة على الطبعة الثامنة للتصنيف.
المزيد من التنسيق والفعالية في توثيق المعلومات المتعلقة بالملكية الفكرية ونشرها وتبادلها ومشاطرتها واسترجاعها.	– معايير جديدة للويبو ومراجعة للمعايير القائمة يعتمدها الفريق العامل المعني بالمعايير والتوثيق والتابع للجنة الدائمة المعنية بتكنولوجيا المعلومات.
وعي معزز بالأنشطة التي تُنجزها مكاتب الملكية الفكرية في العالم.	– عدد التقارير التقنية السنوية بشأن الأنشطة المتعلقة بالبراءات والعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية متاحة عبر موقع الويبو على الإنترنت.
النشر الإلكتروني للصيغة المتقدّمة من التصنيف بعد إصلاحه في الوقت المناسب.	– نشر طبعات جديدة من الصيغة المتقدّمة من التصنيف في المواعيد المقرّرة في إطار إجراءات مراجعة التصنيف.

النتائج المرتقبة	مؤشرات الأداء
تسهيل معزّز لتطبيق نظام تصنيف المعلومات المؤتمتة (CLAIMS) وإجراء الأبحاث اللغوية الطبيعية في التصنيف الدولي بعد إصلاحه.	– ثلاث لغات عمل إضافية للتصنيف الجديد بدعم من النظام الإلكتروني وبنظام البحث اللغوي في التصنيف الدولي بعد إصلاحه.
نفاذ مُحسّن إلى المعلومات المتعلقة بالملكية الفكرية وانتفاع معزّز بخدمات الويبو الإعلامية في مجال الملكية الصناعية.	– أدوات شبكية للبحث متاحة بالتعاون مع المكتب الكوري للملكية الفكرية والمكتب الياباني للبراءات. – وزيادة بنسبة ١٠ بالمائة في عدد الأبحاث التي تجريها الويبو والمنظمات الشريكة في السنة الواحدة.

العمل

من المعتزم إنشاء منتدى نقاش لمكاتب الملكية الفكرية الراغبة في المساهمة في وضع معايير بشأن مضمون المكتبات الرقمية وشكلها ومن المعتزم رفع اقتراحات إلى اللجنة الدائمة المعنية بتكنولوجيا المعلومات للنظر فيها. ومن المعتزم جمع قواعد للبيانات تحتوي على مواد علمية وتقنية يمكن توصية مكاتب الملكية الفكرية باستخدامها، وذلك بمشاركة إدارات البحث الدولي العاملة في ظل معاهدة التعاون بشأن البراءات. وستعقد اجتماعات منتظمة للفريق العامل المعني بمراجعة التصنيف الدولي للبراءات كي ينظر في اقتراحات مراجعة الجزء الأساسي من التصنيف الدولي، على أن تتولى مراجعة الجزء المُفصّل من التصنيف لجنة فرعية خاصة بإشراف مُقرّب من المكتب الدولي. وستراقب لجنة الخبراء المعنية بالتصنيف الدولي، أثناء اجتماعاتها، مراجعة التصنيف والتطورات الأخرى المرتبطة به وتوجّه أعمال المستقبل.

ومن المعتزم تحسين المواد التعليمية بشأن التصنيف الجديد للنهوض بتدريب فاحصي البراءات ومن المعتزم إتاحة البحث اللغوي الوطني في إطار التصنيف الجديد بالمزيد من لغات عمل التصنيف للنهوض به في صفوف عامة الجمهور. وفي ما يتعلق بتطبيق التصنيف بعد إصلاحه، من المعتزم تحديد مجالات تكنولوجية رئيسية لمكاتب البراءات الصغيرة والمتوسطة بتمكينها من النفاذ إلى قاعدة بيانات التصنيف الرئيسية وستستخرج الوثائق لتحسين ما يُعد من مواد تدريبية للمصنفين في تلك المجالات.

وستقدّم المساعدة التقنية لترجمة الصيغة المتقدّمة من التصنيف الدولي إلى اللغة الفرنسية ولفائدة مكاتب البراءات الصغيرة والمتوسطة لترجمة التصنيف الجديد إلى لغاتها الوطنية. وسيستمر تقديم الخدمات إلى البلدان النامية لمساعدتها على أداء البحوث المتعلقة بالمعلومات بشأن البراءات.

وفي الختام، من المعتزم نشر معايير الويبو الجديدة والمعدّلة ومعالجة التقارير التقنية السنوية التي تعدّها مكاتب الملكية الفكرية ونشرها وسيراجع دليل الويبو بشأن المعلومات والوثائق المتعلقة بالملكية الصناعية ومن المعتزم أيضا إعداد إطار جديد لنشر الكتيب المذكور.

علاقات البرنامج

سيتعاون هذا البرنامج عن كثب مع البرنامج ١٦ (لتنفيذ التطورات المتعلقة بمعاهدة التعاون بشأن البراءات في مجال المعلومات المتعلقة بالبراءات والتصنيف الدولي) والبرنامج ١٨ والبرنامجين ٦ و٧ (لتقديم الخدمات إلى مكاتب الملكية الفكرية الوطنية وسائر المنتفعين بالمعلومات والوثائق المتعلقة بالملكية الفكرية في البلدان النامية والبلدان المنتقلة إلى نظام الاقتصاد الحرّ).

الموارد

2004/05	2006/07	Difference	
Revised Budget	Proposed Budget	Amount	%
(in thousands of Swiss francs)			
4,778	5,459	681	14.3

• البرنامج ٢٠: التصنيف الدولي في مجال العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية

التحديات

تشرف الويبو على ثلاث معاهدات في مجال تصنيف العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية، وهي معروفة باسم اتفاق نيس بشأن التصنيف الدولي للسلع والخدمات لأغراض تسجيل العلامات (لسنة ١٩٥٧) واتفاق فيينا الذي أُنشئ بموجبه تصنيف دولي للعناصر التصورية للعلامات (لسنة ١٩٧٣) واتفاق لوكارنو الذي أُنشئ بموجبه تصنيف دولي للرسوم والنماذج الصناعية (لسنة ١٩٦٨). وفي ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٤، كان عدد الأطراف المتعاقدة بموجب اتفاق نيس ٧٤ واتفاق لوكارنو ٤٤ واتفاق فيينا ٢٠.

وتكتسي التصنيفات الدولية المنبثقة عن تلك المعاهدات أهمية حاسمة لحُسن إدارة نظم الملكية الفكرية. فهي تكفل تنظيم المعلومات التجارية والتكنولوجية المتعلقة بالعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية في بنية مفهرسة يمكن إدارتها وتكفل سهولة استرجاع المعلومات، مما له أهمية حاسمة لحماية الملكية الصناعية في أوساط الأعمال ولأغراض البحث والتطوير. ولا بد من استكمال التصنيفات الدولية بانتظام لمراعاة ما يطرأ من تغيير وتقدّم في التكنولوجيا والممارسات التجارية ومراعاة احتياجات مكاتب الملكية الصناعية في الدول الأطراف في المعاهدات التي تتغير وتنمو باطراد، واحتياجات المكاتب التي تطبّق التصنيفات من غير أن تكون بلدانها دولاً أعضاء في الاتفاقات المعنية، بالإضافة إلى سائر المنتفعين. ونظراً إلى تزايد عدد البلدان المنضمة إلى الاتفاقات، فقد أصبح من الضروري تحديث التصنيفات وعلى المكتب الدولي أن يعمل من أجل ضمان التنسيق في تطبيقها.

الأهداف

تعزيز إدارة أنظمة تصنيف العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية الدولية.

النتائج المرتقبة	مؤشرات الأداء
تصنيفات دولية مستكملة ومُحسّنة.	– اعتماد بيانات وتعديلات جديدة في تصنيفات نيس وفيينا ولوكارنو. – ونشر طبعة جديدة من تصنيف نيس. – وإعداد طبعتين جديدتين لتصنيف لوكارنو وتصنيف فيينا.
قبول موسّع للتصنيفات الدولية وانتفاع فعّال بها.	– المزيد من الأطراف المتعاقدة في اتفاقات التصنيف. – وزيادة في عدد البلدان التي تطبّق أحدث طبعة من التصنيفات الدولية.

العمل

من المعتزم عقد اجتماعات لبحث التغييرات المعتزم إدخالها على تصنيفات نيس وفيينا ولوكارنو والبت فيها. وستُعد طبعات جديدة من التصنيفات باعتماد مختلف وسائط الإعلام في إطار دورة التعديل العادية. وسيستمر تقديم المشورة والمساعدة إلى مكاتب الملكية الصناعية وبعض مؤسسات البحث الأخرى وعامة الجمهور بشأن حُسن تطبيق التصنيفات المعنية من خلال المراسلات ونشر الإخطارات أو التوصيات. ومن المعتزم تنظيم دورات تدريبية وندوات وحلقات عمل لتعزيز قبول التصنيفات وتحسين تطبيقها. وفي الختام، من المعتزم تركيب الأنظمة الحاسوبية الحديثة والأدوات متعددة الوسائط

للوصول إلى أكبر قدر ممكن من أوساط المنتفعين والسماح لهم بتطبيـــق التصنيفـــات بأكثر الطرق فعّالية.

علاقات البرنامج

سيتعاون هذا البرنامج عن كثب مع البرنامج ١٨ (لضمان حُســـن تطبيـــق تصنيفـــات العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والـــترويج لـــها) والبرنـــامجين ٦ و٧ (للتشجيع على قبول التصنيفات الدولية وتعزيز الانتفاع الفعال بها على نطاق واسع).

المـــوارد

2004/05	2006/07	Difference	
Revised Budget	Proposed Budget	Amount	%
(in thousands of Swiss francs)			
1,080	1,270	190	17.6

• البرنامج ٢١: خدمات التحكيم والوساطة وسياسات أسماء الحقول على الإنترنت وإجراءاتها

التحديات

يحتل مركز الويبو للتحكيم والوساطة مرتبة الريادة في ما يؤديه من خدمات لضمان تسوية فعّالة لمنازعات أسماء الحقول على الإنترنت. وينصب عمله على إدارة ما يُودع لديه من شكاوى بشأن أسماء الحقول وإسداء المشورة بخصوص وضع سياسات لتسوية المنازعات. وبالإضافة إلى أنشطته في مجال أسماء الحقول، يحتل المركز مكانة رئيسية في صفوف المراكز الدولية الناشطة في مجال التحكيم والوساطة في منازعات الملكية الفكرية. وتتطلب الأهمية المتزايدة التي تكتسيها حقوق الملكية الفكرية والمعاملات المرتبطة بها وجود إجراءات تراعي الطبيعة المعقدة بشكل متزايد للمنازعات الناشئة في ذلك المجال مع إتاحة حلول بديلة للتقاضي تكون فعّالة من حيث الزمن والتكلفة.

وفي نهاية سنة ٢٠٠٤، كان المركز قد عالج أكثر من ٢٠ ٠٠٠ نزاع غير مجاني في مجال أسماء الحقول، منها نحو ٧٠٠٠ قضية في إطار السياسة الموحَّدة بشأن تسوية منازعات أسماء الحقول، وهي السياسة الرئيسية المُطبّقة على جميع التسجيلات في الحقول العليا المكوّنة من أسماء عامة (gTLDs). ونظراً إلى تزايد عدد القضايا وسياسات تسوية المنازعات ولغات القضايا والخطوط المعتمدة لأسماء الحقول، فقد أصبحت التحديات الرئيسية هي ضمان أداء جيد وإدارة موقوتة للقضايا وفقاً للقواعد والحفاظ على البنية التحية للمركز.

وقد زاد أيضاً عدد الحقول العليا المكوّنة من أسماء عامة والتسجيلات في تلك الحقول. وقد أخذ عدد الحقول العليا المكوّنة من رموز البلدان (ccTLD) ونسبة التسجيلات فيها يشهد نمواً حيوياً. ويعمد عدد متزايد من إدارات التسجيل في تلك الحقول إلى خدمات الويبو في مجال تسوية المنازعات. وفي هذا السياق، فلا بد من تعزيز الإطار القانوني لحماية الملكية الفكرية في نظام أسماء الحقول على الإنترنت ولا سيما في ما يتعلق برسم سياسات لتسوية المنازعات. وسيشمل ذلك متابعة توصيات الجمعية العامة للويبو بخصوص إمكانية حماية بعض أدوات التعريف خلاف العلامات التجارية في نظام أسماء الحقول على الإنترنت.

وسيستجيب المركز إلى ضرورة تعزيز الوعي بسُبلِ تسوية المنازعات المحلية وعبر الحدود بتطبيق الأساليب البديلة. وتيسيراً لتعيين مُحكمين ووسطاء من ذوي المهارات، فلا بدّ من العمل باستمرار على استكمال قاعدة بيانات المركز التي تحتوي على قائمة بالمُحكّمين والوسطاء المتخصّصين في الملكية الفكرية من كل الأقاليم. ويشمل ذلك إضافة مُحكمين ووسطاء من البلدان النامية والبلدان المنتقلة إلى نظام الاقتصاد الحرّ.

الهدف

تعزيز حماية الملكية الفكرية بتسوية منازعاتها عن طريق التحكيم والوساطة وتعزيز الإطار القانوني لحماية الملكية الفكرية في نظام أسماء الحقول على الإنترنت.

النتائج المرتقبة	مؤشرات الأداء
تزايد عدد المنازعات الدولية والمحلية بشأن الملكية الفكرية التي يتم تسويتها بفضل خدمات التحكيم والوساطة.	– زيادة بنسبة ١٠ بالمائة في عدد قضايا التحكيم والوساطة التي يعالجها المركز.
حماية فعّالة للملكية الفكرية في الحقول العليا المكوّنة من أسماء عامة.	– ٢٢٠٠ قضية يتم تسويتها بناء على السياسة الموحَّدة بشأن تلك الحقول العليا. – وتنفيذ هيئة الإنترنت المعنية بالأسماء والأرقام المعيّنة (ICANN) وهيئات أخرى لتوصيات الجمعية

النتائج المرتقبة	مؤشرات الأداء
	العامة للويبو وقراراتها، بما فيها القضايا الناشئة عن مشروعي الويبو بشأن أسماء الحقول على الإنترنت.
حماية فعّالة للملكية الفكرية في الحقول العليا المكوّنة من رموز البلدان.	– ١٤٠ قضية يتم تسويتها بناء على السياسة الموحَّدة بشأن تلك الحقول العليا. – ثماني جهات جديدة معنية بإدارة تلك الحقول العليا مجهزة بآليات مُحسّنة لإدارة حماية الملكية الفكرية، بما في ذلك إجراءات تسوية المنازعات.

العمل

سيستمر المركز في الإشراف على المنازعات بناء على نظام الويبو بشأن التحكيم والوساطة والتحكيم المعجّل وسيظل يمسك قائمة بالمُحكمين والوسطاء الذين يمكن الاستعانة بخدماتهم. ومن المعتزم أيضاً دعم تسوية منازعات الملكية الفكرية بوضع برامج تدريبية خاصة للمحترفين في مجال الملكية الفكرية من مختلف البلدان وتنفيذ تلك البرامج لتسليح أولئك المحترفين بالمهارات في مجال التحكيم والوساطة، بالإضافة إلى تنظيم مؤتمرات في هذا المجال. وتحقيقاً لذلك، من المعتزم إعداد مواد إعلامية بشأن التحكيم والوساطة في مجال الملكية الفكرية ونشر تلك المواد. ومن المعتزم أيضاً تنظيم برامج للتدريب ومخاطبة الجماهير مع مؤسسات أخرى، ولا سيما في البلدان النامية والبلدان المنتقلة إلى نظام الاقتصاد الحرّ، بهدف زيادة عدد مُحكّمي الويبو ووسطائها من تلك البلدان. ومن المعتزم تعزيز فعّالية إجراءات التحكيم والوساطة بإتاحة مرافق متقدمة لإيداع القضايا ولا سيما عن طريق تطبيق تكنولوجيا المعلومات.

وسيستمر الإشراف على قضايا أسماء الحقول المودعة لدى المركز. ومن المعتزم تنظيم حلقات عمل بشأن أسماء الحقول واجتماعات لمُحكّمي الويبو ووسطائها المتخصّصين في مجال أسماء الحقول وستصاغ إجراءات لتسوية المنازعات المتعلقة بأسماء الحقول بالتعاون مع إدارات تسجيل الحقول العليا المكوّنة من أسماء عامة.

وسيتم تسهيل تنفيذ أفضل ممارسات الويبو بشأن الحقول العليا المكوّنة من رموز البلدان لمنع منازعات الملكية الفكرية وتسويتها ولا سيما بصياغة إجراءات لتسوية منازعات أسماء الحقول بالتعاون مع إدارات تسجيل الحقول العليا المكوّنة من رموز البلدان.

وفي الختام، سيرصد المركز عن كثب التطورات التي قد تستدعي اتخاذ تدابير جديدة بهدف تحسين حماية الملكية الفكرية وأدوات التعريف الأخرى في نظام أسماء الحقول على الإنترنت وسيقيم اتصالات مع المؤسسات والمنظمات المعنية بهذا المجال.

علاقات البرنامج

سيتعاون المركز عن كثب وبصفة خاصة مع البرامج ٣ و٦ و٧ و١٦ و١٧.

الموارد

2004/05	2006/07	Difference	
Revised Budget	Proposed Budget	Amount	%
(in thousands of Swiss francs)			
5,802	6,519	717	12.4

• البرنامج ٢٢: التوجيه والإدارة التنفيذية

التحديات

نظراً إلى تطور مشهد سياسات الملكية الفكرية في العالم بقدر متزايد من التعقيد والحيوية، وبروز دور الملكية الفكرية كأداة تسهم في سياسات التنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، تواجه الويبو والدول الأعضاء فيها تحديات حاسمة وصعبة لصياغة السياسات والاستراتيجيات المناسبة للملكية الفكرية وضبطها وتنفيذها، مع مراعاة مختلف المصالح والمشاغل الآخذة في التعقيد والتنوّع لدى مختلف المعنيين بالأمر. وبالاستناد إلى مساهمة الدول الأعضاء ومشورتها وكذا الهيئات الاستشارية الخاصة، مثل اللجنة الاستشارية المعنية بالسياسات واللجنة الاستشارية المعنية بقطاع الأعمال، سيحرص المدير العام على أن تستجيب الويبو لتلك التحديات من خلال رسم استراتيجيات الملكية الفكرية وسياساتها المناسبة وتنفيذها بما يراعي آراء سائر أصحاب المصالح، حسب ما يكون مناسباً.

ومن العوامل الحاسمة لضمان استجابة مناسبة للأوضاع الدولية المتحركة في مجال الملكية الفكرية والاحتياجات الشتى للدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصالح تعزيز التنسيق داخل الأمانة. ويحتاج ذلك التنسيق إلى ضمان جهود متضافرة عامة من مختلف القطاعات لأداء أفضل الخدمات مع تفادي الازدواجية. وتحقيقاً لذلك، سيكون من الضروري تعزيز آليات التنسيق الداخلي وتحسين إجراءات العمل لضمان الاتساق والانسجام في مختلف البرامج. ومن شأن ذلك أن يعزّز انتفاعاً أفضل بالموارد ويزيد من فعّالية المكتب الدولي. وسيستمر أيضاً توفير دعم إداري ولوجيستي فعّال وفعلي للمدير العام وضمان الترتيبات التشريفية الفعّالة، باعتبار ذلك عاملاً حاسماً لحُسن سير مهمة التوجيه والإدارة التنفيذية.

وستشمل التحديات الرئيسية التي تواجه مكتب المستشار القانوني ضمان احترام القواعد والإجراءات التي تحكم جميع أنشطة المنظمة دون انقطاع، ولا سيما مشروع تشييد المبنى الإداري الجديد، مع استمرار احترام الامتيازات والحصانات والوضع القانوني للمنظمة وموظفيها. ومن التحديات الرئيسية الأخرى التصدي لزيادة متواصلة في مهام أمين الإيداع وأداء مهام الأمانة للمؤتمرات الدبلوماسية المقبلة وغيرها من اجتماعات الدول الأعضاء. وفي الختام، فقد زادت طلبات صفة المراقب والمشاركة في جمعيات المنظمة واجتماعاتها الأخرى من المنظمات غير الحكومية زيادة كبيرة، بحيث أصبح من الضروري إيجاد ردود مناسبة للجوانب القانونية والإجرائية والإدارية الناجمة عن تزايد اشتراك تلك المنظمات.

الهدف

مساعدة المدير العام في إدارة برامج الويبو بشكل فعلي وفعّال والاستجابة إلى تحديات الملكية الفكرية العالمية وإسداء المساعدة والمشورة للمدير العام والهيئات المؤسِّسة للدول الأعضاء والأمانة في الشؤون القانونية والإدارية والدستورية وضمان امتثال الويبو للوائحها وقواعدها الداخلية والقوانين المطبّقة.

النتائج المرتقبة	مؤشرات الأداء
تجلي المساهمات والتوجيهات الاستراتيجية الصادرة عن جمعيات الدول الأعضاء واتجاهات السياسات الدولية واحتياجات قطاع الأسواق، بشكل مناسب، في خطط الويبو الاستراتيجية وسياساتها العامة وبرامجها.	– تأييد الدول الأعضاء لوثائق الويبو التخطيطية (خطة العمل على الأجل المتوسط ووثيقة البرنامج والميزانية) وتقارير أداء البرنامج.

النتائج المرتقبة	مؤشرات الأداء
مشورة ومساعدة موقوتة وبجودة عالية للمدير العام والدول الأعضاء والأمانة بشأن عدد واسع من القضايا القانونية المرتبطة بعمل المنظمة.	– انطباع إيجابي بشأن وجاهة المشورة المسدّدة وتوقيتها وفعّاليتها.
فعّالية معزّزة في وظيفة أمين الإيداع التي تقوم بها المنظمة، بما في ذلك التسجيل والإثبات.	– اختصار الزمن المستغرق لمعالجة إخطارات الانضمام وغيرها من التدابير المتعلقة بالمعاهدات من سبعة أيام في سنة ٢٠٠٥ إلى أربعة أيام بالمتوسط.
توافر قاعدة بيانات بالمعاهدات التي يسهل النفاذ إليها.	– استكمال قاعدة بيانات المعاهدات وصيانتها.
الوصول إلى تسوية قانونية مرضية للمسائل المتعلقة بالعقود وأعمال التشييد والمشتريات والتراخيص والتأمين والصناديق الاستئمانية والاتفاقات المصرفية.	– الحدّ من المطالبات القانونية بخصوص الاتفاقات المبرمة بين الويبو والغير. – وأداء المنظمة لواجباتها القانونية بدرجة مرضية.

العمل

من المعتزم إسداء المشورة المناسبة للمدير العام بشأن الاستراتيجية العامة ورسم السياسات والمسائل المرتبطة بالبرنامج. وسيحظى تشغيل آليات الإدارة التنفيذية المناسبة بالدعم، بما في ذلك فريق الإدارة العليا. وسيظل للحوار النشط الجاري مع الدول الأعضاء وعدد واسع من أصحاب المصالح دور مهم في إطلاع المدير العام على التطورات التي قد تؤثر في التوجهات السياسية والاستراتيجية والعلاقات الخارجية.

ومن المعتزم تحديد أنشطة المكتب الدولي التي من شأنها أن تساهم في تعزيز التنسيق وإنشاء الآليات القادرة على النهوض بالحوار والتفاهم بين مختلف القطاعات. وسيُعاد النظر في الإجراءات الداخلية في كل قطاع من مختلف القطاعات بالتعاون مع المسؤولين عن البرامج، وستستنبط آليات جديدة لضمان فعّالية تطبيق الإجراءات. ومن المعتزم أيضاً دراسة أفضل الممارسات بشأن التنسيق الداخلي في وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة ومنظمات حكومية دولية لاستطلاع مدى فائدتها للويبو.

وسيُقدّم دعم إداري عام إلى المدير العام، بما في ذلك إعداد المراسلات والخطب والمواد الإعلامية والبيانات، بالإضافة إلى الدعم الموضوعي والمتابعة لاجتماعات فريق الإدارة العليا وقراراته. وسيُقدّم الدعم الإداري أيضاً في سياق اللجنة الاستشارية المعنية بالسياسات واللجنة الاستشارية المعنية بقطاع الأعمال.

وسيُقدّم مكتب المستشار القانوني مساعدته ومشورته لمختلف هيئات المنظمة وفقاً للقانون الدولي والاتفاقات التي أبرمتها المنظمة. وسيرصد ويستعرض ويحلّل التطورات القانونية والمسائل المستجدة الأخرى في مجال القانون الدولي وأنشطة الويبو ويُعد تقارير بها ويصوغ توصيات بشأنها. وسترمي أنشطة المكتب الدولي إلى الحفاظ على مصالح الويبو في تسوية المنازعات القانونية التي تكون المنظمة طرفاً فيها وتمثيل الويبو في الإجراءات القضائية والمفاوضات وغيرها من الأمور القانونية.

وسيشترك في التفاوض على العقود والاتفاقات التي تبرمها المنظمة وصياغتها ومراجعتها وتنفيذها وتعديلها. وسيعزّز المكتب أيضاً علاقاته مع مكاتب المستشارين الخاصين في سائر منظومة الأمم المتحدة وتبادل المعلومات والخبرات مع تلك المكاتب.

علاقات البرنامج

ستكون للبرنامج علاقات مكثّفة مع جميع البرامج.

الموارد

2004/05	2006/07	Difference	
Revised Budget	Proposed Budget	Amount	%
(in thousands of Swiss francs)			
14,246	13,977	(269)	(1.9)

- **البرنامج ٢٣: مراقبة الميزانية وحشد الموارد**

التحديات

يواجه مكتب المراقب تحدياً رئيسياً هو ضمان استخدام الموارد بأكثر الطرق فعّالية لبلوغ نتائج تستند إلى أولويات المنظمة كما أقرتها الدول الأعضاء. ويقتضي ذلك آليات داخلية سليمة لمراقبة الميزانية وجهود متواصلة وهادفة لتحقيق قيمة المال والفعّالية في تنفيذ البرامج وتتطلب إطاراً معزّزاً للإدارة القائمة على النتائج يسمح بإجراء تقييم مفيد لوقع أنشطة الويبو واستخدامها للموارد مقارنة بالأهداف المُعلنة بوضوح والنتائج المرتقبة ومؤشرات الأداء.

وتحتاج المنظمة، إذ تمرُّ في مرحلة تشهد فيها إيراداتها نمواً أدنى من المعتاد، إلى اتباع منهج فاعل لتعظيم قيمة الموارد المتاحة للإسهام في تلبية الطلبات المتزايدة على خدماتها. وقد كان عدد من الدول الأعضاء يحرص على تزويد المنظمة بموارد خارج الميزانية ولا سيما في إطار اتفاقات صناديق الاستئمان مساهماً بذلك مساهمة مهمة في عمل المنظمة. وبناء على ذلك، سيتولى مكتب المراقب مسؤولية تصميم استراتيجية استباقية وتنفيذها بهدف حشد المزيد من الموارد من خارج الميزانية ولا سيما لفائدة أنشطة التعاون التقني. ولا بد من إيجاد تلك الموارد الإضافية أيضاً عن طريق شراكات جديدة من شأنها أن تساعد في توسيع أنشطة الويبو في مجال تكوين الكفاءات ومخاطبة الجماهير وفتح الباب أمام مجالات جديدة من التعاون.

الهدف

ضمان مراقبة وإدارة سليمتين للميزانية والتزام الفعّالية من حيث التكلفة واستحداث استراتيجية لحشد الموارد من خارج الميزانية لأنشطة الويبو ولا سيما لأغراض التعاون التقني.

النتائج المرتقبة	مؤشرات الأداء
فعّالية معزّزة في توزيع موارد الويبو واستخدامها.	– تقدّم محرز في تحقيق مكاسب الفعّالية وفقاً لوثيقة البرنامج والميزانية (والمُبلّغ عنه في تقارير مالية فصلية لكبار المديرين وفي تقارير أداء البرنامج المنتظمة للدول الأعضاء). – ولا تعليق في فترة السنتين من مراقب الحسابات الخارجي أو الداخلي بشأن مراقبة الميزانية والممارسات المرتبطة بإدارتها.
زيادة في ما يتوفّر من موارد من خارج الميزانية لأنشطة برنامج الويبو ولا سيما التعاون التقني.	– خطط تمويل إضافية من خارج الميزانية قيد التفاوض وفقاً لما هو متفق عليه.

العمل

سيخصّص مكتب المراقب الموارد المالية وفقاً لوثيقة البرنامج والميزانية الموافق عليها ويضمن استخدام تلك الموارد بفعّالية من حيث التكلفة ووفقاً للنظام المالي ولائحته. وسيعمل مكتب المراقب في محيط معزّز للإدارة القائمة على النتائج، متعاوناً عن كثب مع مكتب مراجعة الحسابات الداخلية والمراقبة ومكتب التخطيط الاستراتيجي لضمان تخصيص الموارد بأفضل طريقة تؤدي إلى تحقيق النتائج. وسيمد مكتب المراقب يد المساعدة خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ لرسم استراتيجية استباقية ترمي إلى حشد

الموارد من خارج الميزانية. وسيغطي البرنامج أيضاً تكلفة التقييم الشامل والمباشر للموارد البشرية والمالية التي ستنفقها المنظمة في سنة ٢٠٠٦ (تقرير وحدة التفتيش المشتركة).

علاقات البرنامج

سيعمل مكتب المراقب عن كثب مع جميع قطاعات المنظمة. وسيكون له في مهمة حشد الموارد من خارج الميزانية علاقات وثيقة بالبرامج ٣ و٦ و٧ و٨ و١١ على وجه الخصوص.

الموارد

2004/05	2006/07	Difference	
Revised Budget	Proposed Budget	Amount	%
(in thousands of Swiss francs)			
3,521	4,513	992	28.2

- **البرنامج ٢٤: الرقابة الداخلية**

التحديات

تكتسي المهمات الرقابية من مراجعة داخلية للحسابات وتقييم وتفتيش وتحقيق أهمية أساسية لضمان إمكانية مساءلة المنظمة وفعّاليتها ووجاهة أعمالها وسلامة تلك الأعمال. وسيأتي في مقدمة تحديات فترة السنتين تعزيز بنية الرقابة الراهنة وإسهامها في إدارة المنظمة وفقاً لتطلعات الدول الأعضاء.

ويستعين المسؤولون عن البرامج بشكل متزايد بأُطر عمل قائمة على النتائج للتخطيط لبرامجهم ورصدها وتقييمها. على أن من الضروري تعزيز عملية تقييم الأداء والمضي في إدراج التقييم تماماً ضمن نظام الويبو للإدارة القائمة على النتائج باعتبار ذلك من أدوات الإدارة التي تضمن وصول المعلومات المتعلقة بالأداء إلى آليات اتخاذ القرارات بالشكل المناسب. وفي ما يتعلق بالمشروعات، فلا بد من إضافة عناصر التقييم عند التخطيط للمشروعات ورصد تنفيذها، بما في ذلك صناديق الاستئمان، مما يساهم في استخلاص العِبر والاستفادة منها في المنظمة.

ولا بد من تعزيز المراجعة الداخلية للحسابات من أجل تحسين مراقبة الإدارة التنظيمية وإمكانية المساءلة وتقييم المخاطر وضمان الفعّالية. وينبغي أيضاً تعزيز وظيفة التفتيش لتحديد مواطن الضعف وسوء التنظيم بالاستناد إلى ميثاق التدقيق الداخلي الذي وافقت عليه الدول الأعضاء. وتستدعي وظيفة التفتيش (وهي عملية تحليلية قانونية ترمي إلى جمع المعلومات للبت في وقوع الأخطاء من عدم وقوعها) المزيد من التعزيز ويتعيّن أيضاً اعتماد الترشيد بشأن حجم المنظمة ومستوى المعاملات المالية وعددها.

ويترتب على التطورات الدولية في مجال الرقابة الداخلية وقع مهم على أعمال التدقيق الداخلي والتقييم والتفتيش في الويبو. ولذا، لا يزال من المهم مواصلة التعاون مع الأوساط المعنية بالرقابة الداخلية، بما فيها وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة ومؤسسات مالية إنمائية عالمية وجمعيات دولية معنية.

الهدف

تعزيز وجاهة أعمال المنظمة وأنشطتها وفعّاليتها وإمكانية المساءلة فيها وسلامتها.

النتائج المرتقبة	مؤشرات الأداء
إدراج التقييم في نظام الويبو للإدارة القائمة على النتائج.	– خطة تقييم تستعرض عمليات التقييم الرئيسية المنفذة، تحظى بالموافقة والتنفيذ. – وآلية لتعميم العبر المستخلصة ومتابعة التوصيات، تحظى بالموافقة والتنفيذ. – وسياسة تقييمية للويبو تحظى بالموافقة الداخلية وترفع إلى الدول الأعضاء.

النتائج المرتقبة	مؤشرات الأداء
التزام ومهارات داخلية معـــزّزة فـــي مجال التقييم.	– عناصر التقييم تضاف إلى مرحلتي التخطيط والرصد في ٥٠ بالمائـــة من مشروعات الويبو الجديدة، بمـــا فيها صناديق الاستئمان. – والدول الأعضاء تُحيط علماً بزيادة التركيز على النتائج في تقـارير أداء برنامج الويبو.
امتثال الويبو بالكامل لنظامها ولوائحها وإجراءاتها.	– توصيـــات مراجعـــي الحســـابات الداخليين والخارجيين تنفذ بالكامل.
إطار مبسّط للتحقيق يصبح قائماً.	– جميع تقارير التدقيق التي تُوصـــي بإجراء تحقيـــق تحظـــى بالمتابعـــة اللازمة.

العمـــل

سيُركز البرنامج خلال فترة السنتين على النهوض بثقافة التقييم في المنظمـــة برمتـــها وعلى جميع المستويات وسيسهر على التخطيط والتنفيذ لعمليات التقييم وفقـــاً لخطـــط التقييم التي سبق وضعها. ولا بد من آليات إجرائية وإدارية لضمان التعميـــم الواســـع والشفاف للمعلومات المستمدة من عمليات التقييم، بما في ذلـــك العـــبر المســـتخلصة، ومتابعة موقوتة للتوصيات الواردة في تقارير التقييم. وإلى جـــانب عمليـــات التقييـــم، سيحتل تدريب المسؤولين عن البرامج ورسم سياسات وأدوات تقييمية مناســـبة جـــزءاً كبيراً من العمل المنجز في فترة السنتين.

وبناء على ميثاق الويبو بشأن التدقيق الداخلي الذي وافقت عليـــه الـــدول الأعضـــاء، ستوضع خطط سنوية للتدقيق تشمل الشؤون المالية والتشغيلية والإداريـــة. وسيســـتمر التعاون مع مراجعي الحسابات الخارجيين وتوفير الدعم المالي لهم بما يكفل التنســـيق الرامي إلى الامتثال بالكامل لنظام الويبو المالي ولائحته.

علاقات البرنامج

ستعمل شعبة مراجعة الحسابات الداخلية والمراقبة عن كثـــب مـــع جميـــع قطاعـــات المنظمة.

المـــوارد

2004/05	2006/07	Difference	
Revised Budget	Proposed Budget	Amount	%
(in thousands of Swiss francs)			
1,333	1,781	448	33.6

- **البرنامج ٢٥: إدارة الموارد البشرية**

التحديات

تشمل إدارة الموارد البشرية الأعمال المتعلقة بالتوظيف والمستحقات وتصنيف الوظائف والضمان الاجتماعي ورعاية الموظفين وتنمية طاقات الموظفين والرعاية الصحية. ونظراً إلى ضيق الموارد المالية، فإن التحدي الرئيسي الذي تواجهه الشعبة هو سياسة توظيف مناسبة لجميع قطاعات الويبو بأكثر الطرق فعّالية من حيث التكلفة وبتوزيع الموظفين بشكل موقوت ومناسب لأداء الأنشطة التي تحظى بالأولوية. ويتطلب ذلك تحديد الموظفين من المعيار العالي ومراعاة التوازن المناسب بين الجنسين (ففي سنة ٢٠٠٤، بلغت نسبة النساء في المناصب المهنية ٤٧ بالمائة وفي الفئات ما فوق ذلك ١٥ بالمائة) والتوزيع الجغرافي (إذ كانت ٩٥ جنسية ممثلة في المنظمة سنة ٢٠٠٤).

ومن التحديات الرئيسية الأخرى لفترة السنتين الأخذ بنتائج تقييم شامل ومباشر لاحتياجات المنظمة إلى الموارد البشرية والمالية، الذي سيبدأ سنة ٢٠٠٥، في استراتيجية الموارد البشرية الشاملة.

ومن التحديات التي ستواجهها المنظمة في فترة السنتين المقبلة تنفيذ نظام معدّل لتقييم الأداء يشمل آلية للطعن والدحض بهدف النهوض بأداء الموظفين من خلال حوار مُحسّن وتحجيم التكاليف الناجمة عن الضمان الاجتماعي والرعاية وتعزيز خطط التأمين القائمة وتوفير خطط تأمين جديدة وإتاحة أنشطة لتطوير طاقات الموظفين وفقاً لأهداف الويبو وتمكين الموظفين من تطوير طاقاتهم بالكامل.

وعلى الدوائر العاملة في إطار إدارة الموارد البشرية أن تستمر في معالجة الشؤون المتعلقة بالموظفين بطريقة عادلة ومنصفة. ويجب أن تكون قادرة على الاستمرار في تقديم المشورة القانونية السريعة للإدارة العليا في المسائل القانونية التي تخص الموظفين.

الهدف

ضمان إدارة فعّالة من حيث التكلفة للموارد البشرية.

النتائج المرتقبة	مؤشرات الأداء
تلبية الاحتياجات في مجال التوظيف بمزيد من الفعّالية من حيث التكلفة ومع الإنصاف بين الجنسين ومراعاة التوزيع الجغرافي.	– الحفاظ على التوزيع الجغرافي بمستواه في سنة ٢٠٠٤ وتحسين الإنصاف بين الجنسين.
المزيد من الفعّالية في إدارة المستحقات وخدمات تصنيف الوظائف.	– انخفاض بنسبة ٢٠ بالمائة في عدد مطالب الموظفين بشأن مستحقاتهم.
تقييم مُحسّن لأداء الموظفين.	– استحداث نظام معدّل لتقييم الأداء.
رعاية مُحسّنة للموظفين.	– انخفاض بنسبة ٣٠ بالمائة في حالات المرض المُعلنة في سياق العمل. – وانخفاض بنسبة ٣٠ بالمائة في حالات الغياب بسبب المرض.
تسوية مُحسّنة للخلافات المرتبطة بالعمل.	– انعدام الزيادة في عدد التظلّمات أمام مجلس الويبو للتظلّمات. – وانعدم الزيادة في عدد التظلّمات أمام المحكمة الإدارية. – وتسوية ٦٠ بالمائة من القضايا المُحالة إلى أمين التظلّمات من خلال الوساطة أو المصالحة.

العمـــل

ستسهر المنظمة على صقل سياسات التوظيف وإجراءاتها وستحرص علـــى تحســين الإنصاف بين الجنسين والحفاظ على التوزيع الجغرافي والنهوض بـــإجراءات انتـــهاء الخدمة. وترشيداً لأعمال التوظيف، ستعد أنظمـــة حاســـوبية تشـــمل قـــاعدة بيانـــات لاستطلاع المهارات وتصميم سجل إلكتروني للمناصب الشاغرة على الصعيد الداخلي وتطوير اتفاقات التبادل المهني. وسيستمر الاتصال مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى وجمعيات الموارد البشرية لمواكبة التطورات الجديدة ولا سيما في مجـــال التوظيـــف. وستتواصل صياغة سياسات إدارة الموارد البشرية وفقاً لغايات برنامج الأمم المتحـــدة الجاري بشأن الإصلاح وأهدافه. وسيســـتمر أداء الخدمـــات المتعلقـــة بالمســـتحقات وتصنيف الوظائف بما يكفل مراعاة معايير النظام المشترك للأمم المتحدة فـــي نظـــام موظفي الويبو ولائحة الموظفين. وسيستمر تحديث مواصفـــات الوظـــائف وتعديلـــها وتصنيفها بما يضمن الامتثال للمسؤوليات المتغيرة ومقتضيات الوظيفـــة. وسيســـتمر أيضاً دعم لجنة الترقيات الاستشارية ولجنة تصنيف الوظـــائف. وســـتواصل الدوائـــر المعنية بالضمان الاجتماعي عملها في إدارة خطـــط التـــأمين والصنـــدوق المشـــترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة وصنـــدوق الويبـــو (المغلـــق) للمعاشـــات التقاعدية. ومن المعتزم أيضاً رصد التكاليف المتعلقة بتغطيـــة الضمـــان الاجتمـــاعي وخدمات الدعم الاجتماعي. وستنظم الإدارة دورات تدريبية بشـــأن الإدارة والاتصـــال وتكنولوجيا المعلومات واللغات وغيرها من المهارات المفيدة وســـتتيح أدوات لتعليـــم الذات دعماً لأنشطة التدريب. وسيستفيد الموظفون الجدد وأسرهم حديثو الوصول إلـــى جنيف بالمساعدة، وسيحظى الموظفون بالمشورة في مشكلاتهم الشخصية أو العائليـــة ومن المعتزم أيضاً إعداد خطة جديـــدة بشـــأن المعوَّليـــن وإدارة حـــالات الإرهـــاق والمشكلات العائلية. وستقدّم أيضاً المساعدة للمتقـــاعدين وتنظـــم الأنشـــطة للأطفـــال والموظفين المتقاعدين. وسيستمر توفير الرعاية الطبية للمرضى خارج المنظمة وفـــي حالات الطوارئ لفائدة الموظفين والمتقاعدين والمندوبين وزوار الويبو. ومن المعـــتزم اتخاذ تدابير لتحجيم تكاليف الرعاية الصحيـــة والنـــهوض بالصحـــة العامـــة وإقامـــة محاضرات بشأن مسائل تتعلق بالصحة.

وفي الختام، سيقدّم البرنامج دعمه المالي لمكتب أمين المظالم وللآلية المستقلة المعنيـــة بتسوية الخلافات التي أقيمت سنة ٢٠٠٢. وسينظر أمين المظالم في الخلافات المتعلقـــة بالعمل ويسدي مشورته للموظفين الذين يعانون من المشاكل أو المتظلمين بشأن عملـــهم أو شروط عمله أو علاقاتهم مع زملائهم. ومن المعـــتزم أيضـــاً رصـــد الاتجاهـــات والأنشطة في المنظمة لتحديد الأنماط ومواطن المشـــكلات فـــي سياســـات المنظمـــة وممارساتها.

علاقات البرنامج

جميع البرامج. ويستمر التنسيق الخاص مع مكتب المراقب ومكتب المستشار القانوني وإدارة المعاملات المالية.

المـــوارد

2004/05	2006/07	Difference	
Revised Budget	Proposed Budget	Amount	%
(in thousands of Swiss francs)			
15,595	15,725	130	0.8

- **البرنامج ٢٦: المعاملات المالية**

التحديات

سيظل التحدي الرئيسي تقديم خدمات جيدة مع الاستمرار في تحسين الفعّالية من حيث التكلفة. وستشمل التحديات الرئيسية أيضاً تكييف نظام الإدارة المتكاملة (AIMS) وفقاً للاحتياجات الخاصة بمعاملات الويبو المالية. وقد تبادرت أيضاً إمكانية تشغيل الوحدات الخاصة بالإيرادات والنفقات ومراقبة الميزانية من النظام المذكور وتكييفها لمراعاة التطور الراهن للأنشطة

الهدف

ضمان معاملات مالية فعّالة وشفافة ويمكن المساءلة فيها داخل الويبو وفقاً للقواعد واللوائح المطبّقة.

النتائج المرتقبة	مؤشرات الأداء
فعّالية معزّزة في المعاملات المالية.	– تحسين في الوحدات المستكملة من النظام والخاصة بالإيرادات والنفقات ومراقبة الميزانية، ومراعاة التطور الراهن للأنشطة خاصة.
تنفيذ كل المعاملات المالية بأمانة.	– معاملات مالية تمتثل لأحكام اتفاقيات الويبو ومعاهداتها المطبّقة ونظام الويبو المالي ولائحته ومعايير المحاسبة في الأمم المتحدة. – وتقرير مالي من مراجعي الحسابات الخارجيين يكون مُرضياً ويؤكد امتثال المعاملات المحاسبية للوائح والقواعد والمعايير المطبّقة.
الأموال المتاحة للاستثمار محفوظة وأكبر عائد ممكن مُحقق.	– توخي الحذر مع السعي إلى تحقيق أكبر قدر من العائدات المتأتية من الأموال المستثمرة بناء على قرارات اللجنة الاستشارية للاستثمار (مع إمكانية المقارنة بعائدات الأسواق).
شفافية تامة وإمكانية المساءلة في استخدام الموارد المالية.	– كل المعاملات المُحاسبية موثّقة بالكامل ومرفوعة إلى مراجعي الحسابات الخارجيين بناء على الطلب.

العمل

سيتولى البرنامج إدارة كل المعاملات المالية بشأن الويبو والاتحادات التي تديرها الويبو والأوبوف وأنشطة التعاون لأغراض التنمية المموّلة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأموال الاستئمانية المقدّمة من الدول الأعضاء وصندوق الويبو (المغلق) للمعاشات التقاعدية، بما في ذلك تسديد كل المستحقات في موعدها، بما فيها المرتبات والمدفوعات الأخرى للموظفين وموردي السلع والخدمات. وسيستمر تسلّم الإيرادات، مثل اشتراكات الدول الأعضاء والرسوم المسدّدة لقاء الخدمات وستوزع على

القطاعات المعنية (العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية ومعاهدة التعاون بشأن البراءات والتحكيم) كما ستوزع الرسوم المُحصّلة بناء على نظامي مدريد ولاهاي على الدول الأعضاء في موعدها. وسيستمر تسوية الحسابات على أساس فصلي ومتابعة المدينين بإشارات شهرية إلى وضع الاشتراكات المتأخرة. وسترفع تقارير مالية إلى الدول الأعضاء والمسؤولين عن البرامج في الأمانة بالإضافة إلى وثائق أخرى تعد لمختلف اللقاءات، مثل جمعيات الويبو ولجنة البرنامج والميزانية. ومن المعتزم تعزيز الخدمات المقدَّمة إلى الزبائن من القطاع الخاص ولا سيما تحسين متابعة الحسابات الجارية والردّ على الأسئلة دون تأخير بفضل خدمات شبكية مُحسّنة ومكيّفة لتلبية احتياجات الزبائن. وستستمر متابعة القرارات المتخذة أثناء الاجتماعات المنتظمة للجنة الاستشارية المعنية بالاستثمارات. وستستثمر الأموال لتحقيق أكبر العائدات بأقل المخاطر. وفي ما يتعلق بالتعاون مع مراجعي الحسابات الخارجيين، سيستمر تزويدهم بكل ما يطلبونه من معلومات وبيانات مالية وتنفيذ التوصيات المتعلقة بمراجعة الحسابات تنفيذاً صارماً.

علاقات البرنامج

جميع البرامج. وستظل للبرنامج علاقات خاصة مع مكتب المراقب وشعبة المباني وشعبة تكنولوجيا المعلومات وإدارة الموارد البشرية وإدارة التسجيلات الدولية وقطاع معاهدة التعاون بشأن البراءات.

الموارد

2004/05	2006/07	Difference	
Revised Budget	Proposed Budget	Amount	%
	(in thousands of Swiss francs)		
10,557	11,265	708	6.7

- **البرنامج ٢٧: تكنولوجيا المعلومات**

التحديات

لا يزال تحجيم تكاليف التشغيل في مجال تكنولوجيا المعلومات مع ضمان حُسن سير أنظمة تكنولوجيا المعلومات في الويبو بأمان من التحديات المهمة لفترة السنتين المقبلة. وقد سمح الحدّ من الاعتماد على الشركات الخارجية لدعم أنظمة تكنولوجيا المعلومات بادخار التكاليف في عدة مجالات. وقد أمكن تحديد مجالات أخرى من الممكن أن تستفيد من تخفيضات مشابهة علماً بأن ذلك سيقتضي تدريب الموظفين العاملين حالياً في قطاع تكنولوجيا المعلومات.

ومن المعتزم توسيع نطاق استخدام تلك الأنظمة لتحسين الإجراءات والعمليات في المنظمة ليشمل مجالات أخرى مثل المشتريات والأسفار. وسيستمر في الوقت ذاته ضمان الدعم المناسب للأنظمة القائمة. ولا بد أيضاً من تعزيز فعّالية الخدمات التي يقدّمها مكتب المساعدة الحاسوبية الداخلي للموظفين من حيث تكلفتها لتمكين المكتب من مواجهة الزيادة المطردة في استخدام الويبو لتكنولوجيا المعلومات.

ومن المعتزم مراجعة سياسات المنظمة في مجال تكنولوجيا المعلومات ودمجها في وثيقة موحَّدة بشأن استراتيجية تكنولوجيا المعلومات.

وستواجه المنظمة تحدياً خاصاً في فترة السنتين المقبلة هو ضمان استدامة استثمار الويبو في مجال تكنولوجيا المعلومات بالاستعاضة عن نظام "Windows NT" وعدد من الحواسيب المكتبية والطرفية التي تم شراؤها سنة ١٩٩٩ للامتثال لمتطلبات سنة ٢٠٠٠، من غير أن يكون بالإمكان تغطيتها في اتفاقات الصيانة مع الصانع بعد سبع سنوات.

وفي الختام، سيظل أمن المعلومات يحظى بأولوية عالية نظراً إلى تفاقم احتمالات ورود البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه والتطبيقات الحاسوبية المدمِّرة، مثل الفيروسات وأعمال التجسّس وسوء النية، بالإضافة إلى التغير السريع الذي تشهده تكنولوجيا المعلومات وتزايد الترابط بين أنظمتها مما يزيد من احتمالات خرق التدابير الأمنية.

الهدف

ضمان تشغيل جميع أنظمة الويبو في مجال تكنولوجيا المعلومات بطريقة موثوقة وآمنة ومستدامة وفعالة من حيث التكلفة، مع استغلالها لتحسين سير الأعمال.

النتائج المرتقبة	مؤشرات الأداء
اعتماد مخفض على الموارد الخارجية.	– تخفيض بنسبة ٣٥ بالمائة في عدد أيام الاستشارة الخارجية في السنة (مقارنة بتقديرها في سنة ٢٠٠٥ بعدد ٥٠٠ يوم).
إجراءات عمل مُبسّطة ومُحسّنة مع نفاذ أسرع إلى المعلومات.	– انعدام تراكم الأعمال أو التأخير في قفل الحسابات واختتامها بسبب نظام إدارة المعلومات. – وانطباع المنتفعين.
إدارة فعّالة للمخاطر الأمنية في مجال تكنولوجيا المعلومات.	– ٨٠ بالمائة من الحواسيب الطرفية و٩٥ بالمائة من الحواسيب المكتبية تمتثل لسياسة أمن المعلومات. – هامش التعرّض للاقتحامات والفيروسات المُعلنة يخفض ليبلغ ساعتين من ٤٨ ساعة في سنة ٢٠٠٥.

النتائج المرتقبة	مؤشرات الأداء
توافر أنظمة عالية المستوى.	– يظل توافر قواعد البيانات الإطارية والداخلية وأنظمة العمل يفوق ٩٩,٨ بالمائة. – ويظل توافر الخدمات الشبكية الرئيسية (الملفات والطباعة والبريد الإلكتروني) يفوق ٩٩,٧ بالمائة. – وتوضع اتفاقات لأداء الخدمات لما يفوق ٨٠ بالمائة من الأنظمة الأساسية، انطلاقاً من ٥ بالمائة في سنة ٢٠٠٥.

العمل

ضماناً لبقاء أنظمة الويبو في مجال تكنولوجيا المعلومات على الأجل المتوسط والبعيد، سيستعاض عن نظام التشغيل المعياري المكتبي في الويبو (Windows NT) في نحو ١٦٠٠ حاسوب مكتبي. وسيستعاض أيضاً عن ٢٥ بالمائة من الحواسيب المكتبية وأكثر من ٢٥ بالمائة من الحواسيب الطرفية للمنظمة.

وسيستمر الحدّ من التكاليف بتقليص الاعتماد على المتعاقدين الخارجيين لدعم الأنظمة وبتدريب الموظفين مع الاستعاضة تدريجياً عن الأنظمة الرئيسية القديمة بأنظمة مستمدة من مشروعات تكنولوجيا المعلومات الكبرى، مثل نظام إدارة المعلومات لأغراض معاهدة التعاون بشأن البراءات (IMPACT) ونظام الإدارة المتكاملة (AIMS). ومن المعتزم أيضاً النظر في إمكانية استخدام أنظمة مفتوحة المصدر لتخفيض تكاليف التشغيل في هذا المجال ولا سيما في المحيط المكتبي.

وستتعرض النفقات لرصد صارم على أساس الاعتمادات المحدّدة في الميزانية لجميع مجالات تكنولوجيا المعلومات بهدف ضمان تحجيم التكاليف. وسيقدّم الدعم أيضاً للجنة الدائمة المعنية بتكنولوجيا المعلومات ومجلس سياسات تكنولوجيا المعلومات (الذي يضم ممثلين عن قطاع تكنولوجيا المعلومات والبرامج التي تعتمد على تلك التكنولوجيا في تصريف أعمالها). ومن المرتقب أن يُعاد النظر في أساليب عمل الجلسات العامة للجنة الدائمة خلال فترة السنتين. ومن المعتزم إدراج مواصفات قادرة على تجاوز العطب في الأنظمة الأساسية لتحسين توافر الخدمات لأوساط القطاع الخاص ذات الموارد التقنية المحدودة.

ومن المعتزم تطوير حلول في مجال تكنولوجيا المعلومات لعدد من إجراءات عمل الويبو الداخلية وإتاحة المعلومات للدول الأعضاء في المنظمة وعامة الجمهور. وسيستمر مكتب المساعدة في تقديم خدماته لموظفي المنظمة والحفاظ على المعايير التقنية في الأجهزة الحاسوبية. وفي الختام، ستحظى مجالات تقنية أخرى من تكنولوجيا المعلومات بالدعم.

علاقات البرنامج

يتفاعل نظام الإدارة المتكاملة (AIMS) مع عدد من القطاعات، مثل المالية ومكتب المراقب وإدارة البرامج. وتعمل وحدة أمن المعلومات عن كثب مع جميع قطاعات تكنولوجيا المعلومات، ولا سيما البنية التحتية الشبكية، ودعم الأنظمة وقاعدة البيانات وخدمات الإنترنت ومكتب المساعدة الحاسوبية. ويقدّم البرنامج خدماته لجميع برامج الويبو في مجالات النشر الشبكي وتطوير التطبيقات ودعم المستخدمين.

الموارد

2004/05	2006/07	Difference	
Revised Budget	Proposed Budget	Amount	%
	(in thousands of Swiss francs)		
39,453	38,978	(475)	(1.2)

- **البرنامج ٢٨: المؤتمرات واللغات والطباعة والمحفوظات**

التحديات

بذلت الأمانة جهوداً جمّة في فترات السنتين السابقة لتعزيز فعّالية خدمات المؤتمرات واللغات والاتصالات والبريد وإدارة السجلات والطباعة من حيث التكلفة وسيستمر اتخاذ مبادرات لترشيد الخدمات وتحديثها. وتشمل القضايا المهمة التي ستقف عليها المنظمة في فترة السنتين هذه تعزيز الإدارة الإلكترونية للوثائق، بما في ذلك التوزيع الإلكتروني لوثائق الاجتماعات على الدول الأعضاء والحفاظ على التوازن بين الفعّالية من حيث التكلفة وجودة الخدمات اللغوية، بما في ذلك التوحيد والتنسيق في أسلوب الوثائق وشكلها وزيادة إنتاج المواد المطبوعة والإلكترونية في الداخل مع تخفيض تكاليف الموردين الخارجيين بالاعتماد على أنجع الحلول الاقتصادية في السوق من غير خسارة في الجودة.

الهدف

تقديم خدمات المؤتمرات واللغات والطباعة والمحفوظات بمزيد من الفعّالية من حيث التكلفة.

النتائج المرتقبة	مؤشرات الأداء
خدمات فعّالة وإيجابية في المؤتمرات والاجتماعات لفائدة المندوبين والأمانة.	– انطباع المندوبين والأمانة.
وثائق الاجتماعات متوفرة للدول الأعضاء وعلى موقع الويبو أيضاً وبتكلفة أدنى.	– وفورات في تكلفة إرسال الوثائق بالبريد بنسبة تناهز ٤٠ بالمائة مقارنة بالفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ بفضل التوزيع الإلكتروني والنشر على الإنترنت.
اتصالات معزّزة الفعّالية من حيث التكلفة.	– متوسط تكاليف الاتصالات أدنى من مستوى الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (انظر الجدول البياني ٨، الصفحة ١٨).
بقاء التوازن بين الفعّالية من حيث التكلفة والجودة في ترجمة الوثائق ومراجعتها.	– معايير الإنتاجية: ١٥٠٠ كلمة في اليوم للمترجم الواحد (نصوص عامة)؛ و١٠٠٠ كلمة في اليوم للمترجم الواحد (نصوص قانونية). – وانظر أيضاً الجدول البياني ٨، الصفحة ١٨. – ردود فعل الموظفين والمندوبين على جودة النصوص المترجمة والمراجعة.
المزيد من الفعّالية من حيث التكلفة في خدمات الطباعة.	– زيادة بنسبة ٥٠ بالمائة في الطباعة داخل المنظمة وتخفيض مقابل لذلك في تكلفة الموردين الخارجيين.

العمـــل

سيستمر التنظيم للمؤتمرات في الويبو وخارجها، بما في ذلك التنسيق لإعـــداد وثـــائق المؤتمرات والاجتماعات وتوزيعها ونشرها باللغات الرسمية. وسيُستعان بتكنولوجيـــا المعلومات لترشيد وظائف دعم المؤتمرات. وفي ما يتعلق بالخادمات اللغوية، سيستمر إعداد ترجمة عالية المستوى من لغات الأمم المتحدة الست وغيرها وإلى تلك اللغـــات. وسيشمل ذلك العمل حل مشكلات تتعلـــق بـــالقواعد وتراكيـــب الجمـــل والمفـــردات والأسلوب لبلوغ أسلوب داخلي موحَّد بكل لغات عمل المنظمة. وبالاستناد إلى الدراسة الداخلية والمناقصة الدولية اللاحقة في سنة ٢٠٠٥، ستتواصل الجهود لتحسين الفعّالية من حيث التكلفة. ولا بد من تقييم مطرد للاحتياجات في مجال الاتصـــالات وتزويـــد المنظمة بالخدمات والأجهزة وتشغيل مركز الاتصالات الهاتفية والوصول إلى أفضـــل الشروط بشأن خدمات الاتصالات من خلال التفاوض. وسيستمر إرسال البريد بـــأكثر السُبل فعّالية من حيث التكلفة وفي المواعيد المناسبة عـــن طريـــق مكـــاتب الـــبريد والحقيبة الدبلوماسية وغير ذلك من الخدمات البريديـــة وستشـــرف المنظمـــة علـــى المراسلات الرسمية المتسلّمة والمرسَلة على النحو السليم. ومن المعتزم إدخال بعـــض التحسينات على النظام المتكامل لإدارة الوثائق وحفظها بالاستعانة بتكنولوجيـــا جديـــدة لتحديث عمليات التصنيف والتسجيل والحفظ. وسيسمح تخفيض عدد المباني بتخفيـــض تكاليف توزيع البريد الداخلي مقارنة بـــالفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وبخصـــوص خدمـــات الطباعة، من المعتزم تطوير الإنتاج الداخلي للأقراص المدمجة المرئية وغير المرئية وزيادة العمل الداخلي في الطباعة بالأبيض والأسود والألـــوان للحـــدِّ مـــن تكـــاليف الموردين الخارجيين. وستستمر طباعة ثلاثة منشورات رئيسية فـــي الداخـــل، وهـــي كتيبات معاهدة التعاون بشأن البراءات وجريدتها وجريدة العلامـــات ومجلـــة الويبـــو باللغات الثلاث.

علاقات البرنامج

جميع البرامج.

المـــوارد

2004/05	2006/07	Difference	
Revised Budget	Proposed Budget	Amount	%
(in thousands of Swiss francs)			
39,690	40,800	1,110	2.8

• البرنامج ٢٩: إدارة المباني

التحديات

سيبقى التحدي الرئيسي للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ مواصلة ترشيد استخدام مباني الويبو استجابة إلى احتياجات المنظمة إلى أماكن العمل في الحاضر والمستقبل. وتحتوي الوثيقة WO/PBC/8/INF/1 على عرض لاحتياجات الويبو إلى أماكن العمل ما بين سنة ٢٠٠٩ وسنة ٢٠١٥. وسيتطلب ذلك تكييف أماكن العمل الراهنة وفقاً للمقتضيات والمعايير والمواصفات الأمنية مع ضمان صيانة سليمة للأجهزة والمُعدّات. وفي هذا الصدد، لا بد من الاستعاضة عن بعض التجهيزات في مباني الويبو الرئيسية نظراً إلى أنها لم تغيَّر منذ تشييد المباني، بينما يحتاج البعض الآخر إلى التحسين.

ومن التحديات المهمة الأخرى ضمان مستوى مناسب من الأمن في مباني الويبو. فمنذ الاعتداء على مكاتب الأمم المتحدة في بغداد في أغسطس/آب ٢٠٠٣، اتضح لأول مرة أن الإرهاب يستهدف الأمم المتحدة أيضاً. وقد استجابت الأمم المتحدة إلى هذا التهديد الخطير بإصدار معايير أمنية تشغيلية دنيا لتغطية المقار والمنظمات العاملة في الميدان. وعلى الويبو أن تنفذ من تلك المعايير ما ينطبق على وضعها الخاص. ومن شأن التخلف عن الوفاء بالواجبات الأمنية أن يثير إمكانية تعريض سلامة موظفي الويبو وزائريها وأمنهم للخطر بل وتعريض الويبو نفسها للاعتداء أكثر من سائر منظمات الأمم المتحدة التي تعزّز بنيتها التحتية الأمنية فتجعل من الويبو هدفاً "أيسر". وبالرغم من الأموال الهائلة المستثمرة في تعزيز أنظمة الويبو الأمنية في المقرّ على مدى عدة سنوات، ولا سيما منذ سنة ٢٠٠٠، فمن الضروري اتخاذ المزيد من التدابير لمواجهة النوع الجديد من التهديد وتغطية مكاتب الويبو في نيويورك وواشنطن وبروكسل وسنغافورة أيضاً. ونظراً إلى انعدام اليقين بشأن التهديد الجديد واستحالة التنبؤ، فستقتضي تلك التدابير فترة استثمار أطول من دورة واحدة للميزانية، وسيحظى تنفيذ التدابير المتعلقة بأعلى حالات الطوارئ بشكل انتقائي بالأولوية في فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ المقبلة. وفي ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٤، كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد وافقت على إنشاء نظام معزّز وموحَّد لإدارة الشؤون الأمنية في منظومة الأمم المتحدة (الوثيقة A/59/365). ووافقت أيضاً الدول الأعضاء، إذ أقرت اقتراح الأمين العام للأمم المتحدة، على أن يستمر تمويل ميزانية الأمم المتحدة بشأن الأمن باقتسام التكاليف بين جميع المنظمات التابعة للأمم المتحدة. ونتيجة لذلك، ستزيد حصة الويبو من تلك الميزانية المشتركة لتبلغ ٧٥ ٠٠٠ دولار أمريكي في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ بعد أن كانت بمقدار ٢٥ ٠٠٠ دولار أمريكي في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

الهدف

إدارة مباني الويبو وترشيدها وصيانتها بطريقة فعّالة من حيث التكلفة وضمان سلامة جميع موظفي الويبو وزوار مبانيها والمندوبين إلى اجتماعاتها قدر الإمكان وبأكثر فعّالية من حيث التكلفة.

النتائج المرتقبة	مؤشرات الأداء
ترشيد مباني الويبو وتعزيز استخدامها إلى أقصى حدّ.	– انخفاض في تكاليف الاستئجار مقارنة بالفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥.
تشغيل المباني وفقاً لمعايير الويبو.	– جميع مباني الويبو تمتثل لمعايير المنظمة.

النتائج المرتقبة	مؤشرات الأداء
الامتثال للمعايير الأمنية التشغيلية الدنيا في المقرّ ومكاتب التنسيق جميعها.	– الامتثال بنسبة ١٠٠ بالمائة للعناصر المعنية من المعايير الأمنية التشغيلية الدنيا. – والامتثال بنسبة ١٠٠ بالمائة للواجبات الانتقائية التي تندرج في إطار تلك المعايير وتنطبق على الويبو.

العمل

سيخطط البرنامج لاستخدام مكاتب الويبو وأماكن توقيف السيارات والتخزين وفقاً لخطة المباني المتفق عليها ويلازم متابعة مكثفة لصيانة جميع المباني المشغولة وإدارتها. وسيعتمد أسلوباً رشيداً في استخدام المساحات المتاحة. وسينفذ خطة متفقاً عليها لتنظيم أماكن العمل وتجهيزها، بما في ذلك مراقبة الأجهزة وصيانتها وإصلاحها. وسيستخدم تقنيات جديدة حسب الاقتضاء لتحديث المُعدّات المتوافرة وتحسين أدائها وإمكانية الاعتماد عليها. ومن المعتزم تنفيذ خطط رئيسية للصيانة، مثل إصلاح سقف مبنى البرج الرئيسي وإصلاح نظام التكييف وتحديث الألواح الكهربائية الرئيسية ونظام التدفئة.

وبالاستناد إلى تقييم شامل للمخاطر في مباني الويبو على يد خبير خارجي، ستبت أمانة الويبو في ما يناسبها لتنفيذ العناصر الاختيارية من المعايير الأمنية التشغيلية الدنيا. وبانتظار ذلك، سيُعاد النظر في النظام الأمني الراهن وستعزّز خدمات الأمن وسيبدأ العمل على تنفيذ جميع العناصر المختارة من المعايير الدنيا المذكورة، بما في ذلك التخطيط للأمن والطوارئ ومراقبة المنافذ. وستظل الويبو تشارك في اجتماعات الشبكة المشتركة بين الوكالات في إدارة المسائل الأمنية (IASMN) وغيرها من هيئات الوكالات الدولية المعنية بأمن موظفي الأمم المتحدة وسلامتهم، مثل اللجنة الإدارية رفيعة المستوى.

علاقات البرنامج

جميع البرامج وبرنامج البناء الجديد.

المـوارد

2004/05	2006/07	Difference	
Revised Budget	Proposed Budget	Amount	%
(in thousands of Swiss francs)			
61,748	58,751	(2,997)	(4.9)

- **البرنامج ٣٠: الأسفار والمشتريات**

التحديات

في ما يتعلق بالأسفار، سيكون التحدي الرئيسي أداء خدمات عالية الجودة بتكلفة مخفضة. وتحقيقاً لذلك، من المعتزم اتخاذ المزيد من التدابير التي تسمح بادخار التكاليف ولا سيما في أسفار المشاركين في الاجتماعات التي تنظمها الويبو في مقرّها في جنيف أو خارجه. ولا بد أيضاً من زيادة استخدام شركات الطيران محدودة التكاليف في أوروبا والتخفيض من عدد بطاقات السفر التي تسدد تكلفتها مُسبقاً أو يتم شراؤها عن طريق المكاتب المحلية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ومن المرتقب أن يسمح تنفيذ نظام إلكتروني للتصريح بالسفر باختصار قدر كبير من الزمن المستغرق لمعالجة ذلك النوع من التصريحات.

وبخصوص المشتريات، سيكون التحدي الرئيسي أداء خدمات جيدة وفعّالة مع ضمان احترام القواعد واللوائح المُطبّقة. وسيظل اشتراك الويبو في سوق الأمم المتحدة العالمية (UNGM) ودائرة الأمم المتحدة للمشتريات المشتركة (UNJPS) وانتفاعها بخدمات هاتين الجهتين يكتسي أهمية في ضمان النفاذ السريع إلى عدد متزايد من الموردين المحتملين لتحقيق أكبر قدر من الوفورات بفضل الشراء بالجملة وتعزيز فعّالية عملية الشراء وجودتها. وتشمل التحديات المهمة التي ستظهر في سياق الأمم المتحدة برمتها خلال فترة السنتين المقبلة والتي ستساهم فيها الويبو بفعّالية تنسيق إجراءات الشراء واستحداث أنشطة مشتركة في هذا المجال.

الهدف

أداء خدمات بمزيد من الفعّالية من حيث التكلفة في مجال الأسفار والمشتريات.

النتائج المرتقبة	مؤشرات الأداء
فعّالية معزّزة من حيث التكلفة في مجال السفر لموظفي الويبو والجهات الأخرى من المشاركين في اجتماعاتها.	– وفورات ما بين ٢٥ و٣٠ بالمائة في التكاليف بشأن الأسعار المتفق عليها مع الشركات. – وزيادة بنسبة ٢٠ بالمائة في استخدام الخطوط الجوية ذات التكاليف المتدنية أو الأسعار الخاصة المتدنية للرحلات الأوروبية مقارنة بالفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. – ووفورات بنسبة ٢٥ بالمائة في بطاقة السفر الصادرة في الولايات المتحدة مقارنة بالفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥.
المزيد من الفعّالية في إدارة الأسفار والتأشيرات.	– طلبات تصريحات السفر تعالج بسرعة أكبر من الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. – وقسم الأسفار يتسلّم طلبات التأشيرات قبل ثلاثة أسابيع أو أربعة من موعد السفر.

النتائج المرتقبة	مؤشرات الأداء
فعّالية مستمرة في عملية الشراء.	– نسبة طلبات الشراء مقارنة بعدد موظفي الدائرة يظل أعلى من متوسط نسبته في الأمم المتحدة.
أسعار أفضل وشروط تعاقدية أفضل مع تنويع الموردين وتوزيعهم الجغرافي.	– وفورات محققة في المشتريات عن طريق دائرة الأمم المتحدة للمشتريات المشتركة.

العمل

سيستمر تزويد الموظفين بمعلومات منتظمة حول إجراءات السفر والحصول على التأشيرات، ولا سيما عبر الإنترانت. ومن المعتزم أيضاً تنفيذ نظام إلكتروني لتصريحات الأسفار بهدف اختصار الوقت المستغرق في معالجة الطلبات ومن المعتزم أيضاً ترشيد إجراءات الأسفار الرسمية. ومن المعتزم الاستعانة بخدمات مكتب الويبو للتنسيق في نيويورك بقدر أكبر لأغراض شراء بطاقات السفر في الولايات المتحدة. وستتخذ المنظمة تدابير للحدِّ من تكاليف سفر موظفيها.

وستشمل أنشطة شراء المواد والمنتجات والخدمات تنسيق وثائق المناقصات وإصدارها ونشر الإخطارات لضمان الشفافية وإمكانية المُساءلة والمشاركة في تقييم العروض المستجيبة للمناقصات والتفاوض على العقود بالتشاور مع المستشار القانوني ولجنة الويبو المعنية باستعراض العقود وإعداد وثائق العقود. ومن المعتزم أيضاً تحديد احتياجات المستخدمين وتنفيذ نظام شبكي لرصد طلبات الشراء في وقتها الحقيقي، بالتعاون مع برنامج تكنولوجيا المعلومات. وستشارك الويبو بانتظام في اجتماعات الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالمشتريات (IAPWG). وسيتولى البرنامج أيضاً مسؤولية إجراء جرد إلزامي بمقتنيات المنظمة المادية.

علاقات البرنامج

جميع البرامج. وسيحافظ البرنامج على تنسيق وثيق خاص مع مكتب المراقب وشعبة مراجعة الحسابات الداخلية والمراقبة.

الموارد

2004/05	2006/07	Difference	
Revised Budget	Proposed Budget	Amount	%
(in thousands of Swiss francs)			
7,717	8,082	365	4.7

- **البرنامج ٣١: البناء الجديد**

التحديات

ظلت الويبو، في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ تتكبّد مصروفات كبيرة لاستئجار المكاتب وأماكن لتوقيف السيارات لموظفيها. ولن تتراجع احتياجاتها إلى ذلك الكمّ من الأماكن بالرغم من تواضع النمو المرتقب في أنظمة التسجيل. ويستند ذلك الإسقاط إلى افتراض أساسي بأن عدد موظفي المنظمة لن يتغير أساساً ما بين سنة ٢٠٠٥ وسنة ٢٠٠٩ (بمتوسط نمو سنوي يبلغ ٠,٧ بالمائة، أي عشرة موظفين جدد لتغطية النمو المرتقب في الطلبات على خدمات معاهدة التعاون بشأن البراءات ومدريد خلال هذه الفترة مع توخي الحذر وعلى أن يكون من المفهوم أن المكاسب المرتقبة في الفعّالية بفضل أتمتة إجراءات المعاهدة المذكورة ستسمح باحتواء نمو عدد موظفي ذلك القطاع إلى أقصى حدّ). ومع الشروع في البناء الجديد (المرتقب استكماله سنة ٢٠٠٨)، ستستطيع الويبو استيعاب جميع موظفيها في المبنى الإداري الجديد فضلاً عن المباني التي تملكها حالياً ومن غير أن تضطر إلى استئجار أي أماكن أخرى للعمل. ومن شأن ذلك أن يحقق وفورات جمّة. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن دراسة استقصائية أُجريت مؤخراً في الأسواق تشير إلى استحالة استئجار مكاتب إضافية في جنيف بما يلبي متطلبات الويبو (من حيث عدد أماكن العمل وموقعها وفعّاليتها من حيث التكلفة) بتكلفة أدنى من المبالغ التي تسدّدها الويبو اليوم مقابل مباني بروكتر وغامبل والمبنى الإداري في حي موريون ومبنى "الأمم".

وبالاستناد إلى ذلك الشرح الاقتصادي المجمل، قدّمت الأمانة إلى لجنة البرنامج والميزانية المنعقدة في دورة غير رسمية في فبراير/شباط ٢٠٠٥، خيارات تقنية ومالية مختلفة بشأن البناء الجديد (الوثيقة WO/PBC/IM/05/3). وقد أُعدت صيغة معدّلة لتلك الوثيقة (تتضمن تعليقات الدول) للدورة العادية للجنة في أبريل/نيسان ٢٠٠٥ (الوثيقة WO/PBC/8/INF/1). وكما ورد شرحه في تلك الوثائق، فإن الأمانة تقترح أن تبدأ من جديد، سنة ٢٠٠٦، أعمال تشييد المشروع المعدّل الوارد وصفه في الوثيقة WO/PBC/8/INF/1. ويتكون المشروع المعدّل من مبنى إداري يتكون من خمسة طوابق ويحتوي على ٥٦٠ مكاناً للعمل و٢٨٠ مكاناً لتوقيف السيارات بالإضافة إلى مساحة إضافية تحت الأرض للتخزين أو توقيف السيارات (٢٦٠ مكاناً) أو الاثنين معاً. ومن المقدر أن تبلغ تكلفة المشروع الجديد الإجمالية ١٣٩,١ مليون فرنك سويسري. وقد سبق إنفاق ٢٥,٥ مليون فرنك سويسري من ذلك المبلغ لتغطية بعض النفقات والالتزامات، ويبلغ باقي تكلفة المشروع إذاً ١١٣,٦ مليون فرنك سويسري.

وبعد بحث مختلف الحلول المتاحة للتمويل الخارجي، بما في ذلك المؤسسة العقارية للمنظمات الدولية (FIPOI)، فقد خلصت الأمانة إلى أن القرض المصرفي هو أفضل طريقة لتمويل التكاليف المتبقية للمشروع وأكثر الطرق فعّالية (الوثيقة WO/PBC/8/INF/1A). وبناء على ذلك، فإن مقدار الموارد الضرورية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ في هذا البرنامج توازي التكاليف المترتبة على تسديد الفائدة للمصرف الذي أقرض المبلغ خلال مرحلة تشييد المشروع (بمدة عمل إجمالية تبلغ ٢٦ شهراً على وجه التقدير) بالإضافة إلى تكلفة الإدارة الخارجية للمشروع وفقاً لتوصيات مراجع الحسابات الخارجي. ولن يبدأ استهلاك القرض إلا سنة ٢٠٠٨. ويرد المزيد من المعلومات عن هذه المسائل في الوثيقة WO/PBC/8/INF/1.

الهـــدف **تسليم البناء الجديد في موعده (بداية سنة ٢٠٠٨) وفي حدود الميزانية.**

النتائج المرتقبة	مؤشرات الأداء
تنفيذ أعمال التشييد في موعدها.	– احترام جميع المُهل المتفق عليها. – وتقدم في أعمال التشييد وفقاً للخطط والجداول الزمنية المتفق عليها.
تنفيذ أعمال التشييد وفقـــاً لمســـتويات الجودة الموافق عليها.	– ضمان امتثال المتعاقد العام للخيـــار الموافق عليه بشـــأن مـــواد البنـــاء وأعمال التشييد. – وضمان رضا المعنيين الرئيســـيين، بمَنْ فيهم المندوبـــون والزائـــرون وغيرهم مـــن مســـتخدمي مرافـــق الويبو.

العمـــل من المعتزم طرح مناقصة في سنة ٢٠٠٥ للاستحصال على قرض، وســـتتولى لجـــنة الويبو المعنية باستعراض العقود اختيار المصرف الذي سيقرض المبلغ. ومن المعـــتزم أيضاً الشروع في مناقصة جديدة للمقاول العام سنة ٢٠٠٥ بالاستناد إلـــى مواصفـــات المشروع المعدّل الذي أعده المهندس المعماري. وستتولى هيئة تحكيم خاصـــة مؤلفـــة من ممثلين عن الدول الأعضاء اختيار المتعاقد العام بشكل نهائي. وينبغي أن يســـمح موعد المناقصة الجديدة باستئناف أعمال البناء في بداية سنة ٢٠٠٦ لينتهي في بدايـــة سنة ٢٠٠٨.

وسيتعاون الفريق الراهن من شركات الهندسة المدنية والمعمارية مع المتعـــاقد العـــام لضمان تنفيذ خطط المشروع المعدّل. وستتولى المنظمة مراقبة المشـــروع. وســـتبرم عقوداً مع خبراء خارجيين مستقلين للمشاركة في إدارة المشروع وستُطلع لجنة الويبو المعنية باستعراض العقود وأعمال البناء بشكل منتظم على التقدّم المحـــرز فـــي تلـــك الأعمال وستضمن امتثال المشروع للخطط والجداول الزمنية الموافق عليها.

وستشمل أعمال البناء أساساً الأعمال الإنشائية الأولية التي بدأت في الفـــترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ والأعمال الإنشائية الرئيسية وتهيئة الأرض. ومن المعتزم استكمال الأعمـــال في بداية سنة ٢٠٠٨.

علاقات البرنامج ستتولى إدارة هذا البرنامج شعبة المباني بالتنسيق الوثيق مع مكتب المراقب ومكتـــب مراجعة الحسابات الداخلية والمراقبة ومكتب المستشار القانوني وشـــعبة المشـــتريات وإدارة الشؤون المالية.

المـــوارد

2004/05	2006/07	Difference	
Revised Budget	Proposed Budget	Amount	%
	(in thousands of Swiss francs)		
8,468	4,631	(3,837)	(45.3)